الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر نظام L.M.D

تخصص نقود ومؤسسات مالية:

# البرامج التنموية العمومية وانعكساتها على الأداء الاقتصادي الجزائري

من إعداد الطالبة:
- ورلالي بثينة

تحت إشراف:
د. حجاج عبد الحكيم

السّنة الجّامعيّة : 2016 / 2017

# فهرس المحتويات


| المحتويـــات | الصفحة |
|---|---|
| تشكرات | |
| قائمـــة الأشكـــال | |
| قائمـــة الجـــداول | |
| قائمـــة الإختصارات | |
| المقدمـــة العامـــة | [ أ-د ] |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار ودوره القيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية** | |
| **المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية** | 3 |
| المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومراحل تطورها | 3 |
| المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها | 6 |
| المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية | 11 |
| **المبحث الثاني: أساسيات حول الإنفاق الحكومي (العام)** | 16 |
| المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي ( العام) ومبرراته | 16 |
| المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية | 19 |
| المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي (العام) | 23 |
| **المبحث الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق العام** | 28 |
| المطلب الأول: ماهية سياسة ترشيد الإنفاق العام | 28 |
| المطلب الثاني: ضوابط سياسة ترشيد الإنفاق العام | 30 |
| المطلب الثالث: عوامل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية | 32 |
| **الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار ودوره القيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية** | |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار** | 37 |
| المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه | 37 |
| المطلب الثاني: أنواع الاستثمار ومحدداته | 41 |
| المطلب الثالث: أدوات الاستثمار،محفزاته، عوائده ومخاطره | 47 |
| **المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية** | **54** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهميتها | 54 |
| المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية وأهدافها | 58 |
| المطلب الثالث: مبررات القيام بالمشاريع الاستثمارية وآثارها | 61 |
| **المبحث الثالث: الاستثمار العام وعلاقته بالتنمية الاقتصادية** | 65 |
| المطلب الأول: دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية | 65 |
| المطلب الثاني: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي | 68 |
| المطلب الثالث: الحجم الأمثل للاستثمار اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي ومعوقات تطبيقه | 72 |
| **المبحث الأول: برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)** | 78 |
| المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة (2001-2004) | 78 |
| المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (PCSC) للفترة (2004-2009) | 82 |
| المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي) (PCCE) للفترة (2010-2014) | 87 |
| **المبحث الثاني: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي** | 92 |
| المطلب الأول: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2001- 2016) | 92 |
| المطلب الثاني: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدلي البطالة والتضخم للفترة (2000-2016) | 96 |
| المطلب الثالث: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على مؤشرات التوازن الخارجي للفترة (2000-2016) | 100 |
| **المبحث الثالث: رؤية إستشرافية لمؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر** | 104 |
| المطلب الأول: البرامج التنموية العمومية المعتمدة ما بعد سنة 2015 | 104 |
| المطلب الثاني: تقييم الدور التنموي للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري | 108 |
| المطلب الثالث: توقعات الأداء الاقتصادي في الجزائر لما بعد سنة 2016 | 117 |
| **الخاتمـــة** | 123 |
| **قائمة المراجـــع** | 128 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة | 23 |
| **02** | مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل | 27 |
| **03** | عناصر الإنتاج | 55 |
| **04** | أهمية المشاريع الاستثمارية | 58 |
| **05** | الاعتمادات القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) | 78 |
| **06** | توزيع الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) | 79 |
| **07** | تطور المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) | 82 |
| **08** | التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) | 83 |
| **09** | توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القطاعية لبرنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014) | 89 |
| **10** | نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000- 2015) | 95 |
| **11** | تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000 - 2016) | 100 |
| **12** | تطور اتجاه كل من حجم الدين الخارجي وحجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) | 102 |
| **13** | آليات تنمية مصادر الإيرادات العامة | 116 |

# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) | 81 |
| **02** | البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) والمخصصات المضافة له | 84 |
| **03** | تطور حجم الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو في الجزائر للفترة (2000-2016) | 93 |
| **04** | اتجاه البطالة في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016) | 97 |
| **05** | أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدلات التضخم للفترة (2000-2016) | 98 |
| **06** | توقعات مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي حتى سنة 2019 | 120 |

## قائمة الاختصارات:

| الرمز | المعنى باللغة العربية | المعنى باللغة الفرنسية |
|---|---|---|
| **PSRE** | المخطط الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي | Plan National Pour Soutenir La Reprise Economique |
| **PCSCE** | البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي | Programme Complémentaire Pour Soutenir La Reprise Economique |
| **PNDA** | المخطط الوطني للتنمية الفلاحية | Plan National De Développement Agricole |
| **PCCE** | برنامج توطيد النمو الاقتصادي | Programme Du Consolidation De Croissance Economique |
| **PNDAR** | المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية | Plan National De Développement Agricole Et Rural |
| **PCD** | مخططات البلديات للتنمية | Plans Communaux De Développement |
| **FNAPA** | الصندوق الوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات | Fonds National Pour Appuyer La Pêche En Mer Et De L'aquaculture |
| **CNMA** | الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي | Caisse National De Mutualité Agricole |
| **FIDA** | الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية | Le Fonds International De Développement Agricole |
| **CEE** | برنامج الشراكة الأوروبية | La Communauté économique européenne |
| **ANDI** | الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار | Agence National De Développement De L'investissement |
| **PPP** | الشراكة العمومية الخاصة | Partenariat Public Privé |

**المقدمة العامة:**

تسعى كل دولة من دول العالم وخاصة النامية منها إلى تمتين اقتصادياتها في ظل الحراك الكبير الذي تعرفه الساحة الاقتصادية الدولية، من خلال تجسيد حضورها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية رغبة منها في ضبط هذه الأخيرة، إما بسن قوانين وأطر تنظم النشاط الاقتصادي، أو التحول الاقتصادي الكلي، وتعطي الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية حتى يتحقق ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي، حيث يعتبر بالنسبة لأي اقتصاد تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى التشغيل وتحقيق فائض في المعاملات مع الخارج مع ضمان الاستقرار النقدي، أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، فقد تباينت الدول في اختيار السياسات الاقتصادية والإستراتيجيات والمناهج المختلفة أملا في الوصول إلى ما هو كفيل بتحقيق طموحاتها الاقتصادية، وفي العموم تعتمد الاقتصاديات المتقدمة على السياسة النقدية بالدرجة الأولى والسياسة المالية بدرجة أقل وهذا راجع لتطور الأسواق المالية والنقدية بها، أما بالنسبة للدول النامية فاعتمادها على ذات السياسة لا يثمر بفعالية وخاصة في التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى تخلف وضعف أسواقها النقدية وبالتالي فهي تعتمد على السياسة المالية أكثر باعتبارها تؤثر على الأداء الاقتصادي للدول على المدى الطويل، حيث أنها تقوم بدور حيوي ومؤثر في تحقيق العديد من الأهداف التي تطمح إليها الحكومات من خلال أدواتها المختلفة التي تعتبر من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية والتي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الحكومة، إلا أن هذه الدول تميل أكثر إلى الإنفاق العام لأن نتائجه سريعة وواضحة مقارنة بالضرائب، وكذلك حاجاتها إلى تعزيز البنية التحتية، بمعنى أن الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على الأداء الاقتصادي.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يعيش بمنأى عن هذه التطورات، كما يعتبر جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي كونه يتأثر به ويؤثر فيه، سعى هو الآخر لتحسين اقتصاده انطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف مناحي الاقتصاد، وهو ما يظهر جليا من خلال ما تضخه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات، قصد تنظيم نشاطها والدفع بعجلة التنمية، فقد سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر منذ سنة 2000 في بروز تحول جذري في طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ ذلك الحين، تمثل في الارتكاز على التوسع في الإنفاق العام بمعدل لا مثيل له من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط عبر وذلك عبر إقرار ثلاث برامج تنموية عمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها خلال الفترة (2001-2014).

بما أن الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات إذ يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية غير المستقرة فقد تأثر بالتذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط العالمية منذ بداية سنة 2015، طرحت ضرورة العمل على تخفيف الإنفاق العام حيث تم التخلي على البرنامج الخماسي ( 2015-2019)، وبحلول سنة 2016 تم تفعيل نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى جعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية كضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي والعمل على تبني حوكمة الميزانية وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته من أجل تنمية الإيرادات العامة باعتبارها مصدر لتمويل التنمية.

**إشكالية البحث:**

لمعالجة هذا الموضوع تمحورت دراستنا حول الإشكالية التالية:

**– ما مدى مساهمة البرامج التنموية العمومية للفترة ( 2001-2014) في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري؟**

**الأسئلة الفرعية:**

من أجل الإلمام بحيثيات الموضوع ارتأينا طرح التساؤلات التالية:

– ما هي أوجه الإنفاق الحكومي؟ وما هي آثاره الاقتصادية؟

– كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

– هل تتحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري بشكل يتناسب مع زيادة الإنفاق الحكومي؟

**الفرضيات:**

تقودنا الإجابة على التساؤلات الفرعية إلى وضع الفرضيات التالية:

– يؤثر الإنفاق الحكومي التوسعي على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية إيجابا وبشكل متباين، غير أن تأثيره ظرفي وغير مستدام.

– لم تحقق البرامج التنموية العمومية الأهداف المسطرة قياسا بضخامة الموارد المالية المرصودة.

– الإنفاق الحكومي الاستثماري خيار إستراتيجي للدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

**أهمية الدراسة:**

تتحدد أهمية الدراسة انطلاقا من أن الإنفاق الحكومي يمثل أحد أهم أدوات السياسة المالية في الجزائر في ظل ضعف الأدوات المالية الأخرى، وبالتالي فهو يمثل أهم متغير يمكن أن تتحكم به الدولة وتعمل على توجيهه نحو تحقيق أداء اقتصادي إيجابي قوي ومستدام يتناسب وحجم الإنفاق، كما تنبع أهمية الدراسة أيضا من خلال الوظيفة التي تضطلع بها سياسة الإنفاق العمومي و الدور الجد هام الذي يلعبه في تنشيط الاقتصاد الجزائري والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة من جهة إلى التأكيد على أهمية التحليل الاقتصادي للدور الكبير الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في مسار النشاط الاقتصادي للبلاد، ومن جهة أخرى التركيز على تتبع تطور سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر ودراسة التوجه الذي يتخذه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى انعكاس الأثر الذي أحدثه التغير في سياسة الإنفاق الحكومي المدرج ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

## منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف العلمية والعملية للدراسة ولغرض الكشف عن الحقائق وتحليل الوقائع ذات الصلة بالموضوع، اعتمدت الدراسة منهجية تقوم على الجمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي في التعامل مع البيانات والمعطيات التي تم جمعها من مختلف المراجع العلمية المتنوعة سواء منها الكتب أو التقارير المتخصصة أو المجلات والدوريات أو البحوث والدراسات التطبيقية، إلى جانب ما يمدنا به الواقع الاقتصادي من حقائق، ولذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لحيثيات الموضوع محل الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة ، خاصة محاولة فهم محتوى البرامج التنموية التي تم تطبيقها ومعرفة جدواها ثم آثارها على واقع ومستقبل أداء الاقتصاد الجزائري، كما اعتمدنا المنهج التحليلي، فكان استخدامه عبر كامل فصول البحث، وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة.

أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب والتقارير المتخصصة والدوريات والقوانين والإحصائيات والإنترنت.

## حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

– **حدود مكانية:** وقد تحدد فيها البحث باختيار الجزائر كدراسة حالة، من خلال تحديد أثر الإنفاق الحكومي ضمن مختلف البرامج التنموية والاستثمارية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

– **حدود زمنية:** وتتعلق بالفترة الزمنية من 2001 إلى 2014 وهي مرحلة البرامج التنموية التي نفذتها الدولة، أي الفترة التي عرفت فيها الجزائر ديناميكية واسعة، وقد تم تركيزنا على هذه الفترة تحديدا نتيجة لما عرفته الجزائر من وفرة للموارد المالية اعتمدت الدولة خلالها سياسة مالية توسعية جندت لها موارد مالية ضخمة لتحقيق أداء اقتصادي سنوي قوي ومتواصل يؤمل من خلاله تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

## الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة هناك عدة دراسات عالجت إشكالية أثر البرامج التنموية العمومية على الأداء الاقتصادي، فقد حاولت أوكيل حميدة في أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس سنة 2016 أن توضح دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما قامت إيمان بوعكاز بدراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي سنة 2015، شعبة اقتصاد مالي بجامعة الحاج لخضر بباتنة، بالإضافة إلى دراسة قام بها مقراني حميد بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر وذلك بتحليل معطيات الفترة ( 1988– 2012)، تخصص اقتصاد كمي، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

**هيكل البحث:**

طبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة المضمون الذي ينطلق منه البحث، وبهدف تحقيق هذا البحث في إطار منهجي وعلمي قمنا بتقسيم مضمون هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم خاتمة، وكل فصل ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث رئيسية، وقد تم تحديد الفصل الأول والفصل الثاني للجانب النظري من البحث، في حين تم تخصيص الفصل الثالث للجانب المتعلق بدراسة الحالة، وعموما جاءت خطة البحث كما يلي:

– الفصل الأول المعنون بـــ "الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والإنفاق الحكومي" والذي تناولنا فيه ثلاث مباحث وهي على النحو التالي: عموميات حول التنمية الاقتصادية، أساسيات حول الإنفاق الحكومي، سياسة ترشيد الإنفاق العام.

– الفصل الثاني المعنون بـــ " الإطار المفاهيمي للاستثمار ودوره القيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية" والذي تناولنا فيه ثلاث مباحث وهي على النحو التالي: الإطار المفاهيمي للاستثمار، أساسيات حول المشاريع الاستثمارية، الدور القيادي للاستثمار والإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– الفصل الثالث بعنوان " أثر البرامج التنموية العمومية على الأداء الاقتصادي الجزائري وسبل تفعيلها في المستقبل"، تناولنا في المبحث الأول برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة ( 2001-2014)، وأثر برامج الإنعاش الاقتصادي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتم التطرق إلى تقييم الدور التنموي للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري.

**تمهيد:**

لقد كانت ولا تزال مسالة التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من التخلف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك رسمت السياسات والخطط والبرامج على اختلاف فلسفتها وتوجهاتها وخصصت لها الموارد المادية والمالية والبشرية لتحقيق هذا الهدف، ولقد أخذ الإنفاق حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين كونه أداة مهمة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاقتصادية.

## المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية واستحوذ على اهتمام الاقتصاديين والسياسيين في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وحتى المنظمات الدولية.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومراحل تطورها

لقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه، وتعددت أبعاده، وقبل الخوض في تطور مفهوم التنمية الاقتصادية لابد من تسليط الضوء أولا على تعريف التنمية الاقتصادية.

#### أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدود ومقبول، ويمكن الإشارة إلى أهم التعاريف فيما يلي:

– تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية التي بموجبها تستخدم الدولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي وتحقيق زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، وتتطلب هذه التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال"[1].

– يعرفها الاقتصادي "kindle Berger"[*] بأنها: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسة الإنتاجية القائمة أو التي يرظر إنشاؤها"[2].

– يعرفها الاقتصادي " **مايكل تودارو** "[**] بأنها: "عملية متعددة الجوانب، متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية"[3].

– ويعرفها أيضا على أنها: " دراسة كيفية تحول الاقتصاديات من الركود إلى النمو ومن انخفاض الدخل إلى حالة الدخل المرتفع، والتغلب على مشاكل الفقر المطلق"[4].

---

[1]– إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، أساليب، معوقات)**، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص 30.

[*] **kindle Berger**: مؤرخ اقتصادي أمريكي، متخصص في الاقتصاد الدولي من مواليد 12 أكتوبر 1910 ألف حوالي 30 كتاب، وهو معروف بنظرية الاستقرار والهيمنة، توفي سنة 07 جويلية 2003.

[2]– عريقات حربي محمد، **مبادئ الاقتصاد –تحليل كلي–**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص26.

[**] **مايكل تودارو**: اقتصادي أمريكي من مواليد 14 ماي 1942، من أهم الاقتصاديين في القرن العشرين، تحصل على شهادة الدكتوراه سنة 1968 بجامعة بيل، ودرس في جامعة نيويورك لمدة 18 عاما، واشتهر تودارو كأحد الرواد في مجال اقتصاديات التنمية.

[3]– المرجع نفسه، ص 26.

[4]– Michel P. Todaro, Stephen C.Smith, **Economic Development**, Library Of Congress Cataloging, Eleventh Edition, USA , 2012, P 08.

– أما "**نيكولاس كالدور**"[*] فقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها: "مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة والموجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].

– أما من وجهة نظر اليونسكو " **Unisco**" فإن التنمية الاقتصادية هي: "انبعاث لروح المجتمع ذاتها"، وهذا التعريف قريب من تعريف " **Mourice Guarnie**"[**] فالتنمية الاقتصادية عند هذا الكاتب هي: "ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني وعصر حقوق وواجبات الإنسان العلمية"، والخطأ الأعظم هو الاعتقاد أن غاية التنمية الاقتصادية ووسائلها هي ذات طبيعة اقتصادية، وأن هدف كل الشعوب هو الوصول إلى نمط حياة الغرب الصناعي، والأصح هو أن ما يهم الإنسان بالدرجة الأولى هو أن يعيش وينتج في إطار حضارته الأصلية وهذا ما لم يتحقق للإنسان في العالم الثالث في ظل أنماط التنمية الاقتصادية السابقة التي كانت مجرد تقليد أعمى للدول الصناعية الكبرى"[2].

– وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها : "العمليات التي بمقتضاها توجه لجهود الكل من الأهالي والحكومات بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والمساهمة في تقدمها بأفضل ما يمكن"[3].

وعليه فان التنمية الاقتصادية هي: "العملية التي بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف[***] إلى حالة التقدم، وذلك بتحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية والمادية والبشرية، بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية، وهذا الانتقال يقتضي إحداث تغيرات جذرية وجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، وذلك لتحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والفردي الحقيقي بما يحقق الرفاهية للأفراد المجتمع خلال فترة من الزمن"[4].

---

[*] **نيكولاس كالدور**: اقتصادي بريطاني ولد في 12 ماي ببودابست، عمل كمستشار للعديد من الحكومات في المملكة المتحدة وغيرها، وهو من مؤيدي التيار النيوكلاسيكي، وبالمقابل يعد معارض شديد للتيار النقدي الذي راج بشدة سنة (1970)، توفي في ديسمبر 1986 ببابوورث.

[1]– عبير شعبان عبدة، سحر عبد الرؤوف القفاس، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها (مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة )**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 82.

[**] **mourice gurnie**: هو العضو المؤسس لنادي روما.

[2]– الحسن ولد سيدي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية –دراسة حالة موريتانيا–**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمدخيضر، بسكرة، 2012، ص 44.

[3]– كمال جميل الربضي، **الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 31.

[***] **التخلف**: هو حالة يسيطر فيها الإنتاج الإستخراجي (الأولي) على نسبة كبيرة ن الناتج القومي الإجمالي مع غياب التوزيع العادل للناتج بين أفراد المجتمع أو الاستغلال الكفء للموارد النادرة المتوفرة في الدولة.

[4]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية الاقتصادية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية، البشرية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص126– 127.

يتضح مما سبق ووفق الآراء المختلفة للخبراء والاقتصاديين حول التنمية الاقتصادية أن هذه العملية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إبرازها على النحو التالي[1]:

- العمل على إحداث تحسين ملموس في مستوى معيشة الأفراد، والعمل على زيادة نصيبهم من الدخل القومي، ويتزامن هذا الهدف مع جعل معدل النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو في السكان.
- محاولة تطوير الإنتاج الأولي (الاستراتيجي) وتحويله إلى صناعات متعددة، وهو ما يعني تأسيس صناعات ثقيلة تزيد من الناتج القومي، أو العمل على تنويع الإنتاج في الاقتصاد.
- العمل على تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية.
- العمل على زيادة معدل النمو في الدخل القومي، كونه يعد المصدر الرئيسي للادخار.
- محاولة القضاء على ظاهرة التخلف والفقر، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أو الأقل دخلا.
- العمل على التقليل من التبعية الاقتصادية للخارج.
- إحداث التغيرات الهيكلية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.
- العمل على زيادة معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد والعمل على تخفيض معدلات البطالة بإتباع سياسات اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الجاذبة.
- توسيع الطاقة الإنتاجية واستغلالها والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة المستوى المعيشي للسكان.

**ثانيا: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية**

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية، وطبيعة علاقتها الاقتصادية بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى، حيث تتمثل هذه المراحل في[2]:

- خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى الدخل لدى الفرد، حيث أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي.

[1]- إياد عبد الفتاح السنور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة- التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015، ص 356- 357.

[2]- الزين منصوري، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة )، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006، ص 74- 75.

- وخلال الستينات كانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

- وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني النهوض الشامل بالمجتمع بأسره من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد، بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني، وتوفيره حرية الاختيار.
- وقد ربط "**آرثر لويس**"* بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار، حيث أن فائدة النمو ليس أن الثروة تزيد سعادة الإنسان بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني.
- وتعرف التنمية الشاملة بأنها" ذلك التطور البنياني أو التغير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، و أن يكون هدف التنمية الأساسي هو الفرد برغباته وحاجياته بالنظام السياسي الذي يركز على أسس المجتمع الذي يعيش فيه، وبالإطار الفكري والثقافي الذي يبلور شخصية الفرد ويحدد معالمها وتفاعلاتها، وهذا كله في حدود القيم الدينية والشريعة الإسلامية"[1].
- ومع بداية الثمانينيات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي، ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاد بيئية وبشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة، حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة هي التي أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستدامة"، وهي ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم"[2].

**المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها**

إن تطبيق التنمية الاقتصادية لابد أن يعتمد على طريقة وإستراتيجية واضحة من أجل تحقيق أهداف هذه الأخيرة، وذلك اعتمادا على المتطلبات اللازمة لذلك.

**أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية**

* **ويليام آرثر لويس**: اقتصادي بريطاني شهير، ولد سنة 1915، متحصل على الدكتوراه في الاقتصاد، تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1979 لإسهاماته في مجال التنمية الاقتصادية، وهو أول أسود يفوز بهذه الجائزة، من أهم أعماله نظريات النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية مع إمدادات غير محددة.

[1]– عصام عمر منذور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية –المنهج والنظرية–**، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2011، ص 25.

[2]– المرجع نفسه، ص 62.

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة حيث تتمثل هذه المتطلبات في مجموعة من المتغيرات أبرزها ما يلي:

**2.خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:**

ويتمثل هذا الإطار في إيجاد تغييرات متعددة تشمل جميع المجالات، فعلى صعيد المجال السياسي تتطلب التنمية وجود سلطة سياسية نابعة من المجتمع وتؤمن بمفهوم التنمية الاقتصادية، وعلى مستوى عالي من الانتماء والوطنية التي تؤهلها لتحقيق هذا الهدف، وفي المجالين الاجتماعي والثقافي تتطلب التنمية الاقتصادية إحداث

تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم لمواكبة التطور الصناعي والتكنولوجي، كما تتطلب وجود كفاءات إدارية وتنظيمية مناسبة أيضا[1].

**2.التصنيع:**

يمثل التصنيع عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع شرط ضروري للتنمية في نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، فهو أساس عملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع [2]، وعموما فإن أهم الأسباب التي تدعم الاهتمام بعملية التصنيع يمكن إبرازها فيما يلي[3]:

- الاعتقاد بأن هناك علاقة سببية بين التصنيع والتقدم الاقتصادي وفقا لتجارب الدول المتقدمة والصناعية التي نجحت في ثورتها الصناعية.
- الاعتقاد بأن القطاع الصناعي هو بطبيعته أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى خاصة القطاع الأولي، وبالتالي قدرته على استيعاب فائض العمل المزدحم في الدول النامية.
- الاعتقاد بأن الصناعة تلعب دورا في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بشكل يفوق القطاعات الأخرى.

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 361.

[2]- بشيشي وليد، **دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري–** ، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 340.

[3]- إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص ص 361- 362.

- الاعتقاد بأن القطاع الصناعي يخلق وفورات خارجية أكثر من القطاعات الأخرى.
- الاعتقاد بأن التصنيع يسمح بتحقيق تنويع أكبر في هيكلية الدول النامية الإنتاجية، وهو ما يساعدها على الحصول على قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ويقلل من حالة التبعية التي تعيشها الدول النامية في علاقاتها الدولية.
- الاعتقاد بأن الطلب على المنتجات الصناعية يزداد بسرعة أكبر من الطلب على المنتجات الأولية.

### 3.زيادة حجم الاستثمار:

تقضي التنمية الاقتصادية توفر الموارد والتجهيزات الرأسمالية اللازمة لها، لذلك فهي بحاجة إلى الموارد المالية لتحصل بها على هذه الموارد، وعليه بات من الضروري زيادة حجم الاستثمار في الدول النامية من خلال التصنيع، وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بالبلدان المتخلفة، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العديد من الآلات والسلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق خطة الاستثمار[1].

تتوقف فعالية التنمية الاقتصادية على مجموعة كبيرة من المقومات وأهمها ما يلي[2]:

- التخطيط الواعي، المنظم والمدروس للتنمية بما في ذلك تحديد واضح، دقيق وعملي للأهداف، الوسائل، الفرص والمحددات والافتراضات.
- انطلاق المجهودات التنموية من الظروف والمعطيات والقيم الأساسية للمجتمع.
- التوازن في الاهتمام الشامل بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- الربط بين التنمية والعلم والتكنولوجيا والأبحاث، والاهتمام إدارة التنمية وتنظيمها وفقا للأصول العلمية وخصوصا معايير الكفاءة المؤسسية وغيرها.
- الانفتاح والتعاون الإيجابي بين الدول المتخلفة في كافة المجالات الثنائية والجماعية التي تعزز احتمالات التنمية عموما.
- توفير كافة المتطلبات والمدخلات اللازمة لعملية التنمية ومن أهمها:

– الاستثمارات المالية المحلية والأجنبية ضمن ضوابط مدروسة.

– توفير أسباب الاستقرار العام (السياسي، الأمني والاقتصادي) كمناخ ضروري للتنمية.

– توفير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة والمنتجة، وتوفير الأساليب الإدارية والتكنولوجية ونظم العمل الملائمة والفعالة.

---

[1]– عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص237.

[2]– نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية –الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية–**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص 38– 39.

– تحديث التشريعات لتواكب التطورات التنموية، وتوفير نظم حديثة ومتكاملة للمعلومات والرقابة والمتابعة.

**ثانيا: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية**

يعتبر تحديد الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية اختيارا بين إمكانيات بديلة، فليس هناك برنامج إنمائي يصلح لجميع البلدان النامية، أي يحتاج كل بلد إلى سياسات خاصة تتلاءم مع مميزاته، مشكلاته، وأهدافه، وبذلك يمكن إتباع إحدى الإستراتيجيات التالية:

**1.إستراتيجية التركيز على الاستثمار وتراكم رأس المال (الاستثمارات الضخمة):**

يعرف التراكم الرأسمالي على أنه العملية التي يترتب عليها زيادة في حجم رأس المال المادي المتاح، وتمر عملية التراكم الرأسمالي بثلاث مراحل: في الأولى لابد من زيادة حجم الادخار الحقيقي، وفي الثانية تتطلب وجود مؤسسات مالية قادرة على جمع الادخار من مصادره المختلفة ووضعها تحت تصرف المستثمرين، وفي المرحلة الثالثة يتطلب أخذ قرار الاستثمار الذي يحول الأموال المدخرة إلى إضافات حقيقية في حجم رأس المال المتاح، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية التي يتمتع بها الاقتصاد[1].

**2.إستراتيجية التصنيع:**

يمكن إبراز إستراتيجية التصنيع من خلال الإستراتيجيات التالية:

**أ– إستراتيجية النمو المتوازن:** لقد صاغ رودان " Rodan"[*] فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد نيركسه "Nurkse"[**] في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن، ويركز نيركسه على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر[***] والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس بغرض التصدير،

---

[1]– إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص ص 357، 358.

[*] **بول روزنشتاين رودان:** هو خبير اقتصادي من أصل يهودي، ولد سنة 1902 ببولندا، يعد أحد رواد اقتصاديات التنمية، درس في جامعة فيينا قبل أن يهاجر إلى بريطانيا سنة 1930، عمل بالبنك الدولي، ثم معهد ماسانشوستس للتكنولوجيا لينتقل بعد ذلك لجامعتي تكساس وبوسطن، توفي سنة 1985.

[**] **راجنار نيركسه:** اقتصادي أمريكي من أصول إستونية، ولد سنة 1907، يعتبر من مؤسسي اقتصاديات التنمية الكلاسيكية، درس بجامعة تارتو في كلية الحقوق من سنة 1926 إلى 1928، كما درس في جامعة أدنبره أين تخرج بامتياز، توفي سنة 1959 عن عمر يناهز 52 عاما.

[***] **الحلقة المفرغة للفقر:** المقصود بها أن انخفاض الدخل الفردي يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية والمستوى الصحي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل، ومن ثم العودة حيث بدأنا.

على الأقل في المراحل الأولية، وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية، و لم يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب على السلع المنتجة[1].

**ب- إستراتيجية النمو الغير متوازن:** ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي الشهير **"ألبرت هيرشمان"**[*]، حيث هاجم إستراتيجية النمو المتوازن والتي كانت ترتكز على نماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى هيرشمان بدلا من ذلك التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها قدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل[2].

تأخذ نظرية النمو الغير متوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وفقا لما جاء به هيرشمان، فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية[*]، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى موالية، بحيث تستهدف السياسات الإنمائية تشجيع الاستثمارات التي تخلق وفورات خارجية، بالإضافة إلى الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها[3].

**ج- إستراتيجية إحلال الواردات:** تهدف هذه الإستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الخارجية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل القومي بالنسبة لمعدل نمو الواردات، ومن جهة أخرى كيفية تحقيق أقصى معدل للنمو في ظل طاقة استيرادية معينة، والطريقة الوحيدة للتوسع في ظل الطاقة الاستيرادية هي العمل على زيادة الصادرات التي يمكن تحقيقها بواسطة الصادرات التقليدية، أو بالتوسع في مبيعات المنتجات الجديدة، ومن أجل

---

[1]- حربي محمد عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي –مفاهيم وتجارب–**، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 85-86.

[*] **ألبرت هيرشمان:** ولد في 07 أفريل 1915 في برلين، هاجر إلى فرنسا أين درس في المدرسة العليا للتجارة، ثم بجامعة تريست بإيطاليا سنة 1938، فتحصل هناك على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، تولى التدريس في العديد من الجامعات الكبرى كجامعة هارفارد، توفي سنة 2012.

[2]- مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي- مبادئ وتطبيقات-**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 556.

[*] **الوفورات الخارجية:** يقصد بالوفورات الخارجية تلك الوفورات الإنتاجية التي تحصل عليها عدة منشآت عندما يكبر حجم الإنتاج في صناعة واحدة أو في مجموعة من الصناعات.

[3]- كمال جميل الربضي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

إحلال الصناعات الناشئة محل الواردات لابد من خلق سوق محلي لهذه الصناعات، وتوفير الحماية عن طريق منع استيراد السلع المشابهة لها[1].

**3.إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية:**

يرى أنصار هذه الإستراتيجية أن النمو الصناعي لأي دولة لا يمكن أن يستمر مالم يتناسب معدل نمو القطاع الصناعي مع معدل نمو القطاع الزراعي خاصة في الدول النامية، والتي أصبحت مشكلة الغذاء تتصدر أولويات الخطط التنموية، ولذلك لابد من القيام بعملية شاملة للإصلاح الزراعي من خلال خلق إطار مؤسسي

يشمل القواعد والإجراءات المتعلقة بالحقوق والواجبات المتعلقة بتملك واستخدام الأراضي الزراعية، والتي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المختلفة[2].

**4.إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية:**

ينادي أنصار هذه الإستراتيجية بضرورة فهم التنمية الاقتصاديةِ، على أنها تشمل بالإضافة إلى الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد تخفيض عدد العاطلين عن العمل، وتقليص مستمر في فجوة الدخل بين الفئات الاجتماعية وكذلك تلبية الحاجات المادية الأساسية المتمثلة في حد أدنى مقبول من المأكل ، المياه غير الملوثة، التعليم والصحة، ويضيف البعض حاجات أساسية غير مادية متمثلة في حق الانتماء والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل والمواطنين[3].

**المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية**

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها، وأن ذلك يحتاج إلى مدخرات وطنية تساندها في ذلك مدخرات أجنبية.

**أولا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية**

يقصد بتمويل التنمية الاقتصادية البحث عن مصادر التمويل المحلية أولا، ثم البحث عن الوسائل الكفيلة لتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية الاقتصادية، وتلجأ الدول إلى المصادر الخارجية من تدفقات من مؤسسات ومنظمات دولية عند عدم كفاية المصادر الداخلية، وتنقسم مصادر التمويل إلى نوعين هما:

**1.المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية**

تنقسم هذه المصادر إلى:

[1]- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 139.

[2]- إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 360.

[3]- المرجع نفسه.

أ- **الادخار الاختياري:** هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقتطعه الأفراد طوعا تحقيقا لرغبتهم، ويأخذ شكل حسابات في المصارف أو في صناديق التوفير، ويتمثل هذا النوع في مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال مضافا إليه التمويل المصرفي[1].

◆ **مدخرات القطاع العائلي:** هي ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، وهو الفرق بين الدخل الجاري -بعد تسديد الضريبة- والإنفاق الجاري[2].

وعموما تتمثل مصادر الادخار هذه فيما يلي[3]:

- **الاستثمار المباشر:** يمثل هذا النوع جزءا هاما من الادخار الذي يوجه إلى الاستثمارات البسيطة والمربحة، مثل اقتناء الفلاحين آلات ومعدات حديثة، استصلاح الأراضي، ويتميز بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر.
- **المدخرات التعاقدية:** وتتمثل أساسا في التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين على الحياة، وتتميز بالثبات وإخلال المتعاقد بالالتزام عن دفع المستحقات يؤدي إلى الخسائر.
- **الأصول السائلة:** وتتمثل في الأرصدة النقدية (الودائع في البنوك وصناديق الادخار) أو الأوراق المالية (الأسهم، السندات وشهادات الإيداع)، التي تتميز بسهولة تحويلها إلى أموال ساخنة.

ولابد أن مدخرات القطاع العائلي تتحكم فيها جملة من العوامل منها: حجم الدخل وطريقة توزيعه، التقلب في الأسعار، الأوضاع السياسية والاجتماعية المحيطة، حجم وكفاءة الأجهزة المخصصة لجمع المدخرات.

◆ **مدخرات قطاع الأعمال:** ويقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من المبيعات، والتي تشكل بدورها مصدرا للمدخرات، وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص وتكون من طرف المؤسسات والأفراد، وادخارات قطاع الأعمال العام التي تتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز[4].

وبصفة عامة فإن العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل في[5]:

---

[1]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص195

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية- مفهومها، نظرياتها، سياساتها-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 228- 229.

[3]- محمد يونس أحمد نعمة الله، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 477.

[4]- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 63.

[5]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 240-241.

– السياسات السعرية للمنتجات، فكثيرا ما تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعية.

– السياسات السعرية لمستلزمات الإنتاج والتي تخضع بدورها لاعتبارات التكاليف والسوق.

– سياسات التوظيف والأجور، إذ كثيرا ما تفرض الدولة على شركات قطاع الأعمال عمالة زائدة.

– سوء الكفاءة الإنتاجية، وذلك بسبب غياب عنصر الدافع والابتكار.

◈ **التمويل المصرفي:** تعتبر المصارف من أهو المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاتجاهات التمويلية، وذلك لعدم كفاية مواردها الذاتية والتي تتم تغطيتها عن طريق القروض الطويلة، ومتوسطة الأجل، فالتمويل المصرفي يساهم في تمويل المشروعات عن طريق الإسهام المباشر في مشاريع البنوك المتخصصة أو بالقروض وتقديم التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية[1].

## 2.الادخار الإجباري

وهو ذلك الجزء من الدخول الذي يقتطع من الأفراد بطريقة إلزامية، أي دون الإقبال بمحض إرادتهم، ويتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل بالعجز (التضخم) كما يلي[2]:

◈**الادخار الحكومي:** ويتمثل أساسا في عائدات الدولة الناتجة عن الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية، حيث تتمثل الإيرادات الجارية في الضرائب والرسوم والرخص والغرامات ...الخ، وتستثنى أرباح القطاع العام، أي حصيلة القروض المحلية والأجنبية، أما النفقات فتشمل تكاليف المرافق العامة، فوائد الدين العام ومصاريف التسيير وذلك من دون أن تكون ضمنها النفقات الاستثمارية التي تنفق في إطار عملية التنمية ونورد فيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى زيادة موارد الدولة المالية وزيادة فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي[3]:

– تطوير النظام الضريبي من جوانب إعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل.

– استحداث ضرائب ملائمة جديدة تهدف إلى إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي وذلك حتى يتحقق ركن العدالة.

– ترشيد الإنفاق العام بوسائل مختلفة، والضغط على النفقات التسييرية.

– التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

---

[1]– جمال الدين لعويسات، مرجع سق ذكره، ص 63، 64.

[2]– هشام طراد خوجة، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 18.

[3]– محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999، ص 209.

◈ **الادخار الجماعي:** وهو ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الفئات أو الجماعات بطريقة إجبارية نتيجة لبعض القوانين والتشريعات، بمعنى أن هذه الأموال المقتطعة لا يمكن ل لفرد استرجاعها في أي حال من الأحوال لكن يمكن الاستفادة من بعض المزايا، ومن ذلك التعليم والصحة والتعويضات، ويتمثل هذا الادخار أساسا في صناديق التأمين الاجتماعي بمختلف أنواعها، إلى جانب إسهام هذا النوع من الادخار في تمويل التنمية يعمل كذلك على استقرار الأوضاع الاجتماعية مثل ضمان حقوق ومستحقات الأفراد من الادخار الإجباري[1].

◈ **التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):** إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار من خلال طبع النقود من قبل الحكومة، أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق، وتلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي، وإن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم [2]، وكذلك نشير إلى أنه عن طريق

التضخم يتم نقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثنائية، وبما يعتبر حافزا من أجل التوسع في الإنتاج وإعادة استثمار الأرباح، فبارتفاع معدلات الأرباح تزداد معدلات تجميع رؤوس الأموال فتزيد معدلات التنمية، وهو ما يعرف عند الكثير بالتضخم الربحي[3].

يستند أسلوب التمويل التضخمي هذا على حجة مفادها أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الاستثمار وذلك استنادا على[4]:

– إن ارتفاع الأسعار يؤدي في قطاعات معينة إلى ارتفاع مستوى الأرباح.

– إن التوسع السريع في الائتمان المصرفي مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية، يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة.

– يعتبر التضخم آلية لتحرير الأموال لغرض الاستثمار، وذلك عن طريق إحداث زيادة الطلب النقدي الكلي عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد، وبالطبع فإن مصدر زيادة العرض النقدي ناجم عن لجوء الحكومة إلى

تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو لجوء النظام المصرفي إلى خلق الائتمان.

---

[1]– هشام طراد خوجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 18– 19.

[2]– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات–** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 193.

[3]– هشام طراد خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4]– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 193– 194.

**2.مصادر التمويل الخارجية:**

كما سبق وأشرنا سابقا يحدث في حالات أن تعجز المصادر الداخلية المحلية عن توفير الادخار اللازم لتمويل المشروعات التنموية، وذلك أن الإنفاق العام ومتطلبات الدولة الكثيرة والمتنوعة مع وارداتها المحدودة قد يسترف دخلها القومي، وفي هذه الحالة لا يمكن للدولة أن تعتمد على مصادرها الداخلية في تمويل مشروعاتها فتضطر تحت ضغط الحاجة إلى التوجه نحو المصادر الخارجية للتمويل [1]، وتتمثل أهم أشكال المصادر الخارجية للتمويل في[2]:

**أ- المعونات الأجنبية :** تعتبر المعونات الأجنبية من بين أهم الخيارات المتاحة أمام الدول منخفضة الدخل لتعويض العجز التمويلي الذي تواجهه في تجسيد خططها التنموية، وتعرف المعونات الأجنبية بكافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق، فهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادي والتي تنطوي على تحرير رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الفقيرة (الأقل نموا).

**ب- القروض الخارجية:** يقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تحصل عليها الدولة من الخارج سواء كان الدائن دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة مصرفية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القروض

في آجال محددة فضلا عن تعهدها بسداد الفوائد المستحقة على القروض، وتتجه الدولة عموما إلى عقد القروض نتيجة عدم كفاية المدخرات لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وإما لعدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.

**جـ- الاستثمار الأجنبي:** هو كل استثمار خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، أو لآجال طويلة [3]، ويتخذ الاستثمار الأجنبي شكلين هما:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** يقصد بها النوع العابر للحدود من الاستثمارات التي يقوم بها المستثمر لإنشاء مصلحة دائمة أو هي تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو لملكية نصيب منها، مما يكفل له الحق في الإدارة والتصويت، والاستثمار المباشر هو عبارة عن نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف[4]، ولا تعني الاستثمارات الأجنبية مجرد تصدير رأس

[1]- إدريس عزام، **مشكلات إدارة التنمية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 92.

[2]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي –نظرة عامة على بعض القضايا–**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999، ص69

[3]- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

[4]-**Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux**, Quatrième Édition, 2008, P 17.

المال الخاص في صورته المالية وحسب، وإنما صفقة متكاملة تتضمن إنشاء المشروع وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الإطارات والعمال في حركة رأس المال الدولي الخاص[1].

◈ **الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:** هي تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأس المال دون أن تكون له السيطرة على المشروع ولا تنتقل على إثر هذه الاستثمارات الخبرات والتكنولوجيا كما هو الحال في الاستثمارات المباشرة [2]، وهي تخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول (شراء الأسهم والسندات من الأسواق المالية).

## المبحث الثاني: أساسيات حول الإنفاق الحكومي (العام)

يتميز الإنفاق الحكومي بأنه الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي وسيلة لإشباع الحاجات العامة، وجانبا مهما من ميزانية الدولة إذ تطور البحث فيه مع تطور الفكر المالي.

### المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي ( العام) ومبرراته

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمفهوم الإنفاق الحكومي والأركان التي يقوم عليها، بالإضافة إلى مبررات لجوء الدولة لهذه الأداة.

#### أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي

لقد جاء تعريف النفقات الحكومية (العامة) من طرف الماليين والاقتصاديين بصيغ متنوعة نذكر منها ما يلي:

[1]– عد السلام أبو قحف، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2003، ص 64.

[2]– فؤاد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص63.

– تعرف النفقة العامة بأنها: "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها، مؤسساتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة بقصد إشباع حاجة عامة"[1].

– النفقة العامة هي: "كل مبلغ نقدي تعتمده الميزانية العامة للدولة لتغطية الخدمات التي تقوم بها الدولة، وتكون نفقة عمومية إذا أنفقت من طرف هيئة عمومية وتكون خاصة إذا أنفقت من قبل شخص طبيعي أو خاص، حيث أن الدولة في سبيل مواجهة إشباع الحاجات العامة تقوم بقدر النفقات سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية"[2].

وعليه فان الإنفاق الحكومي هو ما تستخدمه الدولة من نقود ثمنا لما يحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين أن للنفقة العامة أركان ثلاثة سنقوم بشرحها على النحو التالي[4]:

## 1.شكل النفقة العامة:

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية للعملية الإنتاجية، وإن اشتراط أن يتخذ الإنفاق الحكومي شكل مبلغ نقدي جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل أهمها:

- الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات.
- محاولة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع و تسيير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق العام.

## 2.مصدر النفقة العامة:

يعد اشتراط صدور الإنفاق الحكومي من جهة عامة ركنا أساسيا من أركان الإنفاق الحكومي، حيث يدخل في إطار الإنفاق الحكومي كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة وفي هذه النقطة بالذات دار نقاش حول طبيعة هذه النفقات، فالبعض يعتبرها نفقات خاصة مستندا بذلك إلى المعيار القانوني للإنفاق فيما يرى البعض أنه إنفاق حكومي استنادا إلى المعيار الوظيفي، ويمكن توضيح ذلك كالآتي[5]:

---

[1]– طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 122.

[2]– يحي عبد الغني أبو الفتوح، **الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة**، الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية، 2014، ص 09.

[3]– سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 57.

[4]- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 251.

[5]– خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص 56.

**أ- المعيار القانوني:** تتحد طبيعة الإنفاق الحكومي وفق هذا المعيار على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق حيث أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة أشخاص القانون الخاص، فإذا جرى الإنفاق الحكومي على أيدي أشخاص القانون العام، الذي يشبه نشاطهم نشاط القطاع الخاص، بغض النظر عن مقاصد هذا الإنفاق، فإن إنفاقهم لا يعد من قبيل الإنفاق الحكومي، وبالتالي فإن المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الدولة لا يمكن اعتبارها من الإنفاق الحكومي وإن هدفت إلى تحقيق النفع العام.

**ب- المعيار الوظيفي:** يعتمد هذا على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة الحكومية وليس على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، حيث يعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العمومية حسب هذا المعيار تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

**3.الغرض من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام:**

يعد إشباع الحاجة العامة الركن الثالث من أركان الإنفاق الحكومي، حيث لا يعد الإنفاق الحكومي ذلك الإنفاق الذي يهدف إلى إشباع حاجة خاصة، وينتج عن هذا الركن اعتبارين، الأول أن الدولة يجب أن تسعى لتحقيق الصالح العام، والاعتبار الثاني أن الأموال العامة التي تنفق دفعها الأفراد في مجموعهم، وعلى هذا فإن إنفاق جزء منها على الصالح الخاص يعد إخلال بأهم مبدأ في المالية العامة وهو وجوب مساواة الجميع أمام الأعباء العامة[1].

**ثانيا: مبررات الإنفاق الحكومي**

يتوقف مستوى الإنفاق الحكومي في أي بلد على ما يقرره المجتمع أنه المزيج الأمثل بين العام والخاص، وعلى تصوراته للعدالة الاجتماعية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة من خلال الإنفاق الحكومي أمران أساسيان، وذلك لإحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية، ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق ولذلك يجب مقارنة العيوب

الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي، ويكون ذلك من خلال معيارين أساسيين هما معيار الكفاءة ومعيار العدالة في توزيع الدخل ويمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي فيما يلي[2]:

**1.إخفاق السوق:**

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[2]- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص ص 103- 106.

إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة، وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديد، ويترتب على إخفاق السوق ثلاث نتائج رئيسية:

**أ- السلع العامة:** تتميز السلع العامة بخاصيتين رئيسيتين هما: الاستهلاك اللاتنافسي وعمومية الاستهلاك، وتعني خاصية الاستهلاك اللاتنافسي أن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من الكمية التي يستهلكها الآخرون، علاوة على أن تكاليف تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين تكون مساوية للصفر، أما خاصية عمومية الاستهلاك فتعني استحالة قصر الاستفادة من سلعة ما على مجموعـــة بعينها من الأفراد، ومن أمثلة السلع العامة: الدفاع الوطني، والتعليم، ونتيجة لهاتين الخاصيتين لا تستطيع الأسواق وحده تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم، لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا، وحيث أن المنتجين لا يستطيعون إجبار المستهلكين عن الدفع، فإنهم لا يستطيعون تغطية التكاليف، وتنتفي حوافزهم على توفير هذه السلع، وبالتالي فإن عجز جهاز السعر عن تقديم السلعة العامة بكفاءة يقدم مبررا اقتصاديا كافيا للتدخل الحكومي الذي يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد عن طريق الإنفاق الحكومي إلا بواسطة السوق.

**ب- التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي:** هي تلك التأثيرات الجانبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي سواء كانت ضارة أم مفيدة والخارجة عن نطاق عمل جهاز السعر، حيث يؤدي إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضفيها على المجتمع، ويطلق على السلع التي يترتب على استهلاكها أو إنتاجها تأثيرات جانبية على المحيط الخارجي اسم السلع الجماعية، وتتشابه هذه التأثيرات مع السلع العامة من حيث أن كليهما يؤدي إلى تخصيص غير كفئ للموارد، ففي حالة التأثيرات الإيجابية للنشاط الاقتصادي ينخفض الإنتاج السوقي للغاية، لأن منحنى الطلب الحقيقي الذي يعكس الفوائد التي تعود على المجتمع يزيد على منحنى الطلب السوقي، وبالتالي فإن المنفعة الحدية لأي زيادة في الإنتاج تتجاوز التكاليف الحدية، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات تصحيحية عن طريق تقديم إعانات الاستهلاك والإنتاج، أما في حالة التأثيرات السلبية على المحيط الخارجي يزداد الإنتاج في السوق للغاية، إذ تقوم الشركات بزيادة الإنتاج إلى أن يعكس سعر التكلفة الحدية، ولكن سعر السوق لا يعكس كامل التكلفة الناتجة عن التأثيرات السلبية لنشاطها الاقتصادي، وفي مثل هذه الحالات حيث التكلفة الاجتماعية تزداد عن المنافع الحدية تتدخل عن طريق فرض ضرائب تعويضية.

**جـ- الاحتكار الطبيعي:** هو حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها، ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع، لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلا من أن يحقق الأرباح التي تتحقق عادة بالاحتكار، وفي مثل هذه

الظروف فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة وتحمل الخسائر المباشرة، وهكذا تواجه الحكومة قضية تقرير ما إذا كان الأكفأ أن تشتري السلع والخدمات من القطاع الخاص ثم تقوم بنفسها بتوفيرها للجمهور، أو أن تراقب الظروف التي في ظلها يتم إنتاج القطاع الخاص.

**2.مخاطرة أو حجم المشروع العام:**

قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية، وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وقد تنبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر.

**المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية**

يبرز الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية من خلال ما يلي:

**أولا: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي**

إن تزايد النفقات العامة من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين حيث أن النشاط الحكومي يزداد كما ونوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان، بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة، بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة إلى التدخل الوطني، نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة، وقد حاول الاقتصاديين تفسير هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها سواء كانت أسبابا ظاهرية أو أسبابا حقيقية.

**1.الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:**

مثل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة تلك الزيادة التي تحقق زيادة فعلية وحقيقية في المنافع العامة، وما يترتب عليها من زيادة الأعباء العامة التي تتحملها من أجل ذلك[1]، ويمكن تحديد أهم الأسباب فيما يلي[2]:

أ- **الأسباب الاقتصادية:** تتعدد الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات ومن أهمها:

- **زيادة الدخل القومي:** يساعد نمو الدخل القومي على زيادة النفقات العامة إذ أن الدولة تغترف ما تحتاج إليه لسد نفقاتها من هذا الدخل ولن تستطيع الدولة زيادة نفقاتها ما لم تجد المصدر الذي تستعين به لتغطيتها،

وكلما زاد دخل الفرد زاد دخل الدولة من الضرائب وهذا الدخل سوف ينصرف حتما إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

[1]- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 97.

[2]- سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 201، ص ص 48- 51.

◆ **المنافسة الاقتصادية بين الدول:** بعدما أصبحت الصراعات بين الدول صراعات اقتصادية وأصبحت الدول تنافس في الأسواق العالمية، وكل دولة تسعى إلى تحسين الميزان التجاري عن طريقة زيادة الصادرات، اتجهت الكثير من الدول إلى مساعدة المنتجين والمصدرين بوسائل شتى من بينها الإعانات لبعض المشروعات مما أدى إلى زيادة النفقات العامة.

◆ **توالي الدورات الاقتصادية:** إن تعاقب فترات الرخاء والأزمات تحدث أثرها في النفقات العامة، ففي فترة الرخاء تزداد حصيلة الضرائب نتيجة ارتفاع الأسعار وتحسن الدخول وفي هذه الحالة تشجع الحكومات على زيادة الإنفاق العام بالتوسع في الوظائف العامة والإكثار من المشروعات، فإذا جاءت فترة الأزمة بعد ذلك يصعب إنقاص النفقات العامة دون مستواها قبل فترة الرخاء، وفي نفس الوقت تجد الدولة نفسها مضطرة إلى معالجة المشاكل الاقتصادية للدولة من بطالة وركود عن طريق زيادة النفقات العامة.

**ب- الأسباب المالية:** من أهم العوامل المالية التي ساعدت على زيادة النفقات العامة مايلي:

◆ **سهولة الإقراض:** إن تطور طرق الإقراض والتجاء الحكومات إلى الجمهور للاكتتاب في سندات القرض الذي تطرحه في السوق، والمزايا التي تمنحها للقروض في سبيل إغراء المكتتبين كالإعفاء من الضرائب وعلاوات السداد، بالإضافة إلى وجود الصناديق الدولية، ومحاولات الدول الصناعية السيطرة الاقتصادية من خلال القروض التي تقدمها للدول النامية كل ذلك يسر الطريق أمام الدول للاقتراض، فكان عاملا مشجعا للحكومات على زيادة الإنفاق العام، كما كان في حد ذاته سببا من أسباب زيادة النفقة العامة نتيجة دفع فوائد الدين وأقساط السداد.

◆ **وجود فائض في الإيرادات:** إن الفائض في الإيرادات الناتج عن الزيادة في الأموال التي تحصل عليها الدولة على القدر اللازم للقيام بالمرافق والمشروعات المقررة، يغري الحكومة بإيجاد أبواب جديدة للإنفاق، مما يترتب عليها زيادة النفقات العامة.

**جـ- تطور الوعي الاجتماعي:** يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم النفقات الحكومية، فلم يعد الأفراد يقنعون من الدولة القيام بواجبها في حفظ الأمن وإقامة العدل والدفاع عن أراضيها، بل أصبحوا يعتبرون أنفسهم في كفالة الدولة فيجب أن تؤمنهم ضد العوز والمرض، والبطالة والشيخوخة، ومثل هذه المثل الاجتماعية تتطلب من الدول الكثير من وجوه الإنفاق.

**د- الأسباب السياسية:** من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى تزايد النفقات العامة رغبة الحكومة في كسب تأيد الطبقة الوسطى من أفراد الشعب، وذلك بإيجاد فرص عما جديدة لهذه الطبقة وذلك من أجل كسب رضاهم في الانتخابات ، هذا في الوقت الذي لم تبذل فيه الدولة أي جهود حقيقية لزيادة إنتاجيتهم وكفاءتهم في العمل أو حتى إيجاد موارد حقيقية في الموازنة تكفي لمواجهة النمو في الإنفاق المخصص لهذا البند.

**ه- الأسباب الإدارية:** تتمثل في التوسع الذي حدث في الجهاز البيروقراطي، وكذلك زيادة حجم النفقات العامة التي تقدمها الدولة في المجال الاجتماعي وما يتطلبه من أعداد إضافية من الموظفين.

**2.الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:**

تتمثل في الأسباب التي لا يترتب عليها أية زيادة في الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات العامة، ودون أن تحقق زيادة في المنافع العامة[1]، ويمكن تحديد الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة على النحو الآتي:

**أ -انخفاض قيمة النقود:** تتمثل هذه الحالة في انخفاض القوة الشرائية للنقود من السلع وذلك بسبب التضخم والذي يؤدي إلى ارتفاع كلفة السلع والخدمات التي تشتريها الدولة، أي نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها بالمبلغ نفسه من النقود قبل حدوث التضخم ويكون ذلك سببا للإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الموازنة العامة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة تدهور القوة الشرائية للنقود وبالتالي العجز في الموازنة العامة[2].

**ب- تغير الطرق المحاسبية العامة (تغير الفن المالي المتعلق بإعداد الموازنة العامة):** والمثال على ذلك هو إلغاء الموازنات الملحقة وضمها غلى الموازنة العامة للدولة بعد اعتماد مبدأ وحدة الموازنة العامة أي التخلي عن بعض النظم التقليدية التي تأخذ بمبدأ الناتج الإجمالي عند إعداد حسابات الموازنة العامة، إذ لم يكن الإنفاق الحكومي يسجل وفق هذا النظام إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها منها، أما الآن فإنها تحضر وفقا لمبدأ الناتج الإجمالي الذي يقوم على أساس أن تقيد كافة نفقات الدولة وإيراداتها في الموازنة الع امة دون إجراء أي مقايضة بينهما، وهو ما يضخم أرقام الموازنة العامة بشكل كبير مقارنة بما كان عليه الحال في السابق[3].

**ج- زيادة عدد السكان:** إن تصنيف هذه الزيادة يتوقف على ما إذا كانت هذه الزيادة سوف تعود بالمنافع الحقيقية على السكان الأصليين أم لا، فإذا كان الإنفاق يتزايد بمجرد مواجهة زيادة عدد السكان فتكون الزيادة ظاهرية، أما إذا كانت هذه الزيادة تعود بمنافع على السكان الأصلين فتكون زيادة حقيقية، ويمكن معرفة ذلك من خلال الوصول إلى أثر الزيادة في الإنفاق على متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، فإن تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا لم تتأثر فتكون زيادة ظاهرية[4].

**ثانيا: الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية**

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2]- واثق علي الموسوي، **الاستقرار الاقتصادي –الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة، السوق–**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عمان ،2016، ص 120.

[3]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[4]- سالم محمد الشوابكة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

يعبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما يجعل هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها، حيث يسمح الإنفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها التأثير على مستوى التشغيل، وهـــذا ما يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي[1]، فبهدف تحقيق التشغيل الكامل وعلاج البطالة فإن الدولة تستعمل سياسة المضخة التي تعتمد على ضخ المزيد من الإنفاق الحكومي في الاقتصاد القومي والسماح بوجود عجز في الموازنة العامة، ففي أوقات الكساد يعاني الاقتصاد من حالات البطالة وانخفاض الدخول ويكون الاستثمار الخاص عند أدنى مستوى له بسبب انخفاض الطلب الكلي وتكون هناك طاقة إنتاجية معطلة، ففي ظل هذه الظروف لابد على الحكومة أن تزيد الإنفاق بطريقة مباشرة عن طريق القيام بمشروعات عامة على نطاق واسع، وبطريقة غير مباشرة عن طريق استمالة الأفراد لزيادة الإنفاق الكلي[2]، وتأخذ الاستثمارات الحكومية شكلين هما[3]:

– **تشفيـــط المضخة:** يشير إلى الإنفاق الحكومي الأولي الذي يساعد على بدأ وإنعاش النشاط الاقتصادي في المجتمع من خلال محاولة زيادة الاستثمارات الخاصة وذلك عن طريق حقن قوة شرائية جديدة في شكل زيادة في الإنفاق الحكومي.

– **الإنفاق التعويضي:** يقصد به أن يكون تعويضا عن الا نخفاض في الاستثمار الخاص في حالات الكساد والذي يجب أن يكون على نطاق واسع، كما يجب أن يستمر حتى يعود الاستثمار الخاص إلى الوضع الطبيعي .

**1.سياسة الإنفاق الحكومي والمقدرة المالية للدولة:**

تعتبر المقدرة المالية عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق الحكومي فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي في ضوئها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي [4]، ومن أهم عناصر المقدرة المالية للدولة ما يلـــي:

**أ– المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية):** نقصد بالمقدرة التكليفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي) ، أما المقدرة التكليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي) ويتوقف ذلك على مستوى الدخل وطرق استخدامه[5].

[1]– وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2]–عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي–**، دار زهراء الشرق، القاهرة، 2007، ص 233.

[3]– وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[4]– المرجع نفسه، ص 118.

[5]– يسري أبو العلى، محمد الصغير بعلي، **المالية العامة –النفقات العامة، الإيرادات العام، الميزانية العامة، ملحق قوانين المالية العامة** دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص 27.

**ب- المقدرة الاقتراضية للدولة:** نعني بها قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح سندات حكومية، ويعد الادخار أهم وسيلة لتدعيم المقدرة الافتراضية للدولة، حيث أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي إلى تشكيل موارد معطلة، ومن ثم انخفاض الدخل القومي، وهذا ما أشار إليه اقتصاديون فيما يعرف بلغز الادخار [1]، ويمكن توضيح العوامل المحددة للمقررة المالية للدولة في الشكل التالي:

**الشكل رقم (01): العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة**

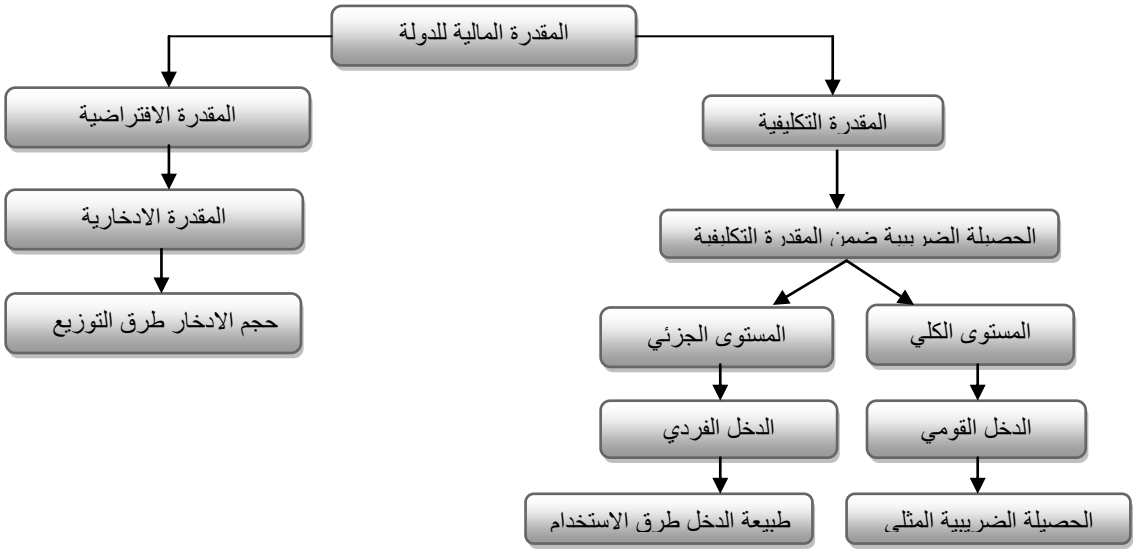


**المصدر**: نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** ، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 47.

**المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي (العام)**

على الرغم من تعدد آثار الإنفاق الحكومي في مختلف الميادين إلا أن ه سيتم دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي، ذلك لاعتبارها أمرا بالغ الأهمية كونها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه الإنفاق الحكومي إليها، لتحقيق أهداف معينة، ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للإنفاق العام إلى آثـــــار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

**أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي**

للإنفاق الحكومي آثار اقتصادية مباشرة تتمثل في أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني، الاستهلاك الوطني، الأسعار، الادخار الوطني، وكذلك أثره على إعادة توزيع الدخل.

[1]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 121.

**1ـــ أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني:**

يرتبط أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني بمدى أثر الطلب الكلي الفعلي على حجم الإنتاج أو مستوى العمالة وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مستوى التشغيل في الدولة المتقدمة، وعلى درجة النمو في الدول النامية[1]، ولبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية يتيعن علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة[2]:

**أ- النفقات الاستثمارية:** إن النفقات التي توجه إلى شراء السلع والمعدات الاستثمارية من الخارج تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي وزيادة المقدرة الإنتاجية للدولة، وبالتالي فإنهـــا تؤدي إلى زيادة الإنتاج في المدى الطويـــل.

**ب- النفقات الإنتاجية:** تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، كما تنتج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار ، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والإنتاجي يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

**جـــ- النفقات الاجتماعية:** وتنقسم بدورها إلى:

- **النفقات الاجتماعية الغير مباشرة:** تتم في صورة إعانات نقدية، تهدف إلى تحويل القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد، ومن ثم يترك لهم اختيار السلع والخدمات التي تنصرف إليها هذه النفقات والتي تكون عادة سلع وخدمات ضرورية، بالتالي فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب مما يتيح زيادة حجم الإنتاج.
- **النفقات الاجتماعية المباشرة:** تتم في صورة إعانات عينية، فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل مباشر، لكون هذه الإعانات ستوجه بالكامل بواسطة الدولة إلى السلع والخدمات مما ينعكس أثرها بالكامل على زيادة حجم الإنتاج.

**د- النفقات الحربية:** تمثل النفقات الحربية نصيب الأسد في موازنات الدول، فقد تحدث النفقات الحربية أثرا توسعيا على حجم الإنتاج في الحالات التي تنصرف فيها النفقة إلى إنشاء الصناعات الحربية وإنشاء المطارات والموانئ، والبحث العلمي وبالتالي زيادة الإنتاج القومي والقضاء على البطالة، غير أنها قد تحدث أثر ا انكماشيا في حجم الإنتاج القومي ذلك أنها تعمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المالية) من إتباع الحاجات الخاصة المدنية إلى الأغراض العسكرية، ومن ثم فإن الإنتاج العادي للأفراد يقل ويؤدي إلى الإقلال من الاستهلاك وبالتالي نقص الطلب.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة-**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 69.

[2]- سالم محمد الشوابكة، مرجع سبق ذكره، ص ص 54- 55.

**2.أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني:**

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك من خلال ما يسمى بالاستهلاك الحكومي وكذلك من خلال الدخول الموزعة للأفراد، بالإضافة إلى الإنفاق في صورة إعانات اقتصادية وهي كما يلي[1]:

**أ- نفقات الاستهلاك الحكومي:** ويبدو ذلك من خلال ما تقوم به الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ صورة شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم للموظفين العموميين أو لأعمال المرافق والمشروعات العامـــة.

**ب- الاستهلاك الخاص بالدخول الموزعة على الأفراد:** تبدو هذه الآثار عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات وأجور لموظفيها ولعمالها والتي تتجه لإشباع حاجات استهلاكية، ولذلك فهي تعتبر نفقات منتجة، حيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق الزيادة في الاستهلاك.

**جـــ- الإعانات الاقتصادية:** لا يخفى أثر هذه النفقات لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض كلفة لإنتاج، إذ يترتب عليها زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك.

**3.أثر الإنفاق العام على الأسعار:**

من الأسباب المباشرة لارتفاع وانخفاض الأسعار ارتفاع تكاليف المنتج (السلعة أو الخدمة) وكذا قلة المعروض في السوق، ومن خلال النفقات العامة يمكن للدولة التأثير في العرض والطلب ذلك إتباع سياسات هي[2]:

- منح المصدرين إعانات مالية مما يساعد على تصدير الفائض من المنتجات إلى الخارج وبالتالي يقل المعروض في السوق.
- زيادة الأجور والمرتبات مما يرفع من القدرة الشرائية للعاملين مما يوسع قدرتهم على الاستهلاك وامتصاص الفائض من السوق وبالتالي توازن العرض والطلب، مما يجعل الأسعار تستقر عند المستوى المطلوب.
- التحكم في السياسات السكانية عن طريق تقليل الإعانات وبالتالي الحد من الزيادة في عدد السكان والتأثير في سوق العمل.

بالإضافة إلى الأسباب سالفة الذكر فإن تركـــيز الإنفاق الحكومي على كل من الاستثمار والاستهلاك يؤثر بدوره على مستوى الأسعار ، فإذا تركز الإنفاق الحكومي على تشجيع الاستثمار فذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الناتج النسبي والسبب زيادة العرض عن الطلب، فيكون التوازن العام للأسعار أقل من المستوى السابق لها، أما إذ ا تركز الإنفاق العام على تشجيع الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أسعـــار المنتجات بسبب

[1]- المرجع نفسه، ص ص 56- 57.

[2]- أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 195.

زيادة الطلب عليها، هذه الزيادة في الأسعار قد تبدأ في الانخفاض إذا ما كان ارتفاع الأسعار حافزا للمنتجين للتوسع في الإنتاج[1].

### 4.أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل:

إن إنفاق الدولة في إطار المساهمة الكلية أو الجزئية في رأسمال المؤسسات العامة الاقتصادية يساعد على خلق فرص تشغيلية، كما أن تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال وقد يؤدي إلى خلق مناصب جديدة، بالإضافة إلى قيام الدولة بفك العزلة على المناطق بمدها بجميع الخدمات الأساسية مما يخلق فرص عمل جديدة، كما أن الإنفاق العام التحويلي الخاص بالمعاشات والضمان الاجتماعي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد في الحاضر والمستقبل وعليه يوسعون قدرتهم الإنتاجية[2].

**ثانيا: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للإنفاق الحكومي**

للنفقات الحكومية آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما يعرف من الناحية الاقتصادية بأثر "المضاعف" و"المعجل" ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد" كما يطلق على أثر المعجل "الاستثمار المولد"[3].

### 1.أثر الإنفاق الحكومي من خلال أثر المضاعف:

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك [4]، وبعبارة أخرى فإن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك* ولكنها في مجموعها تزيد عن كمية الإنفاق الأولي وهذا ما يعرف بأثر المضاعف، وهكذا فإن اصطلاح المضاعف في التحليل الاقتصادي ينصرف للإشارة إلى الآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني[5].

### 2.أثر الإنفاق العام من خلال أثر المعجل:

يشير اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي إلى العلاقة بين الاستثمار ومعدل التغيير في الإنتاج الجاري، فمن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات

---

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2]- بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم –دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر خلال الفترة (1980–2008)**–، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 61.

[3]- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة –النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**– مرجع سبق ذكره، ص 81.

[4]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة –النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة**– ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2012، ص 108.

* **الميل الحدي للاستهلاك:** هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل.

[5]- بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولي (أثر المضاعف) تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار لشراء الآلات والمعدات الإنتاجية لذلك (أثر المعجل) وبذلك فإن المضاعف دائما يكون مقدمة حتمية لوجود المعجل، فالمعجل يوضح أثر نسبة التغيير في الإنتاج على الاستثمار،

حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى زيادة الإنتاج إلى إحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر (الاستثمار المولد)، ويتوقف الأثر الذي يحدثه المعجل على عامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين، ويختلف هذا المعامل من قطاع إلى آخر، وبالتالي يصبح لكل قطاع المعجل الخاص به[1].

**الشكل رقم (02): مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل**

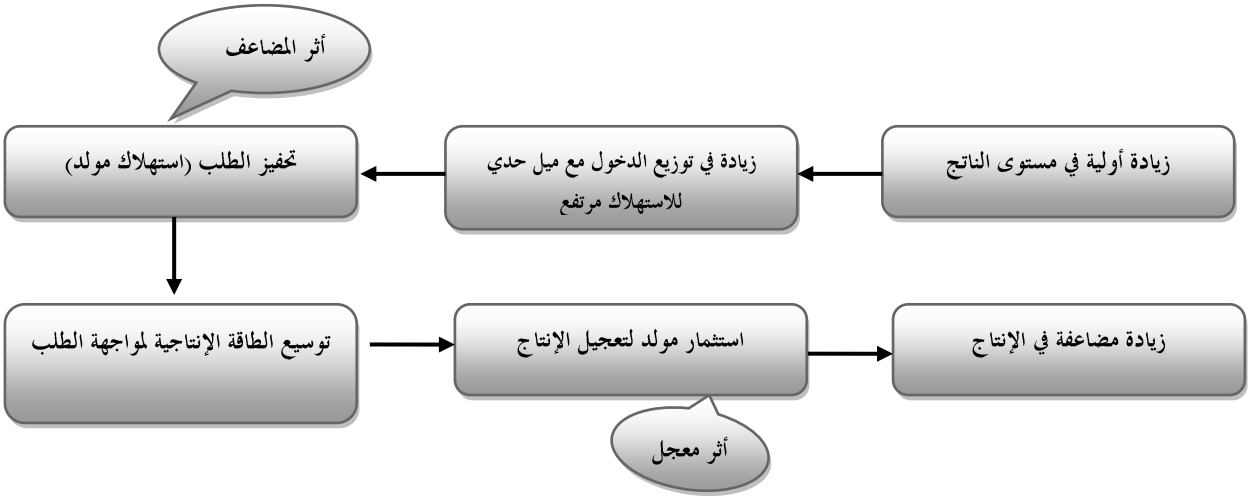


**المصدر**: نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** ، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 66.

[1]– سالم محمد الشوابكة، مرجع سبق ذكره، ص ص 61، 62.

## المبحث الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق العام

من الأمور المسلم بها أن الموارد المالية المتاحة لأي دولة تبقى محدودة بالنسبة لما يجب إنفاقه لإقامة المشاريع التنموية، لذلك بحثت عم سبل تقليص الفجوة بين ما لديها من إيرادات وما يجب أن تنفقه، ومن بين السبل المتاحة نجد سياسة ترشيد الإنفاق العام.

### المطلب الأول: ماهية سياسة ترشيد الإنفاق العام

يعتقد بعض الاقتصاديين أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع ليست الندرة في حد ذاتها بل مشكلة التحديد الدقيق للأولويات القومية المراد تحقيقها من خلال استغلال أمثل للموارد، لذلك أصبح لسياسة ترشيد الإنفاق العام أهمية كبيرة من أجل الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية.

**أولا: مفهوم سياسة ترشيد الإنفاق العام**

**1.الترشيد:**

بمعناه أن الترشيد يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد طبقا لما يمليه العقل، ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة[1].

**2.تعريف سياسة ترشيد الإنفاق العام:**

– المقصود من ترشيد الإنفاق العام هو: "أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن، والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة"[2].

– كما يقصد باصطلاح ترشيد الإنفاق العام : " العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التجديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن"[3].

– أما اقرب مفهوم للترشيد في الإنفاق العام ساء الخاص أو العام فهو مفهوم القوامة في الإنفاق لقوله تعالى و

[1]– محمد شاكر عصفور، **أصول الموازن العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 367.

[2]– منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، ليبيا، 1991، ص 52.

[3]– محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 72.

" والّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا " ﴿67﴾ (سورة الفرقان) ومن هناك يمكن وضع مفهوم للرشد الاقتصادي على أنه : "حسن التعامل في الأموال كسبا وإنفاقا، ومدلول هذا المضمون أن موضوع الإنفاق العام هو حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، ونحن نعلم من النصوص الشرعية و أقوال علماء المسلمين أن الرشد يضاده السفه، كما أنه يتنافى مع كل من التبذير والإسراف من جهة والتقتير من جهة أخرى، وان ذلك يتناول البعد الكمي كما يتناول البعد الكيفي ، بمعنى أن الزيادة أو النقص عن وضع الاعتدال هي سفه أو عدم

رشد، أو هي إسراف أو تقتير كما أن عدم إتباع مبدأ الأهميات النسبية والترتيب التفاضلي السليم بحيث يقدم المهم على الأهم، كل ذلك ينظمه مفهوم عدم الرشد أو السفه والإسراف[1].

– وهو أيضا: "الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (أفراد، أسر، منظمات، حكومات...)، وترتبط مسائل الإنفاق العام وترشيده بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة"[2].

وعليه فإن ترشيد الإنفاق العام يعني –في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع و ارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها– العمل على تحقيق الفعالية [*] في تخصيص الموارد وكفاءة [**] استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات [3]، ويقوم الترشيد الحقيقي للإنفاق العام على مجموعة من الدعائم الأساسية منها:

– رفع كفاءة وفعالية الإنفاق في المجالات التي يخصص لها.

– أن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية حقيقية.

– يتوقف رفع كفاءة وفعالية الإنفاق العام وحسن تمويله على مدى القدرة على الدراسة والتحليل المنطقي قبل اتخاذ القرارات مع مشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق.

**ثانيا: أهداف سياسة ترشيد الإنفاق العام ومبرراتها**

---

[1]– شوقي احمد دنيا، **النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام**، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، 1996، العدد الرابع عشر، ص 251.

[2]– شرياق رفيق، **ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**، بحث مقدم ضمن المؤتمر الوطني بعنوان **"الحوكمة والترشيد الإقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية–أدرار، يومي 19 و20 أفريل 2016، ص 07.

[*] **الفاعلية:** توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع.

[**] **الكفاءة:** علاقة نسبية بين التكلفة والناتج، أي تحقيق أعلى قدر ممكن من الناتج بأقل تكلفة.

[3]– حامد عبد المجيد دراز، محمد حامد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، ألكس لتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، 2007، ص 265.

يهدف القائمون على سياسة ترشيد الإنفاق العام إلى الوصول إلى جملة من الأهداف هي [1]:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوعية المخرجات بنفس مستوى المدخلات.
- 
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- مراجعة هيكلية للمصروفات، عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها خصوصا، وأن كثيرا من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد لديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقا لمبدأ الأولويات المرتبطة باقتصاد المجتمع.
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

**المطلب الثاني: ضوابط سياسة ترشيد الإنفاق العام**

يتطلب ترشيد الإنفاق العام الالتزام بالضوابط التالية:

**أولا: تحديد حجم أمثل للنفقات العامة**

يتحقق ذلك بتصنيف المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة اتجاه المجتمع وهو الموقف

[1]- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص 89.

الذي بدوره يحدده النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بالإضافة إلى ظروف البيئة التي يمر بها المجتمع، وكل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل لهذا الإنفاق العام[1]، هذا الأخير هو الحجم الذي يحقق بأكبر قدر ممكن من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

**ثانيا: ضرورة توجيه النفقات العامة نحو تغطية النفع العام**

ومعنى ذلك ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة باعتبار أن الفكر المالي المعاصر يعتمد ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، ويعتبر الخروج عليه هو خروج عن مبادئ المالية العامة الرشيدة، ويتطلب هذا عدم تخصيص الإنفاق العام لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ، إضافة إلى توزيع النفقات على أساس نظرة إجمالية وشاملة لاحتياجات مختلف المرافق العامة[2].

**ثالثا: إتباع مبدأ الأولويـــــة**

يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدأ وعـــــدم الخروج عليه، وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره المرجوة فاحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها[3].

تعتبر الضوابط سابقة الذكر من أهمها، إلا أنه توجد ضوابط أخرى نوجزها في مايلي[4]:

**1.إعداد دراسات جدوى للمشروعات:**

وتتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع دراسة التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشـــــروع، ربحية المشروع، الآثـــــار المحتملة للمشروع على البيئـــــة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وأثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل والآثار الاجتماعية.

**2. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:**

[1]- نائل عبد الحافظ العواملة، **الإدارة المالية العامة**، مركز أحمد ياسين، الطبعة الرابعة، عمان، 2003، ص 276.

[2]- علي الكنعان، **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، دار المعارف، دمشق، بدون سنة، ص 188.

[3]- المرجع نفسه، ص 190.

[4]- لطفي علي، **أصول المالية العامة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص ص 218- 219.

تقتضي قواعد المالية العامة بأن أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه يجب أن يكون مسبق بترخيص من السلطة التشريعية ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم لمشروع الموازنة قـــــد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

**3. تجنب الإسراف والتبذير:**

يعني وجوب تجنب كل تبذير وإسراف من جانب القائمين بالإنفاق العام على نحو يكفل عدم ضياع الأموال العامة على وجوه إنفاق غير مجدية، ومن أوجه الإسراف في الدول النامية ما يلـــــي:

- ارتفاع تكاليف تأدية النفقات العامة وسوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة بذوي السلطة والنفوذ.
- 

- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء والطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال ، والمبالغة في نفقات التمثيل الخارجي.

**المطلب الثالث: عوامل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية**

تتطلب سياسة ترشيد الإنفاق العام العديد من المتطلبات وعوامل النجاح وهي كذلك تؤدي إلى إحداث آثار اقتصادية واجتماعية مختلفة.

**أولا: عوامل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام**

يمكن تحديد عوامل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام كما يلي[1]:

- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية آخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمرحلة يمر بها المجتمع.
- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف ما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة، وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التميز في نطاق برامج الإنفاق الحكومي بين برامج الإشباع المباشر والإشباع غير المباشر.
- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.

[1]– محمد عمر أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 104– 105.

- تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحديد الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعداد تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عند انجاز مكونات البرامج.
- إعادة تقييم برامج الإنفاق الحكومي على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الاضطلاع بها.
- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في انجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار من اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الانجاز محددة.
- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.
- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات

الدولة)، وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء (الرقابة التقييمية) والرقابة المستندية، بما يضمن فعالية تخصيص وكفاءة استخدام الموارد، ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.

**ثانيا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة ترشيد الإنفاق العام**

تعتمد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام على الأوضاع الاقتصادية للبلاد، فإذا كانت الحالة السائدة هي حالة ازدهار اقتصادي -تزيد فيها الإيرادات العامة- فغن تخفيض النفقات العامة الناتج عن إتباع سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي من شأنه أن يخفف من حدة الازدهار ومن ارتفاع الأسعار، ومن أعراض التضخم بشكل عام، كما أنه يؤدي غلى حصول فائض مالي في الموازن العامة يحول إلى احتياطي عام لدى الدولة لتتم الاستفادة منه في المستقبل عند حلول سنوات الكساد الاقتصادي والأزمات —عندما تقل الإيرادات-، يمكن القول أن الآثار الجانبية المترتبة عن إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام في حالة الازدهار الاقتصادي هي آثار إيجابية، أما بخصوص حالة الكساد الاقتصادي —حيث تقل الإيرادات- فإن الآثار الإيجابية لسياسة ترشيد الإنفاق العام تتحقق من خلال إحكام الرقابة على النفقات الحكومية، القضاء على التبذير والمحافظة على الأموال العامة، إعادة توزيع الإيرادات العامة بشكل أفضل على وجوه الإنفاق التي لها أولوية على غيرها، لتحقيق استفادة أكبر من الإمكانيات المالية المتوفرة للدولة، وفيما يتعلق بالآثار السلبية، فإنه إذا كان الوضع الاقتصادي في حالة كساد فقد تؤدي سياسة ترشيد الإنفاق العام إلى تخفيض أعداد الموظفين، مما يؤثر بشكل سلبي على العمالة في البلاد، كما قد تؤدي إلى تخفيض الإعانات على المواد الأساسية

بما يؤثر سلبا على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة، وقد تؤدي كذلك إلى تخفيض نفقات المشاريع الإنمائية مما يؤثر على الدخل الوطني وعلى النمو الاقتصادي في البلاد[1].

[1]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص 373- 374.

**تمهيد:**

لقد كانت ولا تزال مسالة التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من التخلف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك رسمت السياسات والخطط والبرامج على اختلاف فلسفتها وتوجهاتها وخصصت لها الموارد المادية والمالية والبشرية لتحقيق هذا الهدف، ولقد أخذ الإنفاق حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين كونه أداة مهمة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاقتصادية.

**الخلاصة:**

إن التنمية الاقتصادية ازدادت أهميتها مع تطور الحياة الاقتصادية ، حيث أن تطور دور الدولة من دورها الحيادي لتصبح مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالتدخل عن طريق سياسات مختلفة وأدوات معينة حسب ما تراه مناسبا لمعالجة مشكل معين أو لتحقيق هدف مسطر، كما أن السياسة الإنفاقية التي تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي، تعد أحد السياسات الفعالة في التي تعتمد عليها الحكومات لمعالجة مشاكل الركود الاقتصادي، والتقليل من آثاره السلبية مثل انتشار البطالة، ولكن قد تكون لها آثار من حيث ارتفاع الأسعار وزيادة التفاوت بين طبقات المجتمع، وهذا إن لم تكن هناك استجابة للطلب المتزايد على السلع والخدمات، فنجاعة هذه السياسة تعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي، والذي يعتمد في مقوماته على وجود اقتصاد صناعي داخل البلد، إضافة إلى عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية والمدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي.

**تمهيد:**

من أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدول اهتماما كبيرا الاستثمار، حيث يعتبر من أهم مقومات التنمية الاقتصادية للدولة، والمحرك الأساسي للدورات الاقتصادية، وتتنوع أدوات وتصنيفات الاستثمار بنوع مجال الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعظيم الثروات، حيث أصبحت الاستثمار مسألة اقتصادية بحتة يحتل مكانا بارزا ضمن اهتمامات الدول المتقدمة والنامية باعتباره السبيل الأكثر فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى دراسة مختلف جوانب المشاريع الاستثمارية باعتبارها أداة مهمة من أدوات الاستثمار، وفي الأخير جاءت الدراسة حول إبراز العلاقة بين كل من الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وكذا الدور التنموي الذي يلعبه الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار

يعتبر الاستثمار من أحد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، فهو الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات باعتباره أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع، من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع، كما تحتل المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة كونها تمثل اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه

لقد وردت العديد من التعاريف للاستثمار في الأدبيات الاقتصادية واختلفت هذه التعاريف بحسب رؤية الباحث أو طبيعة بحثه أو المعايير المعتمدة من قبله، ولغرض متابعة تعاريف الاستثمار، فقد تم تصنيفها إلى عدة معايير:

**أولا: التعريف اللغوي للاستثمار:**

الاستثمار في اللغة هو طلب الثمر، وجاء في القاموس المحيط (ثمر الرجل ماله: نَماه وكثَره)، وهكذا يدور المعنى اللغوي للاستثمار حول التنمية والزيادة والتكثير من العمل في المال بالإنتاج بكل أنواعه، والتجارة وغيرها من وسائل الاكتساب المشروعة[1].

**ثانيا: التعريف الاقتصادي للاستثمار:**

وذلك حسب المعايير التالية[2]:

**1.معيار الهدف من الاستثمار:** إن هذا المعيار يعتمد على الغاية المتوخاة من الاستثمار والأهداف التي ينبغي تحق يقها وهي كالآتي:

- الاستثمار هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية سواء الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية كالآلات ، المعدات والأبنية على اختلاف أنواعها ماعدا المنشآت المستخدمة للأغراض العسكرية، أو الموجهة إلى تكوين رأس المال المادي والبشري وذلك بغية زيادة طاقة البلد الإنتاجية.
- توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو إحلال أو توسيع الإنتاج الحالي، أو لزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع، أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة.
- استخدام القطاعات الاقتصادية الإنتاجية للسلع الرأسمالية الإنتاجية لسد المتطلبات الاستهلاكية مباشرة أو في المستقبل.
- هو تحويل الأصل من غرض استهلاكي إلى غرض إنتاجي لتحقيق الربح، العائد، الدخل أو أي نوع متوقع، حيث يكون الأصل قائم أو سوف ينجز بواسطة الأشخاص الذين ينفقون عليه.

---

[1]- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 190.

[2]- إسماعيل الدباغ، إلهام خضر شبر، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص ص 19- 23.

**2.معيار نوعية الاستثمار المحقق:** هناك من يعرف الاستثمار بحس نوعية الاستثمار الذي ينوي المستثمر تحقيقه كالآتي:

– هو وضع الأموال في صورة أصول مالية أو عقارية لزيادة قيمتها المستقبلية.

– هو تحويل النقود إلى نوع خاص من الملكية، والتي يتوقع أن تحتفظ بمنصبها بشكل كبير خلال مدة الدورة الاقتصادية.

– هو تحويل للموارد النقدية إلى موارد غير سائلة مثل الثروة أو وضعها في طريق آخر، أو الاستخدام للرأسمال النقدي لاكتساب السلع الرأسمالية.

**3.معيار الطلب الذي ينصب عليه الاستثمار:** إذ يتابع هذا المعيار لمجالات أو الموارد التي ينصب عليها الطلب الناتج عن الاستثمار، كالآتي:

–هو طلب على شراء السلع الرأسمالية وعلى مختلف الموارد الإنتاجية الطبيعية منها، البشرية، التكنولوجية والمالية، بهدف التعويض أو التجديد أو التطوير أو التطويع، وبما يحقق عوائد مالية أو مادية مشجعة وكافية لأن تتحول فيها الموارد المعطلة إلى أصول إنتاجية.

–هو الطلب على الموارد الإنتاجية بغية تحقيق الإضافات الجديدة الممكنة والمرغوبة، بالإضافة إلى التحسينات والتجديدات الأخرى في الطاقة الإنتاجية، وبما يضيف إلى زيادة مستوى الموجودات التي يمتلكها المجتمع كما ونوعا، أو لمجرد المحافظة على ذلك المستوى فقط.

**4.معيار تحويل الادخار إلى استثمار:** هناك تعاريف تربط بين الادخار والاستثمار على اعتبار أن مصدر الأموال اللازمة لتمويل الاستثمار هو في الغالب الادخار، كالآتي:

– التوظيف المنتج لرأس المال من خلال تحويل المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته.

– ذلك الجزء من الدخل الغير المستهلك الذي يعاد استخدامه في العمليات الإنتاجية، بهدف زيادة الإنتاج القائم وتوسيعه أو المحافظة عليه.

**5.معيار الإنفاق الذي ينصب عليه الاستثمار:** هناك من يعتمد هذا المعيار كالآتي:

–الاستثمار هو تيار من الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة والإضافات إلى المخزون السلعي خلال مدة زمنية معينة.

–مجمل النفقات المصروفة على تجهيز رأس المال الحقيقي.

–الإنفاق على تكوين الأصول الإنتاجية الجديدة إضافة إلى زيادة المخزون السلعي من المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية.

–الإنفاق لتكوين بعض الملكية التي تستخدم نسبيا مدة طويلة يتوقع من خلالها زيادة القيمة.

**6.معيار كون الاستثمار جزء من الناتج القومي:** وهذا المعيار يعتمد على مقدار مساهمة الاستثمار في الناتج القومي أو الدخل القومي، كالآتي:

-هو القيمة السوقية الكلية للمنشآت الجديدة ووسائل الإنتاج المعمرة، مضافا إليها قيمة التغيير في رقم المخزون لدى منشآت الأعمال خلال مدة سنة.

-هي تلك الكمية المنتجة خلال مدة من الزمن من الهياكل وأدوات الإنتاج المعمرة مضافا إليه التغيرات في المخزون.

-البنود المضافة إلى أسهم رأس مال الدولة من منشآت ومعدات وبرامج ومخزون خلال عام معين.

-هو الكمية المضافة على قيمة التجهيزات المتحققة لنشاط الفترة الإنتاجي.

**7.معيار المنفعة المستقبلية:** أي معيار المنفعة التي يتوقعها المستثمر في المستقبل مقابل التضحية بالأموال الحالية، كالآتي:

-هو تخصيص الموارد على أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال مدة زمنية طويلة.

-التخلي على استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة لأجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل، تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال الموظفة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القدرة الشرائية للأموال المستخدمة بسبب التضخم، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

-هو إضافات لأسهم السلع المعمرة الرأسمالية التي تزيد من احتمالات الناتج المستقبلي أو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حالي والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر.

**8.معيار التوكيد على أن الاستثمار هو عملية اقتصادية:** ينص على مايلي[1]:

-**التعريف الذي تبناه المعيار الدولي( 25)**: "هو أصل تحتفظ به المنشأة بهدف زيادة الثروة من خلال التوزيعات (أرباح، إيجار، عوائد)، أو الزيادة الرأسمالية أو منافع أخرى تعود للمنشأة المستثمرة مثل تلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية".

-**التعريف الذي تضمنه مشروع المعيار البريطاني( 55)**: "أصل له خاصية القدرة على توليد المنفعة الاقتصادية في شكل توزيعات أو زيادة في القيمة".

-حسب رأي الاقتصادي " **جون مينارد كينز** "[*]: "هو قيمة الإنتاج الجاري في السلع الرأسمالية، وقيمة ما يضاف إلى المخزون السلعي من السلع النهائية، أو هو الآلات والمباني لأغراض إنتاجية"[2].

---

[1]- بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 190، 191.

[*]**جون مينارد كينز**: اقتصادي انجليزي ولد في 05 جويلية 1883، كانت بداياته في أيتون حيث كشف عن موهبة عظيمة خاصة في التاريخ والرياضيات، ولكن اهتماماته بالسياسة قادته إلى دراسة الاقتصاد حيث درس على يدي آرثر بيغو وألفرد مارشال، فهو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) 1936 وله كتب أخرى في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية، توفي في 21 أفريل 1946.

[2]- ثامر علوان المصلح، **تقييم قرارات الاستثمار**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 15.

يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية الذي حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين وبخاصة بعد الحر ب العالمية الثانية، نظرا لما له من أثر فعال ومن علاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن أي زيادة في الاستثمار المستقل ومن خلال مضاعف الاستثمار والمعجل سوف تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل والإنتاج والاستخدام وانتقال الاقتصاد إلى حالة أفضل، كما يلاحظ أن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به لم ينحصر بالنواحي الكمية بل امتد ليشمل النواحي النوعية، تلك النواحي التي تتمثل في الاهتمام بزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال والعمل على تحسينها باستمرار، إضافة إلى اهتمامها بتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لرأس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية المتعددة[1].

وللاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وإذا كان المراد إظهار الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فيمكن ذكر ما يلي[2]:

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة.
- مساهمة الاستثمار في التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، وذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم.
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة مبنى أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة، والأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة.
- مساهمة الاستثمار في توفير القطاع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا، وهذا يساهم في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية.
- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها وفق مقتضيات المصلحة العامة.

---

[1]- كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات –تحليل نظري وتطبيقي–**، دار المناهج، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ص 17، 18.

[2]- شموط مروان، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 10.

- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه نحو إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

- مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

**المطلب الثاني: أنواع الاستثمار ومحدداته**

كثيرة هي أنواع الاستثمارات حيث تصنف بحسب معيار تقسيمها، كما تتأثر هذه الاستثمارات بالعديد من المحددات والعوامل التي تدفع المستثمرين إلى اتخاذ القرار الاستثماري وتحدد حجمها، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

**أولا: تصنيفات الاستثمار**

توجد العديد من المعايير التي يصنف حسبها الاستثمار، ولذلك سيتم التركيز على أهمها.

**1.تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها:** وتتمثل في[1]:

- **الاستثمارات المادية:** يعتبر الاستثمار ماديا أو حقيقيا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع والذهب، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية تظهر إما في شكل سلع أو خدمات حيث تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
- **الاستثمارات المالية:** أي الاستثمار المتمثل في شراء حصة في رأس المال (أسهم)، حصة في قرض (سند)، شهادة إيداع، أذن خزانة، أدوات تجارية كالقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول...الخ، وهو يعطي لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح، الفوائد، أو بالحقوق الأخرى.
- **الاستثمارات البشرية:** تهدف هذه الاستثمارات إلى بناء قاعدة بشرية عريضة من ذوي المهارات والمؤهلات والخبرات العلمية، الثقافية، والتكنولوجية، وما يماثلها من خدمات تنمي طبقات المجتمع، مما يؤدي إلى وجود قوى عاملة مؤهلة قادرة على انجاز الوظائف الاقتصادية بكفاءة.
- **الاستثمارات في مجال البحث والتطوير:** يكتسب هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة بالنسبة للمنشآت والمشاريع الكبرى الصناعية منها بشكل خاص، إذ غالبا ما تكون منتجاتها عرضة للمنافسة، فالمنشأة التي تطور منتجاتها وتحسنها سواء من حيث النوعية أو الكلفة باستطاعتها السيطرة على الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى إبعاد المنشآت الأخرى التقليدية من التنافس معها من خلال إضعاف قدرتها التنافسية، وبالتالي يؤدي إلى كساد سلعها وخروجها من السوق[2].

---

[1]- بن الضيف محمد عدنان، **مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص 26- 28.

[2]- عقيل جاسم عبد الله، **تقييم المشروعات –إطار نظري وتطبيقي–**، دار المجدلاوي، الطبعة الثانية، عمان، 1999، ص 15.

**2.تصنيف الاستثمارات حسب الجهة القائمة بالاستثمار:** تتمثل في[1]:

- **الاستثمارات الخاصة:** هي الاستثمارات التي تمارسها جهة خاصة سواء كان ذلك فرديا أو عبر شركات خاصة، وتتمثل في رأس المال الجديد الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من مدخرات أو أرباح، إلى ما يحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الأموال، حيث يكون عامل الربح هو المحرك الديناميكي للاستثمار في هذا القطاع سيما في أنظمة السوق الحر.
- **الاستثمار الحكومي:** يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدول بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات، أو من القروض الداخلية والخارجية أو من المساعدات الأجنبية، وهذا بهدف تنمية البنية الاقتصادية للبلد ودعم القطاع الخاص.

**3.تصنيف الاستثمارات بحسب علاقتها بالدخل القومي:** وتتمثل في[2]:

- **الاستثمار المستقل:** وهو يرتبط بعوامل مستقلة بعيدة عن التغيرات الحاصلة في الدخل مثل (اختراع تقنيات حديثة، منتجات مستحدثة، تطوير موارد جديدة أو نمو السكان والقوى العاملة).
- **الاستثمار المتولد:** أي يرتبط بعلاقة جدلية مع الدخل الحقيقي القومي، إذ يكون هذا الأخير هو العامل المستقل والاستثمار هو العامل التابع، وكل زيادة في الدخل القومي تؤدي إلى زيادة في الاستثمار المتولد والعكس صحيح.

**4.تصنيف الاستثمار حسب اتجاه التأثير:** وتتمثل في[3]:

- **استثمارات إنتاجية مباشرة:** وهي تهتم بتوليد قيم جديدة سواء كانت قيم السلع والخدمات أو العوائد المتولدة عن نشاطات المحفظة الاستثمارية في السوق المالية، كما يرى خبراء توظيف الأموال أنها الاشتراك مع الغير في إنشاء مشروع جديد أو الامتلاك الكامل لمشروع قائم.
- **استثمارات إنتاجية غير مباشرة:** هي الاستثمارات التي تساهم في بناء مشروعات أو تكوين ركائز اقتصادية، تكنولوجية أو اجتماعية تخدم الناتج المباشر وتشمل كلا من:

**-مشروعات البنى التحتية:** وهي تضم كافة النفقات الاستثمارية التي يتم إنفاقها على مباني السكن، التعليم، الصحة، وشبكات الري وغيرها.

---

[1]- عبد الله عبد الكريم، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، دار الثقافة العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 22.

[2]- إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3]- هويشار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص 38.

-**مشروعات البنى الفوقية** : تتناول إعداد القوى العاملة المؤهلة للعمل في الوحدات الإنتاجية، الزراعية، الخدمية..الخ.

**5.تصنيف الاستثمارات من حيث المدة الزمنية**: تتمثل في[1]:

- **استثمارات قصيرة الأجل**: وهي الاستثمارات التي تكون مدة التوظيف في المشاريع القصيرة لا تزيد عن سنة.
- **استثمارات متوسطة الأجل** : تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق حيث قد تصل إلى خمس سنوات.
- **استثمارات طويلة الأجل**: تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات، فقد تصل إلى خمسة عشر سنة أو أكثر.

**6.تصنيف الاستثمارات من حيث العامل الجغرافي**: تتمثل في[2]:

- **الاستثمارات المحلية**: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية ويعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية جميع الأموال المستثمرة داخل الدولة، من قبل المؤسسات أو الأفراد المقيمين داخل حدود الدولة، أي كانت أداة الاستثمارات المستخدمة.
- **الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)**: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات بشكل مباشر أو غير مباشر[3]:

-**الاستثمارات الخارجية المباشرة**: وهو أن يكون الشخص المستثمر أجن بيا متحكما في الشركة أو يملك عقارا قصد المتاجرة به في هذه الدولة الأجنبية عنه.

- **الاستثمارات الخارجية غير المباشرة**: نجده في شكل قروض أو اكتتاب عن طريق السندات ذات الفوائد الثابتة أو الأسهم، دون التحكم في المشاريع الاستثمارية.

**7.تصنيف الاستثمارات حسب زمن التدفقات المالية**: وتتمثل في[4]:

- الاستثمار الذي يترتب عليه إنفاق تكاليف الاستثمار دفعة واحدة، ويترتب عن ذلك الحصول على إيرادات الاستثمار دفعة واحدة مثل النشاط الزراعي.

---

[1]- شموط مروان، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]- بن الضيف محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار الجنادرية، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص ص 66- 67.

- الاستثمار الذي تستعمل نفقاته لفترات متعددة من أجل الحصول على إيراد واحد في فترة زمنية واحدة، ومثال ذلك حالة الاستثمار في البناء.
- الاستثمار الذي يستعمل نفقاته لفترات متعددة خلال عمر المشروع للحصول على إيرادات مستمرة ومتوالية، أيضا أثناء مدة حياة المشروع مثل استثمارات المشاريع الصناعية.

**8.تصنيف الاستثمارات من حيث الأهداف:** وتتمثل في[1]:

- **استثمارات التجديد:** وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج، بغرض استبدال المعدات القديمة حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، أما هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- **الاستثمارات الإستراتيجية:** هدفها الأساسي هو تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإ نتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.
- **الاستثمارات الإجبارية:** وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، وهي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك توفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة من سلع وخدمات مع تحسينها كما ونوعا.
- **الاستثمارات التعويضية:** هدفها الحفاظ على رأسمال المؤسسة على حاله وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأسمال المؤسسة من خلال استثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.
- **استثمارات الرفاهية:** هذا النوع نتائجه غير مباشرة، حيث يقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها.
- **استثمارات التطوير والإنتاجية:** الهدف من هذه الاستثمارات هو تخفيض تكاليف اليد العاملة، وبصفة عامة تهدف إلى تقليص تكاليف التصنيع ومضاعفة وتحسين نوعية وجودة الإنتاج[2].

**ثانيا: محددات الاستثمار**

[1]– منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** أطروحة دكتوراه( غير منشورة)، تخصص، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 23، 24.

[2]– خلفان حمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 65.

لو أدركنا أن الاستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد القومي، فإن تفسير التقلبات في الاستثمار أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات فإننا نكون قد قطعنا شوطا بعيدا في تفسير التغيرات المنتظمة للدخل القومي، ومن الأسباب التي تؤدي إلى التقلبات في الاستثمار مايلي[1]:

**1.الائتمان المصرفي:**

إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الرأسمالي)، يعتبر عاملا محددا ومؤثرا على

الاستثمار، حيث أن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار، وبالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار.

**2.النقد الأجنبي:**

إن شراء السلع الرأسمالية كالآلات والمكائن التي يتم الاحتياج إليها لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات والتي يتم استيرادها من خارج الدولة وخاصة في الدول النامية، ينشئ الحاجة إلى النقد الأجنبي لشراء هذه السلع، وربما لا يكون ذلك متاحا لسداد قيمها مما يؤثر ذلك سلبا على القرار الاستثماري.

**3.المديونية الخارجية:**

إن ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة منها: استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، وربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، كذلك يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها واستثمارها داخل البلاد (وهذا ما قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للاستثمار).

**4.أسعار النفط:**

ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم خاصة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى عائدات البلد الذي صرف المزيد من الأموال على المشاريع التنموية، وبالتالي على الاستثمار في الأسواق المالية.

**5.الإطار القانوني والمؤسساتي السائد:**

[1]– قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص ص 38– 40.

إن وجود إطار قانوني ومؤسساتي متطور يضمن حدوث عملية الاستثمار للموارد والإمكانات الاقتصادية والسياسية بسلاسة وانسيابية عامل مهم جدا، وعدم إثبات القوانين المنظمة للاستثمار والمؤسسات المعنية به يجعل رأس المال غير آمن، فيضطر المستثمر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي والمؤسساتي في أماكن أخرى[1].

**6.القدرة على التمويل:**

إن إنشاء أي استثمار يستلزم وجوبا توافر رأس مال مادي لانطلاق هذا المشروع، لأن من أبرز محددات الاستثمار القدرة على التمويل أو رأس المال المادي المنطلق به، حيث يأخذ المركز الأول لانطلاق العملية الاستثمارية، فإما أن يكون التمويل عن طريق المدخرات الحقيقية للمستثمر وإما أن يكون من القروض المصرفية المقدمة للمستثمر على

اختلاف أنواعها، وإضافة إلى وجوب توافر القدرة المالية لابد من توافر قدرة متابعة من نوع آخر منها: الخبرة، القدرة على التسيير والقدرة على التسويق، فهذه القدرات كفيلة بإنشاء قدرة تمويلية مستمرة[2].

**7.مستوى الأرباح:**

تدل الدلائل أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، مما يعني أن ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية يكون تبعا لارتفاع الدخل القومي، مما يشجع رجال الأعمال على إنفاق جزء كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار والعكس صحيح، ويفسر ذلك بأن السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي[3].

بالإضافة إلى أن المستثمر لابد أن يمتاز بالرشادة الاقتصادية، وأن يدرس العائد قبل الانطلاق في مشاريعه الاستثمارية، فإذا كان العائد أقل أو يساوي الصفر فإنه يتجنب الاستثمار في هذا المشروع، أما إذا كان العائد أكبر تماما من الصفر في هذه الحالة للمستثمر الخيار بين أمرين إما الانطلاق في الاستثمار وإما المفاضلة بين هذا المشروع وغيره من حيث العائد، كذلك لابد للمستثمر أن يدس العائد في حالة كون الاستثمار ماليا[4].

**8.الدخل القومي:**

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات، وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح، معدلات النمو في الدخل، توزيع الدخل القومي وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار، ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية

---

[1]– إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2]– بن الضيف محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 33، 34.

[3]– حسين عمر،**الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 52.

[4]– دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص 30.

واسعة، وكلما زاد نمو الدخل القومي يعني ذلك ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة إلى زيادة المدخرات، وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما علاقة طردية بين الاستثمار والدخل القومي[1].

**9.التضخم:**

تعتبر ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد، فيتدنى الادخار مؤديا هو الآخر إلى تدني مستوى الاستثمار، وذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل[2].

**10.سعر الفائدة:**

يعبر سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين على الكلفة المالية الداخلة في قرار الاستثمار، حيث أن العلاقة بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة هي علاقة عكسية، أي بمعنى كلما زاد معل الفائدة على رأس المال المقترض

كلما أدى إلى إحجام المستثمرين من استثمار رأس المال، والعكس صحيح، ومثال ذلك الاستثمار في المساكن حيث يمثل معدل الفائدة أعباء لا يستهان بها من السعر الذي يدفعه المستهلك لخدمة السكن[3].

**11.توفر البنى الارتكازية والانفتاح الاقتصادي:**

إن توفر البنى التحتية الضروري للأنشطة وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود بالبنى التحتية الطرق والمواصلات، الاتصالات، الموانئ، الكهرباء، الماء، نظام مالي ومصرفي منظور وشامل، سوق مالي كفئ وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وغيرها، كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الأجنبية منها[4].

**12.التقدم العلمي والتكنولوجي:**

حيث أن الصناعات الحديثة لم تعد تعتمد على الشكل التقليدي في الصناعة نظرا لما يتطلبه التصنيع الحديث من تقليل النفقات والاقتصاد في المواد الخام، التحديث المتنامي للمنتجات والصمود في وجه المنافسين، وهذا يتطلب قفزات تكنولوجية من فترة لأخرى وخاصة أنه على المدى الطويل تتعرض الآلات ليس فقط لاهتلاك مادي وإنما

---

[1]- بن الضيف محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 187.

[3]- بن الضيف محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[4]- دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

لاهتلاك معنوي أيضا، أي تخلف هذه الآلات بالمقارنة مع منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة التي تتطلب سرعة في الإنتاج ونوعيات متجددة استمرار[1].

**المطلب الثالث: أدوات الاستثمار،محفزاته، عوائده ومخاطره**

يتناول هذا المطلب دراسة أدوات الاستثمار ومختلف المحفزات التي تشجع على القيام بالاستثمارات، بالإضافة إلى العوائد والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن هذه الاستثمارات.

**أولا: أدوات الاستثمار**

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائط الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر عديدة ومتنوعة، وهي تقع بشكل عام أدوات الاستثمار المالي والحقيقي ومن أهمها[2]:

**1.الأوراق المالية:**

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى، وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا، فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ما هو أدوات ملكية كالأسهم بأنواعها والتعهدات، كما أن منها ما هو أدوات دين مثل السندات وشهادات الإيداع وغيرهما، ومن حيث الدخل المتوقع منها، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى، ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي يتحدد كوبونه بنسبة ثابتة من قيمته الاسمية.

ولا يحتاج الاستثمار في الأوراق المالية إلى خبرات متخصصة يتوج توفرها في المستثمر، كتلك المطلوب توفرها في الاستثمار في الأدوات الأخرى، فالمستثمر في العقار مثلا يشترط فيه أن يكون ذا دراية واسعة في مجال العقارات والذهب وغيرها، أما في سوق الأوراق المالية فيمكن للمستثمر وأي ا كانت إمكانياته وثقافته أن يجد أداة الاستثمار المناسبة، وسيجد في هذا السوق من المختصين الوسطاء والسماسرة من هم على استعداد لتقديم المشورة لهم، إلا أن هذه الأدوات يعيبها انخفاض درجة الأمان، كما أن المستثمر قد يتعرض لمخاطرة التقلبات الحادثة في القيمة الشرائية لقوة النقد خاصة إذا كانت من النوع طويل الأجل، ووجود الاحتكار والمضاربة في الأسواق المالية.

**2.الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:**

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، وتتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي وغيرها، كما أن منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات،

[1]– إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2]– محمد مطر، **إدارة الاستثمارات –الإطار النظري والتطبيقات العلمية–**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان، 2013، ص ص 81، 82.

والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات، كما أن تشغيل هذه الأصول معا يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج القومي وفي تراكم رأس المال الثابت.

وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية العديد من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا ومستمر.
- توفير قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، ولذا فإن درجة المخاطرة المتعلقة بالمخاطر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير.
- توفر للمستثمر ميزة الملائمة إذ يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله.
- لها دور اجتماعي أكثر من غيره، فهذه المشروعات تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد أو المجتمع، كما تعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية وبالتالي تعتبر مصدر دخولهم.

### 3.الاستثمار في السلع:

تعد السلع إحدى أدوات الاستثمار المهمة نظرا لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة، وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها داخل هذه الأسواق، مثل سوق الذهب في لندن والقطن في نيويورك، وأغلب عقود التعامل بهذه السلع تتم بطريقة العقود المستقبلية وهي عبارة عن عقد بين طرفين هما المنتج لسلعة والطرف الآخر الوكيل، إذ يتعهد المنتج بموجب هذا العقد للسمسار بتسليمه كمية معينة من السلعة المنتجة بتاريخ مستقبلي وبكمية محدودة وسعر متفق عليه مقابل الحصول

على تغطية أو عمولة تحدد بنسبة من مبلغ العقد، ولابد من توفر شروط معينة في السلعة حتى يمكن التعامل بها وهذه الشروط مايلي[2]:

- أن تكون السلع متجانسة ولها القابلية على الترتيب والتصنيف في درجات وأصناف حس نوعيتها مثلا يصنف القطن قطن باب أول، قطن باب ثاني...، والنفط نفط برنت، نفط عمان والخليج...الخ.
- أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية الخام أو نصف المصنعة فيما عدا عض السلع كسبائك الذهب والفضة.
- أن يتم التعامل بها من قل عدد كبير من البائعين والمشترين ولا مجال لاحتكار التعامل بها من مجموعة البائعين.

---

[1]– عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2016، ص 99.

[2]– دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 57.

### 4.الاستثمار في العقارات:

هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من الاستثمارات المربحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأسمال كبير للاستثمار، ويأتي الاستثمار في العقارات في المرتبة الثانية من بين أدوات الاستثمار الأخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين، وأكثر أنواع الاستثمارات العقارية هو في شراء المنازل ويكون عادة الدفع بالأجل لسنوات تتراوح بين 10-20 سنة، والنوع الثاني من الاستثمار العقاري هو شراء الأراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الأرباح [1]، ويتميز الاستثمار في العقار بما يلي[2]:

- درجه عالية من الأمان تفوق ما في الأوراق المالية.
- التكاليف المرتفعة لأن التمويل طويل الأجل، وتكاليفه المرتفعة وفي المقابل عوائد كذلك تكون مرتفعة.
- عدم التجانس مما يلاقي المستثمر مصاعب شتى تتعلق تقويمها أو حساب معدلات العائد عليها.
- لا يتمتع سوق العقار بالمرونة، ويتميز بالانخفاض النسبي في السيولة وبارتفاع تكاليف عملية البيع والشراء خاصة إذا لم يتمتع بالإعفاءات الضريبية.

### 5.العملات الأجنبية:

تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، أي أنها الوجه الآخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول [3]، كما تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثل لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو وغيرها وتتميز سوق العملات الأجنبية عن غيرها من الأسواق المالية عنصرين[4]:

- الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يزيد من درجة المخاطرة عند الاستثمار فيها من بينها: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.
- تتأثر العملات الأجنبية بمجموعة من العوامل أهمها:
  - الظروف الاقتصادية الدولية والدورات الاقتصادية مثل ظروف التضخم والانكماش.
  - سوق الاستيراد والتصدير، القروض الدولية والمساعدات الخارجية.
  - السياسات الضريبية، أسعار الفائدة، وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

### 6.الاستثمار في المعادن:

---

[1] – المرجع نفسه، ص 55.

[2] – عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مرجع سبق ذكره، ص ص 97، 98.

[3] – دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[4] – عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مرجع سبق ذكره، ص ص 102، 103.

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين وغيرها مجالا للاستثمارات الحقيقية، وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة، ففي حين وصل الذهب ذروته في بداية الثمانينات عاد وانخفض بحدة خصوصا عند تصاعد دور الدولار كملاذ آمن للمستثمرين، لكنه عاد للارتفاع مرة أخرى منذ بداية الألفية الجديدة ويتخذ الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب منها على وجه الخصوص صورا متعددة منها [1]:

- الشراء والبيع المباشر، وودائع الذهب التي تودع في البنوك ولكن بفوائد منخفضة نسبيا.
- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية.

### 7.صناديق الاستثمار:

صناديق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمستثمرين عائدا مجزيا وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنويع، ويعتبر صندوق

الاستثمار أداة مالية لكن وبحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق يكون أداة استثمار مركبة، ولعل من أكبر المزايا التي تحققها صناديق الاستثمار هي أنها تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يملكون الخبرة الكافية لتشغيلها[2].

### ثانيا: محفزات الاستثمار

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات لدى الأفراد والمؤسسات لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار، بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها[3]:

### 1.توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى المواطنين:

لأنه بوجود مثل هذا الوعي يولد لدى المدخرين حس استثماري يجعلهم يقدرون المزايا الكثيرة المترتبة على توظيف مدخراتهم في شراء أصول منتجة وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكنوت تتناقص قيمتها الشرائية مع الزمن

بفعل عوامل التضخم، كما أن توفر مثل هذا الوعي يكسر لدى المدخرين حاجز الرهبة من المستقبل ويحثهم على قبول قدر معقول من مخاطرة الأعمال سعيا وراء الحصول على عوائد تزيد من قيمة مدخراتهم.

### 2.توفر المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي للاستثمار:

---

[1]- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات – الإطار النظري والتطبيقات العلمية**–، مرجع سبق ذكره، ص ص 91، 92.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 20، 21.

وذلك لتوفير حد أدنى من الأمان يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ولعل من أبرز مظاهر هذا المناخ وجود قوانين مقننة تحمي حقوق المستثمرين وتنظم المعاملات في الأسواق المالية، بالإضافة إلى جو من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين ويخلق لديهم دوافع الادخار والاستثمار.

**3.وجود سوق مال كفئ وفعال:** يوفر الزمان والمكان المناسبين للجمع بين رغبة المدخرين في استثمار أموالهم، ورغبة المقترضين في الحصول على هذه الأموال، سوق يوفر للمستثمرين تشكيلة منوعة من فرص الاستثمار يهيئ لكل منهم اختيار المجال المناسب من حيث الأداة، التكلفة العائد والمخاطرة، ويكتسب السوق المالي سمة الكفاءة بتوفير مجموعة من الشروط أهمها: العمق، الاتساع، الديناميكية وسرعة الاستجابة للأحداث والمعلومات.

**4.توفر البيئة الاستثمارية المناسبة:**

كالقوانين والتشريعات وذلك بالإضافة إلى مناخ سياسي مستقر وآمن يوفر للاستثمارات عنصر والأمان.

**5.الضرائب على الأرباح والدخل:**

يرى "**ماركو سوالنبرج**" أن الضرائب على الأرباح والدخل فوق مستوى 50% يعيق التقدم الاقتصادي، وكلما تجاوز هذا الحد بالنسبة لأرباح الأفراد والشركات، أصبح الاقتصاد القومي أكثر عرضة للمخاطر، ويرى كقاعدة عامة أنه إذا أخذت الدولة أكثر من 30% من مجمل الناتج القومي، تعرض الاقتصاد الحر إلى ضغط من كل جانب وإلى اضطرابات خطيرة، وفي الوقت الحاضر تبين لخبراء وعلماء الاستثمار في مختلف دول العالم التي تطبق منهج النظام الاقتصادي الوضعي أهمية للإعفاءات والتخفيضات الضريبية، وما تلعبه من دور في تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب

رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال تعديل قوانين تشجيع الاستثمار، أو إصدار قوانين جديدة تنص على منح المستثمرين إعفاءات وتخفيضات ضريبية[1].

**ثالثا: عوائد الاستثمار ومخاطره**

يعتبر الاستثمار عملية مخاطرة في ظل عدم التأكد بالرغم من تحقيق العائد، فالعائد والمخاطرة في الاستثمار مفهومان لا يمكن تفسير إحداهما بمعزل عن الآخر ، ويعتبر العائد صافي الربح بعد الضرائب بالمفهوم المحاسبي أو صافي التدفق بعد الضرائب وقبل الاستهلاك بمفهوم التدفقات النقدية منسوبا إلى الأموال التي ولدته [2]، ويأخذ العائد أشكالا مختلفة حسب الأصل المستثمر، وحسب نوع الأموال التي ولدت ذلك العائد، أما المخاطر الاستثمارية فهي عدم

[1]– حسين بني هاني، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي –مفهومها، أنواعها، أهميتها–**، دار الكندي، الطبعة الأولى، بدون بلد، 2004، ص 163.

[2]– زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 1998، ص 22.

انتظار العوائد، ويشكل تذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر عنصر المخاطرة، ويرجع عدم انتظام العوائد إلى حالة عدم التأكد المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية[1].

ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عوائده فإن له مخاطره بدرجات متفاوتة لذلك على كل مستثمر أن يحقق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول من المخاطرة لديه، وبذلك فإن المخاطر تنقسم إلى قسمين هما[2]:

**1.المخاطر النظامية:**

تسمى أيضا بالمخاطر العامة، وهي ذلك النوع من المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام ولا يقتصر تأثيرها على أداة مالية معينة، قطاع معين أو سهم معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات، حالات الكساد، ظروف التضخم، معدلات أسعار الفائدة أو الانقلابات السياسية والحروب، فجميع الاستثمارات تتأثر لهذه العوامل لكن بدرجات متفاوتة وتكون درجة المخاطرة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسية كصناعة الصلب والحديد، وكذلك الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران.

**2.المخاطر غير النظامية:**

تسمى كذلك بالمخاطر غير السوقية، فهي ذلك النوع من المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن النشاط الاقتصادي ككل، ومن هذه العوامل حدوث إضراب عمالي في قطاع معين أو شركة معينة، الأخطاء الإدارية، ظهور اختراعات جديدة، التغير في أذواق المستهلكين، وظهور قوانين جديدة تؤثر في منتجات شركة معينة، وعموما يمكن أن نعدد من مخاطر الاستثمار مايلي[3]:

- **مخاطرة السوق:** وهي المخاطرة التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها، أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.
- **مخاطرة العمل:** وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.
- **مخاطرة السعر:** وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة، إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة بعد ذلك، أو المخاطرة التي قد تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة.
- **المخاطرة المالية:** وهي المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

---

[1]– مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[2]– محمد مطر، **الأسس النظرية والعلمية لبناء وإدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص ص 38– 39.

[3]– طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997، ص ص 17– 18.

- **المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية:** وهي المخاطرة التي قد تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين، التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار (تنجم عن التشريعات المتعلقة بالتأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج).
- **مخاطرة القوة الشرائية للنقود:** وهي المخاطرة الناجمة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للدخول أو المبالغ المستثمرة نتيجة لوجود حالة تضخم في الاقتصاد، لتنعكس على القوة الشرائية لوحدة النقد فتتدنى قيمتها، أو بعبارة أخرى هي المخاطرة الناتجة عن التآكل في قيمة النقود بسبب ارتفاع الأسعار[1].
- **المخاطرة الناجمة عن وجود المنافسة:** تظهر هذه المخاطر بسبب المنافسة الأجنبية والتي ستؤثر سلبا على الصناعة المحلية، ومن الأمثلة على ذلك منافسة صناعات السيارات والإلكترونيات اليابانية لمثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

## المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي على المستويين الكلي والجزئي، كما تعد من الأسس التي ينبغي أن تركز عليها الدول كونها تمثل ضمانا لبقائها واستمرارها في مزاولة نشاطها الإنتاجي وتحقيق الديناميكية التي تسعى إليها من خلال التوسع في الاستثمارات مهما كان نوعها أو خصائصها، فبالنهاية أن يكون الاستثمار مجديا ويؤدي إلى تحقيق أهداف الاقتصاد القومي.

### المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهميتها

[1] – شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 50.

[2] – المرجع نفسه، ص 53.

يعد المشروع الاستثماري جزء من البرنامج الاستثماري العام، حيث يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية بشكل كفء ومنظم، وهو يؤدي بدوره إلى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة لذلك تعتبر المشاريع الاستثمارية من المواضيع الحساسة التي تلاقي اهتمام متزايد من قبل المختصين والباحثين في المجال الاقتصادي.

**أولا: مفهوم المشاريع الاستثمارية**

لقد تعددت الآراء واختلفت في تحديد مفهوم المشروع الاستثماري، وهذا راجع لتعدد الجوانب، الأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، ومن أهم هذه التعاريف:

**1.المشروع:**

إن لفظ "**Project**" في الانجليزية يختلف عن لفظ "**Business**" أو "**Entreprise**" بينما لفظ المشروع في اللغة العربية يعني كلا من المشروع الذي يتم القيام به مرة واحدة أو المشروع القائم والمستمر، فالمشروع هو عبارة عن:" مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق انجاز معين لمرة واحدة، وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة، ويتم عادة انجاز هذه المشاريع خلال فترة زمنية محددة وفي حدود ميزانية موضوعية غالبا ما تكون كبيرة نسبيا"[1].

**2.المشروع الاستثماري:** يعرف على أنه:

– المشروع الاستثماري أو الاقتصادي هو: "كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة"[2]، وتتمثل عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها المشروع الاستثماري في:

**الشكل رقم(03): عناصر الإنتاج**

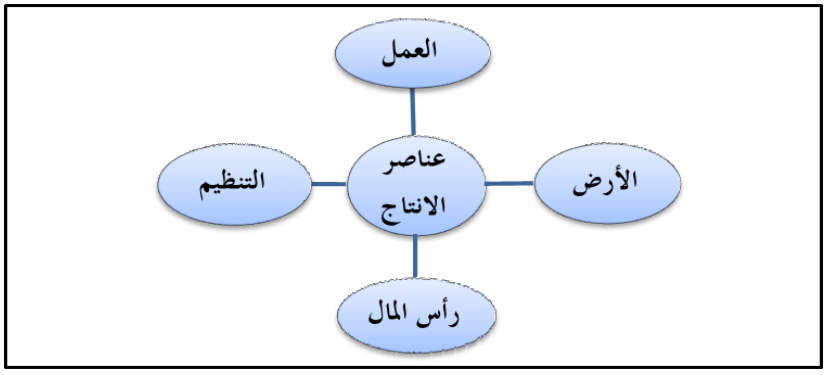


[1]– حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 30.

[2]– شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 15.

**المصدر**: شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 16.

– المشروع الاستثماري هو: "وحدة استثمارية ذات كيان محدد المعالم فنيا، أو خليط من الأنشطة التي تستخدم جانبا من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع بهدف الحصول على مجموعة من المنافع التي يفترض بالضرورة أن تكون أكبر قيمة من تلك الموارد المستخدمة من أجلها"[1].

– يعرف كذلك على أنه: "مجموعة كاملة من الأنشطة والعمليات التي تستهلك موارد محدودة ينتظر منها مداخيل وعوائد أخرى نقدية أو غير نقدية"[2].

– المشروع الاستثماري هو: "اقتراح تخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر يستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توس يعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا"[3].

– كما يعرف عل أنه: "عملية توظيف الموارد في مشروع صناعي أو مالي على أمل الحصول على تدفقات سائلة على عدد من الفترات لإثراء المؤسسة"[4].

من خلال ما سبق يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه: "عبارة عن ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع"[5].

بناءا على تعدد وتنوع هذه التعاريف، يمكن الوصول إلى تحديد عناصر المشروع الاستثماري بصفة عامة وتشمل[6]:

- الجهة المنظمة وهي تلك التي تقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.
- السوق وخصائصها، والتي من خلالها يتم تصريف الإنتاج، لهذا لابد للمشروع الاستثماري أن يكون هناك طلب على منتجاته.
- الربح والعائد على الاستثمار كهدف رئيسي ولا مانع من وجود أهداف أخرى ثانوية.

---

[1]– محمد الصيرفي، **اقتصاديات المشروعات**، مؤسسات حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005، ص 58.

[2]- Kamel Hamdi, **Analyse des projets et leur financement**, Imprimerie ES-SALEM, Alger 2000, P 09.

[3]– عبد القادر محمد عطية، **دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 05، 06.

[4]– فركوس محمد، **الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص 165.

[5]– أحمد رمضان نعمة الله، **تخطيط المشروعات الاستثمارية –دراسات الجدوى الاقتصادية–**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 28.

[6]– ضرار العتيبي، نضال الحواري، **إدارة المشروعات الإنمائية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2007، ص ص 116– 117.

- الاستقلالية النسبية للمشروع، وذلك لكي يتمتع المشروع بشخصية اعتبارية.
- المخاطرة، حيث هناك درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار كل مشروع، وتختلف درجة المخاطرة من مشروع لآخر.
- رأس المال المستثمر، وهو المصروفات والنفقات التي تتحملها سواء الدولة أو المؤسسة لانجاز المشروع.
- التدفقات النقدية، وهي عبارة عن المبالغ المالية المقدرة، والمنتظر تحقيقها في المستقبل طيلة فترة الحياة الإنتاجية للاستثمار.
- مدة حياة المشروع الاستثماري، تتمثل في العمر الإنتاجي للاستثمار، وهو العمر الذي يظل فيه المشروع ينتج، وفي هذا الصدد يمكن التفرقة ين نوعين من عمر المشروع، الأول هو العمر الإنتاجي أو الفني وهو العمر الذي يظل خلاله المشروع منتجا من الناحية الفنية، والثاني هو العمر الاقتصادي للمشروع وهو ذلك الجزء من العمر الإنتاجي الذي تقتصر عليه عملية التقييم.
- القيمة المتبقية، عند نهاية الاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية، حيث تمثل الجزء الذي لم يهتلك من التكلفة الأولية للاستثمار، ومحاسبيا تحسب القيمة المتبقية بطرح القيمة الأصلية للاستثمار من الاهتلاك المتراكم.

**ثانيا: أهمية المشاريع الاستثمارية**

إن أهمية المشاريع للمؤسسات تعادل أهمية الروح للجسد، فكما أن الجسد يفنى مع مغادرة الروح فإن المؤسسات تتوقف وتفنى أيضا بفناء المشاريع الاستثمارية، ومن هنا تأتي الأهمية الأولى للمشاريع في إعطائها الحياة للمؤسسات، أما الأفراد وفي طليعتهم رجال الأعمال والمقاولين وأصحاب رؤوس الأموال والتجار المستثمرين بمختلف أنواعهم وطالبوا العمل مدراء كانوا أو عمال أو موظفين يجدون حياة ثانية في قيام المشاريع، أو في دورات حياة المشاريع، ويجدون فيها أيضا ملاذا لطموحاتهم الشخصية وإبداعا في السيطرة على عالمهم الخاص كلما استطاعوا إقامة المشاريع وساروا في الاتجاهات التي يرغبون فيها، ولاشك بأن المؤسسات والأفراد الساعين وراء المشاريع يشكلون معا الجزء الهام للاقتصاد

وللحركة الإنتاجية ولا مجال مطلقا للتقليل إذا من المشاريع لتحريك وتنشيط اقتصاديات الدول التي تنشط فيها الحركة الإنتاجية البنيوية والتنموية والتطويرية[1].

تؤدي مشروعات الاستثمار إلى خلق قاعدة رأسمالية لتنمية أصول المجتمع، فإذا كان الهدف الأساسي هو زيادة الإنتاج القومي ورفع معدلات التنمية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يجب التركيز وبكل جدية على أفضل السبل لتحقيق متطلبات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل المشاريع الاستثمارية أحد أهم

[1]- حسن إبراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص ص 15- 16.

المقومات الأساسية التي تؤدي إلى زيادة القاعدة الرأسمالية لأصول المجتمع [1]، على اعتبار أن تكوين رأس المال من أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب التركيز على[2]:

- المشروعات الاستثمارية التي تخدم المجتمع وتزيد من قاعدته الإنتاجية، وتعتمد على المقومات الاقتصادية والاجتماعية لضمان زيادة معدلات التنمية بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية حتى يكون للتنمية مردود حقيقي يشعر به المواطنين.
- وضع أولويات للمشروعات التي تقوم بها قطاعات الدولة المختلفة من خلال توزيع هذه المشروعات حسب الأولويات.
- كما تشكل المشاريع الاستثمارية الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد وذلك لإحالتها مساحة من النشاط الاقتصادي وتبرز أهميته من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (04): أهمية المشاريع الاستثمارية**

[1]- السيد محمد الجوهري، **دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009، ص 40.

[2]- المرجع نفسه.

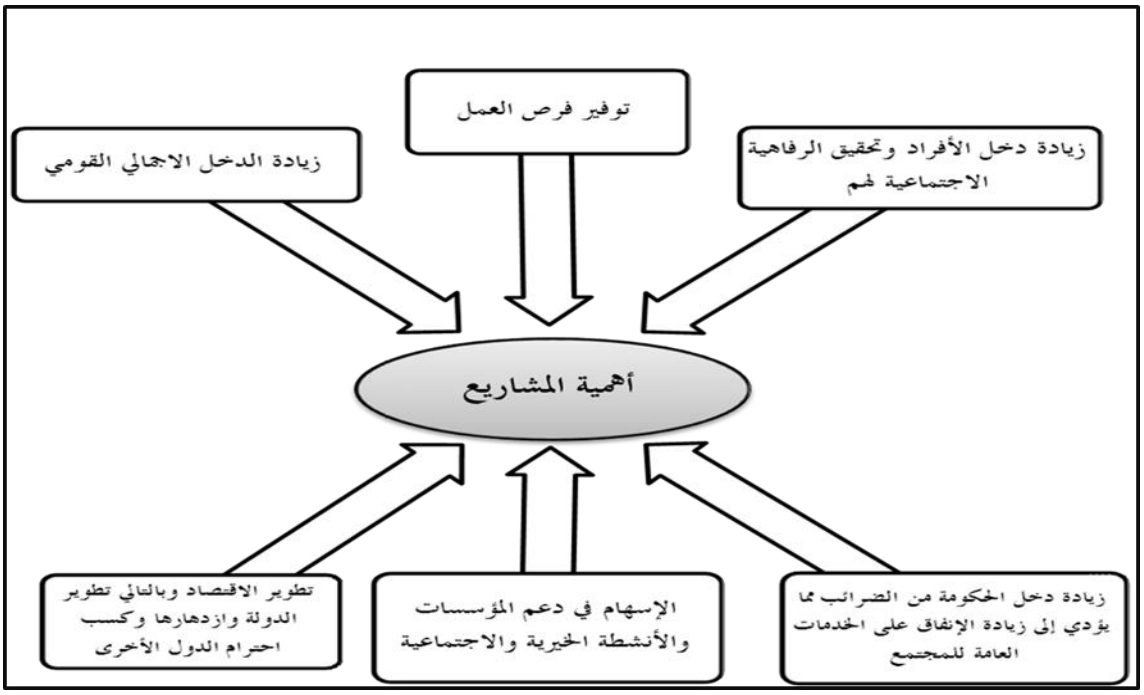


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

## المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية وأهدافها

بعد ما تعرفنا على مفهوم المشاريع الاستثمارية بمختلف جوانبه سنتعرف على خصائص المشاريع الاستثمارية وأهدافها.

### أولا: خصائص المشاريع الاستثمارية

تتصف المشاريع بمجموعة من الخصائص، ولعل أهمها ما يلي[1]:

- سعي المشاريع الاستثمارية إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة.
- حاجة المشاريع الاستثمارية إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- قدرة المشاريع الاستثمارية على توظيف الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية عالية.
- تتضمن المشاريع الاستثمارية أفكارا تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة.
- تعرض المشاريع الاستثمارية إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد أكثر من ظروف التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.
- حاجة المشاريع الاستثمارية عند دخولها حيز التنفيذ إلى إطار زمني مبرمج لرفع كفاءة أنشطتها المختلفة.

[1] – محمد عبد الفتاح العشماوي، **دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج عملية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2007، ص ص 06– 07.

- ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.
- حاجة المشاريع الاستثمارية إلى ممارسة الوظائف الإدارية المختلفة دعما لبقائها ونموها واستمرارها في دنيا الأعمال.
- إخضاع المشاريع الاستثمارية لنظرية النظم في ممارسة أنشطتها المختلفة سواء المرتبطة بالتسويق أو الإنتاج أو غير

ذلك من الأنشطة الإدارية الأخرى.

- ارتباط بيئة المشاريع الاستثمارية الداخلية بالأبعاد والاتجاهات التي تفرزها البيئة الخارجية.
- تمثيل المشاريع الاستثمارية لجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والحكومية بالدولة.

زيادة على الخصائص السالفة الذكر هناك من الاقتصاديين من يرى بضرورة وجود خصائص أخرى للمشاريع الاستثمارية ومنها [1]:

- نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات، وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.
- لا يمكن اعتبار إنشاء المشروع الاستثماري هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق مجموعة من المنافع والغايات تتعلق بمصالح أفراد معنية إنشاء المشروع.
- فعالية ممارسة وأداء المشروع تتأثر بدرجة كبيرة بالخصائص الداخلية للمشروع، وكذا بالمتغيرات والاتجاهات الخارجية من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وغيرها من مكونات البيئة الخارجية للمشروع.
- المشروع الاستثماري عبارة عن مجموع من الأنشطة المستقبلية، وهذا ما يتطلب التنبؤ بمختلف البيانات التي تدخل في تقدير قيمة المشروع.
- يترتب على المشروع الاستثماري نوعين من نفقات، نفقات حاضرة وتتعلق في الغالب بشراء الأصول الثابتة، ونفقات مستقبلية تتمثل في النفقات السنوية المتكررة واللازمة للقيام بالأنشطة العادية التي يتضمنها المشروع.
- تتطلب المشاريع الاستثمارية رؤوس أموال دائمة، هذه الأموال تتميز غالبا بالندرة، ومن هنا يتضح ضرورة تحديد القيمة الدقيقة للاستثمار وعناصره، من أجل تحديد كيفية تمويل العناصر الطويلة والقصيرة الأجل.
- إن الأهداف المرجوة من المشاريع الاستثمارية لا تتحقق إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة نسبيا، وقد لا تتحقق بالضرورة نظرا لصعوبة التكهن بالمستقبل ونتائجه.

---

[1] – نمري نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص ص 14– 15.

**ثانيا: أهداف المشاريع الاستثمارية**

تعتبر المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص مكملا للمشاريع الاستثمارية الخاصة بالدولة ومصدرا لتمويل التنمية الاقتصادية، ويتمثل تحقيق أقصى ربح الهدف الرئيسي للمشاريع الاستثمارية الخاصة، إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد نظرا لوجود أهداف أخرى بجانب هدف تحقيق الربح والتي أهمها[1]:

- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي سليم.
- تعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ سمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق.
- تحقيق أكبر قدر من المبيعات وكس سوق خارجي وتعظيم الصادرات.
- تحقيق أهداف خاصة بالمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم المبيعات (رقم الأعمال).
- قد يكون الهدف من الإنفاق الاستثماري لمشروع قائم هو حماية النشاط الرئيسي من خطر توقف الإنتاج.
- كما تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي.

وفي المقابل تهدف المشاريع العامة إلى تقديم المنفعة العامة، والتي تتمثل في تقديم خدمة بتكلفتها، ولا مانع إطلاقا من تحقيق أرباح إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب الأهداف التي من أجلها أنشأ المشروع.

وعموما يمكن إيجاز أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشاريع العامة فيما يلي[2]:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الأسلحة.
- قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية.
- قد يكون الغرض هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدل من اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة.
- مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات، والكهرباء...الخ، فنظرا لأهميتها الإستراتيجية ترى أن الدولة تضطلع بمهام إنشائها عوضا عن الأفراد.

زيادة على الأهداف السابقة الذكر هناك من يرى بضرورة وجود أهداف أخرى للمشاريع الاستثمارية ومنها[3]:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وزيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج.

---

[1]– عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003، ص ص 21-23.

[2]– سمير محمد عد العزيز، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2005، ص 16.

[3]– أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع، ص 331.

- تطوير أساليب الإنتاج المحلية وتحديد التكنولوجيا.
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة.

- ترسيخ مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- توفير فرص العمل والقضاء أو التخفيف من حدة البطالة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المشاريع الاستثمارية العامة تهدف إلى تحقيق التوازن الجغرافي في دعم خطط التنمية بالدولة، دعم المركز التنافسي للصناعة المحلية عن طريق زيادة نسبة المكون المحلي في المنتجات المترتبة على مشاريع استثمارية جديدة مما يؤدي إلى تحقيق فائض يسمح بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لدعم الاقتصاد القومي من خلال عمليات التصدير[1].

**المطلب الثالث: مبررات القيام بالمشاريع الاستثمارية وآثارها**

توجد مجموعة كبيرة من الاعتبارات المالية والإستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها تبرر وجود الدولة وقيام المشروعات الاستثمارية.

**أولا: مبررات القيام بالمشاريع الاستثمارية**

يمكن إيجازها في مايلي[2]:

**1.الاعتبارات التمويلية:**

تحتاج الدول إلى موارد مالية لكي تقوم بالإنفاق على إشباع الحاجات العامة وتلبية الاحتياجات والأعباء المتزايدة للدولة، لذا تقوم بعض الدول باحتكار إنتاج وتوفير سلع معينة، كما هو الحال في فرنسا التي تحتكر إنتاج السجائر، واحتكار الحكومة المصرية لاستيراد الدخان، وكما هو الحال عند قيام العديد من الدول بإنشاء وإدارة المطارات والموانئ والتي تحقق إيرادات مالية كبيرة من خلال تأجير مكاتب شركات الطيران والملاحة والسياحة وغيرها.

**2.الاعتبارات الإستراتيجية:**

كما هو الحال عند سيطرة الدولة التامة على الصناعات الضرورية اللازمة لسلامة الأمن القومي (كصناعة الأسلحة والذخائر)، وذلك من أجل الحفاظ على سرية المعلومات عن أنواع وكميات الأسلحة الموجودة، ولعل هذه الاعتبارات الإستراتيجية في تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية يعود إلى تاريخ قديم يرتبط بتحديد ما يسمى بالمصلحة العامة، ولعل هذه الاعتبارات أيضا هي التي تجعل الحكومة تقدم خدمات معينة لا ترغب في تركها لدى

[1]- محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2]- المرسي السيد حجازي، **اقتصاديات المشروعات العامة –النظرية والتطبيق–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 35- 38.

الأفراد خوفا من استغلال أفراد المجتمع، كما هو الحال في قطاع الائتمان الزراعي حيث تتولى الدولة إقراض المزارعين

بشروط مناسبة من حيث معدلات الفائدة ومواعيد السداد، كما تظهر نفس هذه الاعتبارات عند رغبة الدولة في حماية صغار المدخرين وتوجيه مدخراتهم إلى مشروعات التنمية الاقتصادية ولذا تحرص كافة الدول على إنشاء البنوك المركزية وذلك للإشراف على البنوك التجارية، ومن أجل حماية النظام المصرفي وهو عصب الاقتصاد القومي ولنفس الغاية تقوم بعض الدول بامتلاك شركات التأمين وبعض البنوك التجارية.

**3.الاعتبارات الاجتماعية:**

تقوم الدولة بإنشاء المشاريع الاستثمارية بهدف توفير السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع والتي يتعذر عادة توفيرها بالقدر الكافي خصوصا لذوي الدخول المحدودة، وفي هذه الحال تقوم الدولة بتوفيرها مجانا وأسعار تقل عن تكلفتها، إنتاجها وتوفيرها لهم كما هو الحال بالنسبة لخدمات نقل الركاب، البريد، الهاتف، الكهرباء والصرف الصحي، وأيضا توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم العام (حيث لا يستطيع المستثمر الفرد أ، يقدم الأموال المطلوبة أو يستمر في استخدام أمواله في مشروعات خاسرة).

**4.الاعتبارات الاقتصادية:**

تحاول الدول هنا تحقيق أهداف رفع كفاءة الاقتصاد القومي( من خلال المساهمة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المالية منها والبشرية والفنية) وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الضغوط التضخمية والانكماشية في الاقتصاد القومي على النحو التالي:

- سيطرة الدولة على الاقتصاد القومي من خلال سيطرتها على بعض أوجه الاقتصاد الأساسية كالمواصلات وأعمال المصارف والصناعات الأساسية ذات المخاطر العالية كما هو الحال بالنسبة لصناعة الحديد والصلب، والتي تساعد على تكوين أساس صناعي جيد من خلال روابط هذه الصناعة بالصناعات الأخرى المكملة لها.
- إنشاء الدولة لبعض الوحدات النموذجية للإنتاج كمحطات البحوث والتجارب الزراعية والصناعية من أجل تطوير الإنتاج الزراعي، وإقامة ورش الإنتاج لتدريب العملين على المهارات المختلفة في مجالات مختلفة.
- قيام الدولة ببعض المشروعات الاستثمارية من أجل لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل، آملة أن تغري رؤوس الأموال الأجنبية بشراء الأراضي وإقامة المشروعات الخاصة، وبنفس المنطق تقوم الدول بتطوير مناطقها الساحلية ثم عرضها للبيع بالمزاد العلني.
- قد تقوم الدولة إقامة المشاريع الاستثمارية لتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمار القومي من خلال زيادة الاستثمار العام، وكل ذلك بهدف تحقيق التوازن بين حجم الطلب الكلي الفعال مع العرض الكلي عند مستوى

العمالة الكاملة، وقد قدم كيتر (المفكر الاقتصادي) الأساس العملي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة ويقترح أن تؤثر الدولة في الاستثمار الكلي حتى يتعادل الاستثمار الكلي(الاستثمار العام + الاستثمار الخاص) مع ادخار قطاعي الأعمال والعائلي عند مستوى العمالة الكاملة.

- كما قد يتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية إضافة إلى إقامة الدولة المشاريع العامة تدخل الدولة بسياساتها المالية أو النقدية أو الدخلية (من خلال فرض الضرائب أو منح الإعانات أو تحديد سعر الفائدة أو تحديد نسبة الاحتياطي النقدي)، من أجل تحقيق المساواة بين المنفعة الحدية الاجتماعية والتكلفة الحدية الاجتماعية عندما توجد بعض القوى التي تشوه هذا السوق كالاحتكار مثلا.

**ثانيا: آثار مشروعات الاستثمار العام**

ترجع دراسة آثار المشروعات التي يقوم بها القطاع العام (الدولة) إلى أهمية دور هذه المشروعات في المجتمع بصفة عامة وفي الخطط التنموية بصفة خاصة وتظهر آثار هذه المشروعات في الآتي[1]:

**1.العنصر البشري:**

يستخدم المسؤولون عملية الإنفاق على مشروعات المنفعة العامة كوسيلة لزيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة بين العاملين، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل مثل مشروعات شق الطرق، المياه، وافتتاح المؤسسات التعليمية...الخ، وتؤدي كثير من هذه المشروعات أيضا إلى ارتفاع مستوى الوعي الصحي وانتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية، كما تستخدم عملية الاستثمار على أساس الاقتداء بالدول المتقدمة والحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة لها رغبة منها في توجيه الاقتصاد، وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

**2.زيادة فرص ومعدلات الاستثمار:**

عندما تجعل الحكومات المنطقة الخاضعة لها منطقة جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة عندها، لا شك بأن مشروعات الاستثمار العام تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الإستراتيجيات المرجوة منها، ويمكن عرض أثر عملية الاهتمام والإنفاق على مشروعات الاستثمار العام في أنه يؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشروعات، حيث أن الطرق المنتشرة والميسرة في مناطق الإنتاج تساعد على زيادة كفاءة عملية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العائد من العملية الاستثمار .

[1]– محمد الطيب ذهب، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر–دراسة حالة الجزائر للفترة (2001–2014)**–، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد عمومي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص ص 40– 41.

**3.زيادة القدرة التنفسية:**

يعيش العالم الآن عصر التكتلات الاقتصادية، ولا شك أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، وارتفاع مستوى كفاءة العمالة وأيضا ارتفاع المستوى التقني سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات، ويؤدي هذا إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي، وإلى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير، حيث لم تعد الحروب بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل أصبحت القدرات التنافسية للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ في العالم.

**4.ارتفاع مستوى التقدم الحضاري:**

إن توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية وإخضاع الاقتصاد للإدارة من خلال خطط مركزية يمثل الأسلوب الأقدر على تحقيق التنمية المنشودة بالمعدلات التي تمكن الدول النامية من اللحاق بركب النمو والتقدم، كما أن الاهتمام بمشروعات الاستثمار العام ستساعد الحكومات في القضاء على ما تشعر به من ضعف، حيث لا يمكن أن تحسم الحكومات الصراع إلا بالعديد من الاستراتيجيات التنموية التي تعتبر عملية الإنفاق على مشروعات الاستثمار العام وترشيدها أحد أساليبها الإستراتيجية.

## المبحث الثالث: الاستثمار العام وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدولة وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك أن الانطلاق للتقدم يتطلب أن يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعالا .

### المطلب الأول: دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية

لما كان الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى مرتفع في الدول المتقدمة والدول النامية، فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية، وندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية الاقتصادية وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى، والإسراع في التنمية لابد أن تواكبه زيادة في الاستثمارات، ويمكن إبراز دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

**أولا: الاستثمار وزيادة رأس مال المجتمع**

إن أي استثمار لابد وأن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس المال وعلى هذا الأساس فلابد من استبعاد عمليات تداول الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل في المجتمع لأن ه لا يترتب عليها أي إضافة إلى رأس مال المجتمع، ولا تعدو أن تكون عملية نقل ملكية الأصول الرأسمالية للمشتري.

**ثانيا: الاستثمار واستغلال رأس مال المجتمع**

يرى البعض أنه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأمثل إلى عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية، أي عن طريق توظيف الموارد العاطلة أو الموارد التي تستحدث مما يستدعي بطبيعة الحال استثمارات جديدة، إلى أن البعض الآخر يرى أن هذا الرأي غير صحيح لأن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأكمل والأمثل عن طريق رفع الإنتاجية للموارد المستخدمة فعلا وذلك بإعادة تنظيم استخدامها وإعادة تنظيم استخدامها وإعادة توزيعها بين الاستعمالات المختلفة، وهذه العملية يمكن تسميتها إعادة تنظيم الإنتاج أو إعادة إصلاح التركيب الاقتصادي الاجتماعي القائم، تتم عادة دون زيادة رأس المال الذي يملكه المجتمع، أي أنها لا تستدعي استثمارات جديدة ومن هنا تبدو أهمية هذه العملية لاسيما في الدول النامية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال.

---

[1] – منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص 320– 223.

وعلى أساس ما تقدم فإن عملية إعادة تنظيم الإنتاج يجب أن ينظر إليها في مجال التخطيط الاقتصادي باعتبارها عملية أساسية، لابد للمسؤولين عن التخطيط أن يراعوها قبل التفكير في خلق طاقات إنتاجية جديدة فلا شك أنه كلما استطاع المسؤولون عن التخطيط زيادة الإنتاج دون الضغط على الموارد الاستثمارية المتاحة كان ذلك أفضل للمجتمع، فعلى سبيل المثال لا معنى إطلاقا لإنشاء مصانع جديدة للسيارات في الوقت الذي توجد فيه طاقة إنتاجية عاطلة في مصانع السيارات القائمة، وكذلك لا معنى إطلاقا لإنشاء كليات جديدة طالما أن الكليات الحالية تستطيع بما يتوافر لديها من إمكانيات أن تستوعب أعداد أكبر من الطلاب دون الإخلال بمستوى الدراسة.

ولكن على الرغم مما تقدم فإن أي مجتمع لا يمكن أن يكتفي بعملية إعادة تنظيم الإنتاج لأن هذه العملية تسمح بنقل النشاط الاقتصادي في المجتمع من مستوى معين إلى مستوى أعلى والاستقرار عند هذا المستوى الجديد، وبعبارة أخرى فإن عملية إعادة تنظيم الإنتاج لا تسمح بزيادة الإنتاج بصفة مستمرة في اتجاه صعودي، أي لا تسمح بالتوسع المطرد في الطاقات الإنتاجية للمجتمع، لأن هناك حدود لهذا التوسع عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج، وعندما يصل المجتمع إلى هذه الحدود فإن أي زيادة جديدة في الإنتاج تستدعي حتما استثمارات جديدة.

**ثالثا: مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية**

إن الإسراع في التنمية في الدول النامية خاصة لابد أن يواكبه زيادة في الاستثمارات ولكن من أين تأتي الأموال اللازمة لهذه الدفعة القوية اللازمة للانطلاق، ومن المعلوم أن الدول النامية تتصف بانخفاض معدلات الادخار المحلي بها ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي يصعب التأثير عليها إيجابيا على المدى القصير، وأمام قلة أو ندرة رأس المال في بعض الحالات تجد الدول النامية نفسها مرغمة على تحديد سلم أولويات وتفضيلات معينة للاستثمار في قطاعات تكون كفيلة بحل مشاكل التنمية بها والتركيز عليها وذلك بإعطائها كل الآليات والسياسات الرامية لترقيتها وتطويرها، وبالتالي تساهم في حل المشاكل المستعصية بها، وهذه القطاعات المفضلة تختلف درجة تفضيلها وأهميتها من دولة إلى أخرى، ولذلك نجد لكل دولة نظامها وقانونها للاستثمار والذي من خلاله تضع الآليات والسياسات المشجعة على الاستثمار في القطاعات الكفيلة بحل مشاكل التنمية الاقتصادية.

لذلك يجب أن تكون هناك وفرة داخلية للموارد باعتبارها عامل مهم لإحداث قفزة كبيرة في معدلات الاستثمار لأن الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي، ومن هنا بات من الأمور الواضحة وجود قيود ترد على إمكانيات زيادة معدل الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية والانطلاقة في المراحل الأولى للتنمية، حيث أن توافر المدخرات المحلية بمختلف أنواعها بالإضافة إلى موجودات الدولة من الصرف الأجنبي الذي يتوفر عليه الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى إحداث دفعة استثمارية قوية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن التوسع في الاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة الناتجة عن الضرائب ومختلف الموارد الجبائية الناتجة عن رواج النشاطات الصناعية والتجارية والخدمية في الأجل المتوسط والطويل، حيث

من الممكن أن تنتهج الدول سياسة الإنعاش الاقتصادي في المراحل الأولى للتنمية وذلك بإقرار الحوافز الجبائية وعجز الميزانية العامة وغيرها.

وبعد فترة الإنعاش فإن رواج الأنشطة الاستثمارية وتعدد المداخيل الجبائية المصاحبة لذلك من شأنه أن يخلق موارد مالية كبيرة لتمويل استمرار عملية التنمية في مراحلها اللاحقة، لأن الاستثمار هو خير زاد لبقاء واستمرار عملية التنمية الاقتصادية.

**رابعا: دور الاستثمار في معالجة الإختلالات في الاقتصاد الوطني**

تسعى الدول إلى مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن ويظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوة الانكماشية والتضخمية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن التوظيف الكامل، تتخذ الحكومات العديد من السياسات لعلاج هذه الإختلالات، وكل سياسة من السياسات التي تتخذها الحكومة لعلاج هذه الإختلالات ينجر عنها تأثير وتأثر بمستوى وحجم الاستثمارات في البلد ويمكن إبراز هذه السياسات كما يلي[1]:

**1.قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية)**

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

**أ- علاج الفجوة الانكماشية:**

يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل الآتية:

- **قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق:** وهو يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي عام 1929، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل الأفراد، وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج وفرص العمل وعلاج البطالة نتيجة لرواج الاستثمارات مما يؤدي إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.
- **قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية:** ويتحقق هنا أيضا زيادة الدخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

[1]- المرجع نفسه، ص ص 324- 326.

◈ **قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني** : وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض ضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وتحقيق النتائج الإيجابية المترتبة على زيادة حجم الطلب.

**2.زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية)**

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوي اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

**أ- علاج الفجوة التضخمية:**

يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل الآتية:

◈ **قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام:** مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يساهم في علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

◈ **قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب** : مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

◈ **قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا** : من خلال تخفيض حجم الإنفاق الح كومي وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت مما يحقق الهدف من السياسة المالية، إذ تؤثر أدوات السياسة المالية على الادخار والاستثمار وبالتالي على التوازن الاقتصادي الكلي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، فالضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية يظهر أثرها على الادخار والاستثمار من خلال أثرين:

- أثر يؤدي إلى تشجيع الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار.
- أثر يؤدي إلى تخفيض الادخار وبالتالي نقص الاستثمار.

**المطلب الثاني: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**

تساهم سياسة الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحريك عجلة الاستثمار، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية،

وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها، وقد جمع الاقتصادي "Nicolas Kaldor" هذه الأهداف النهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري والتي تتمثل في[1]:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة).
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محارة التضخم).
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

**أولا: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي**

برز الإنفاق الحكومي كأداة هامة من أدوات السياسة المالية وكعامل رئيسي في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لكن تبقى إنتاجية الإنفاق الحكومي وفعاليته تختلف من دولة إلى أخرى ، وعموما تكمن فعالية الإنفاق العام في ما يلي[2]:

**1.استثمارات البنى التحتية:**

إما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو تجمع بين الاثنين معا، ويعرف المفهوم الواسع ب أنه مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العام، وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ وسكك الحديد ومحطات توليد الكهرباء والاتصالات بالإضافة إلى الخدمات الصحية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن من بين أهم أسباب انخفاض الإنتاجية في اقتصاديات الدول على اختلاف مستوياتها هو انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية، وذلك ما أكده كل من "مندل" [*] سنة 1990 و"قراماليش" سنة

---

[1]- بن عزة محمد، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية –دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي var–**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد التاسع، ديسمبر 2015، ص 10.

[2]- قروف عبد الكريم، **تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001–2012)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 11/12 مارس 2013، ص ص 09- 10.

[*] **روبرت مندل:** ولد عام 1932 بكندا، وهو أستاذ في الاقتصاد الدولي وحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد في العام 1999 نظرا لمجهوداته في مجالات الاقتصاد والسياسات المالية وأسعار الصرف الدولية، وهو أحد رواد فكرة إطلاق العملة الأوروبية الموحدة،

1994 من خلال دراسة شملت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سلسلة زمنية بلغت 36 سنة من 1949 إلى 1985، حيث أشار إلى أن مرونة الناتج المحلي إلى رأس المال العام تتراوح ما بين 0.39 و0.59، حيث أن الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية يعتبر أكثر نفعا، إذ تبلغ مرونة الناتج المحلي إلى الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية 0.16، وأنه من خلال الفترة 1950 إلى 1969 بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي 22% ساهمت البنى التحتية الاقتصادية فيه بمعدل 0.5%، وهذا ما يبين حسبه أهمية الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية، لأنه علاوة على تأثيره المباشر على الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف، فإنه يساهم قي تطوير رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات الوسيطة وانتقال عوامل الإنتاج بشكل يساهم في ارتفاع مرونة العرض ومن ثم تحقق أثر زيادة الاستثمار العام.

**2.الإنفاق الاستهلاكي:**

يساهم الاستهلاك العام في رفع الإنتاجية وذلك تبعا لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار ومدى إمكانية الإحلال بين الاستهلال العام والاستهلاك الخاص، حيث أنه إذا كان هناك إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص فذلك يجعل الاستهلال العام مجرد تبذير للموارد الاقتصادية، ولا يكون له أي أثر على الإنتاجية في الاقتصاد ومن ثم فإن إنتاجية الإنفاق الاستهلاكي تتوقف على مدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.

**3.الإنفاق العسكري:**

يتميز الإنفاق العسكري بخصائص عديدة تجعله يساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد المحلي، وأهمها أنه في كل الحالات فهو لا يعتبر تبذيرا، إذ أن رفعه يسمح بخلق وظائف دائمة ومن ثم دخول جديدة دائمة في الاقتصاد، كما أن الرفع منه يواجه دائما باستجابة من طرف المنتجين وذلك بحكم أنه فرار سيادي يمثل أمن الدولة، ومن ثم فإن مرونة العرض بالنسبة للإنفاق العسكري ترتفع دائما.

**ثانيا: دراسات العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**

هناك جدل قائم في الأدب الاقتصادي حول أهمية ودور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد، حيث يرى البعض أن الإنفاق الحكومي بكل أشكاله بصرف النظر عما إذا كان إنفاقا جاريا أو رأسماليا له أثر سلبي على أداء النمو الاقتصادي، ويستند هذا القول إلى وجهة النظر القائلة أن مركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود حافز للربح وغياب المنافسة –وهو ما يتسم به القطاع الحكومي– يجعل النشاط الحكومي دائما أقل كفاءة من إنتاج القطاع الخاص، وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في مجمله، وعلى النقيض من ذلك يرى

البعض الآخر أنه في معظم الاقتصاديات النامية لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضهن[1].

لقد كانت البداية لمناقشة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تعود إلى "أدولف فاجنر" الاقتصادي الألماني والذي حدد ما يعرف في الأدبيات "بقانون فاجنر"، الذي ينص على أن مستوى الإنفاق العام يتناسب طرديا مع زيادة النمو الاقتصادي، ووفقا لهذا القانون فإن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، وحسب فانجر يزداد الإنفاق العام كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدل زيادة السكان، ويفسر تلك الزيادة بنسبة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد، ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك[2].

ومن بين الدراسات التي أكدت فعالية "قانون فاجنر" تحليل غطى 23 بلد مرتفع الدخل في الفترة الممتدة بين (1970–2006) قام به محللان اقتصاديان متخصصان في المصارف المركزية لإبراز العلاقة الوثيقة بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتنمية المشتركة بين البلدان ال ـــ 23 ذات الصلة وحقيقة "قانون فاجنر" واسعة النطاق، في حين بينت دراسة غطت 51 بلدا ناميا قام بها موظفون من صندوق النقد الدولي الارتباط الوثيق بين كل من

البلدان، وأكدت العلاقة الطويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي والإنتاج بما يتوافق و"قانون فاجنر"، كما أكد تحليل تناول وضع الهند خلال الفترة الممتدة بين ( 1950–2008) مصداقية "قانون فاجنر" في الهند، حيث تجلى ارتباط طويل الأمد بين النمو الاقتصادي والنمو في الإنفاق الحكومي[3].

هناك دراسات أخرى ركزت على أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي من بينها[4]:

---

[1]– قروف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]– أحمد سلامي، **العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة (1970–2013)**–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص ص 52– 53.

[3]- david hall, **why we need public spending**, university of Greenwich, public services international, October 2010, P 15.

[4]– عثماني أنيسة، بوحصان لامية، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان "**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص 06.

- دراسة "Reinhart" و"Khan" (1990) والتي شملت مجموعة من البلدان السائرة في طريق النمو، توصلا من خلالها إلى أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وفي حالة باكستان بين "Montiel" و"Haque " سنة (1994) أن نفقات الاستثمار العام تحفز الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، أما في حالة المكسيك فقد بين" lachler" و"Aschauer" سنة (1998) أن الاستثمار العام له تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص والنمو الاقتصادي.
- في دراسة أخرى ل " Barro"* سنة (1991) وجد أن هناك علاقة طردية غير معنوية بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الفترة، تبعتها دراسة أخرى ل " Rebelo" و"Easterly" الذين وسعا مجال التحليل، حيث قاما بتقسيم الاستثمار العام بناءا على قطاعات مختلفة على عكس ما قام به "Barro" فتوصلا إلى أن الاستثمار العام له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، كما وجدا أن الاستثمار في النقل والاتصالات كان له أثر كبير على النمو الاقتصادي مقارنة بباقي القطاعات.
- وفي دراسات حديثة أخرى قام كل من " Aschauer" و"Milbourne" وآخرون سنة (2003) باختبار نفس العلاقة فوجدا أن الاستثمار العام له أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي، كما أن الإنفاق على النقل والتعليم والاتصالات له أثر كبير، في حين لا يوجد أي أثر للاستثمار في الزراعة، الصحة والصناعة على النمو الاقتصادي.
- يشكل الإنفاق العام السبيل الأكثر فعالية لتأمين العديد من الخدمات، فقد بينت دراسة أجريت مؤخرا تناولت الإنفاق على الصحة والتعليم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الإنفاق العام ينعكس على نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر منه الإنفاق الخاص، أما إعادة توزيع المداخيل فهي تؤدي إلى زيادة الطلب ويعود سبب ذلك إلى أن الأكثر فقرا ينفق حصة أكبر من مدخوله، وبالتالي فإن إعادة توزيع المداخيل من الأغنياء إلى الفقراء عبر إعادة توزيع المنافع يحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي تمكن سياسات إعادة التوزيع التي ترعاها الدولة أن تسرع وتيرة النشاط الاقتصادي فتضع مدخولا إضافيا بين يدي الأسر التي تتمتع أصلا بنزعة مرتفعة على الاستهلاك[1].

إن معرفة الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي يتحدد من خلال التركيز بدقة على الأثر الذي يتركه التراكم الرأسمالي في توسيع الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انعكاس ذلك على الدخل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الارتفاع الحاصل في حجم الاستثمار الذي خلق في هذه المرحلة الزمنية الدخل الضروري لاستخدام الطاقة الإنتاجية استخداما شاملا سيعجل بنمو الموجودات الرأسمالية، أي سيوسع الطاقة الإنتاجية

---

* **"Robert barro":** اقتصادي أمريكي ولد سنة 1944، أحد أبرز مؤسسي المدرسة الكلاسيكية في علم الاقتصاد الكلي، وقد ذاعت شهرته فضل أبحاثه القياسية التي اهتمت بمحددات النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام.

[1]- David Hall, Opcit, p 16.

من جديد بما يفوق المقدار الذي كان سائدا مما يتطلب بالضرورة استثمارات جديدة يفوق حجمها حجم استثمارات الفترة الزمنية السابقة، وهذه الاستثمارات هي التي ستخلق في الوقت ذاته الدخل الجديد الضروري لشراء السلع الممكن إنتاجها بصورة متزايدة، وبذلك يتضح أن أثر الإنفاق الذي يكون في صورة استثمار في كل من حجم الطاقة الإنتاجية ومستوى الدخل هو المحور الأساسي الذي تدور حوله نظريات التنمية الاقتصادية[1].

**المطلب الثالث: الحجم الأمثل للاستثمار اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي ومعوقات تطبيقه**

من أكبر التحديات التي تواجه الدولة عند رسم سياستها التنموية هي توزيع نفقاتها الاستثمارية على قطاعات الاقتصاد المختلفة التوزيع الأمثل الذي يضمن تحقيق النمو الاقتصادي، ومحاولة التعرف على المشاكل التي تعيق الوصول لهذا الهدف دون إسراف أو تقتير.

**أولا: تحديد الحجم الأمثل للاستثمار اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي**

باعتبار المشروعات الاستثمارية هي الدعامة الرئيسية للقطاعات الاقتصادية، فإن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق على هذه المشروعات ذو أهمية بالغة بالنظر إلى ما يتطلبه الإنفاق على هذه المشروعات من مبلغ ضخمة خاصة في الدول النامية التي تواجه قصورا شديدا في تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، وبالتالي فضرورة تحديد الحد الأمثل للإنفاق على المشروعات الاستثمارية الأساسية كالصناعات الثقيلة والبنية التحتية، يلزم الدولة على تحديد مستوى تكويناتها الرأسمالية الثابتة التي ترتكز على المفاضلة بين خياراتها الاقتصادية بناء على مواردها الاقتصادية المتاحة، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه على الرغم من ضخامة الإنفاق على المشروعات الاستثمارية الأساسية، فإن فترة التأخير للإنفاق الاستثماري في هذه المشروعات طويلة وهي ما يعرف بمعامل رأس المال/ الناتج، حيث يتوقف طول هذه الفترة على مستوى تقدم الدولة والسياسة التنموية المتبعة فيها، فبالنسبة إلى المشروعات الاستثمارية فإن معامل رأس المال يكون كبيرا عند بداية عملية التنمية نظرا إلى الإنفاق الكبير على هذه المشروعات، ثم يبدأ المعامل في الانخفاض حيث تبدأ الانعكاسات الإيجابية لهذا الإنفاق الأولي على مجمل المشروعات، فيتم استيعاب الأساليب الفنية الجديدة ويرتفع مستوى إدارة المشروعات وبالتالي يتم تقليص الفاقد في الموارد المستخدمة، كما أن الحديث عن تحديد المستوى المناسب من التكوين الرأسمالي لابد أن يتطرق إلى آلية التمويل لهذه الاستثمارات، وفي هذا المجال فإن الدولة تتفاوت في مستويات

إنفاقها على استثماراتها كل حسب مواردها وسياساتها المالية المتبعة، وبالتالي فحجم هذه الموارد يفرض على كل دولة حدودا للإنفاق، وقد تنبهت بعض الدول إلى هذه المشكلة مما اضطرها إلى إيجاد آليات بديلة تتمثل في مساهمة القطاع

[1]– داغر محمود محمد، علي محمد علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا –منهج السببية–**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الواحد والخمسون، صيف 2010، ص 115.

الخاص إما بالتخصيص أو المشاركة في هذه المشروعات للتخفيف من الأعباء التي تواجهها الدولة في إنفاقها على هذه المشروعات، أو للتقليل من الآثار السلبية التي قد تتركها في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى[1].

**ثانيا: المشكلات التي تواجه الدولة في تطبيق برامج الاستثمار العام**

يواجه تطبيق واستيعاب الاستثمار العديد من المشكلات المؤثرة على كفاءة تطبيقه، وتختلف هذه المشكلات اختلاف ظروف كل دولة وطبيعة نشاطها الاقتصادي، بالإضافة إلى سياسات وأولويات الاستثمار ونحو ذلك، ومن أبرز مشكلات تطبيق واستيعاب الاستثمار ما يلي[2]:

**1.مشكلات على صعيد التخطيط:**

على الصعيد الرسمي تبدي الحكومات اهتماما خاصا بتطبيق خططها التنموية وبرغبة ملحة وهي في هذا الإطار غالبا ما تضع لها أهداف لا تجد لها قبولا على أرض الواقع في ظل غياب تصور تنموي كلي يتناول رسم السياسات العريضة للقطاعات الاقتصادية ونظام أولويات الاستثمار، وتبقى أجهزة التخطيط عند عرض خططها:

- لا تميز بين التخطيط الاقتصادي وخطة الاستثمارات، وغالبا ما تضع الثانية مرادفة الأولى.
- التركيز على البعد المالي بغض النظر عن طبيعة إمكاناتها المالية ضعيفة أو قوية.

وهنا نلاحظ مؤخرا أن تقوم بعض البلدان النامية بأخذ رأي الجهات الدولية في مشروعاتها للتنمية الاقتصادية، سعيا إلى تأمين موارد تمويل خارجية بشكل مساهمات رأسمالية، وهذا قد يؤثر على قرارات المخطط المحلي في هذه المشروعات، حيث يدخل في الاعتبار جهات أجنبية وذلك يعكس من جهة ما هو واقعي من الأهداف المرسومة في تلك الخطط، ومن جهة أخرى يعكس فرصة السلطة السياسية بإثارة وضع سياسي تكتسب به تعزيزات لسياسات تلقى غالبا معارضة داخلية قوية، بسبب أسلوب التخطيط والمنهج الاستثماري القائم على أساس الاعتماد على العالم الخارجي، وبالتالي يتأثر الجهد الإنمائي صعودا وهبوطا بالتذبذب الذي بات حادا في مصادر التمويل.

**2.مشكلات على صعيد التنفيذ:**

تتمثل المشكلات التي تكون على صعيد التنفيذ فيما يلي:

أ -**التصنيع والتنمية:** ظل اتجاه وخطط وسلوك القائمين على مشروعات الاستثمار يصر على الخلط بين –التصنيع والتنمية– فعلى صعيد التنفيذ فقد سهل هذا الخلط للفئات البيروقراطية المنفذة للتوسع في شراء معدات وأدوات ذات مستوى تقني يتلاءم مع عناصر العملية الإنتاجية وتقدمه كمؤشر تنموي ممتاز، وكأن التنمية لا تعدو عن كونها تنفيذا لخطط شراء المعدات والأدوات.

**ب– ثقل البيروقراطية:**

[1]– قروف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 12– 13.

[2]– محمد الطيب ذهب، مرجع سبق ذكره، ص ص 41– 44.

◈ **فيما يتعلق بإنتاجية العاملين وولائهم:** إن الحالات التي يمكن فيها تلمس الانضباط والكفاءة الجيدة لدى قاعدة العمل الإنتاجية ليست بالقليلة، إلا أن اليد الثقيلة للبيروقراطية تضغط بشدة متزايدة للإبطاء بالعمل الإنتاجي، وتكثيف الشكليات وخلق ولاءات فئوية جديدة "حزبية أو عائلية" تصبح عبئا على النشاط الاقتصادي العام

للمؤسسات، وبالتالي دفعت هذه الولاءات إلى حالة سماها البعض حق الإضرابات الصامتة والتي تجلت في الإهمال وعدم الجدية لدى العاملين في النشاط الإنتاجي.

◈ **فيما يتعلق بالمضمون الاجتماعي:** تستغل البيروقراطية موضوع المضمون الاجتماعي للاستثمار باتجاهات تضليلية وتبسيطية، فهي على الصعيد العملي تضع نوعا من المفارقة ين المضمون الاجتماعي وزيادة إنتاجية العمل، حيث أنه ليس مهما لديها إيجاد حلقات عضوية قوية الارتباط بينهما، وبالتالي يبدو وكأن معيار الرفاهية هو الاستقطاعات المالية من موازنة الدولة في الوقت الذي ينبغي أن يظل الأساس في مقياس الرفاهية —خدمة ومنافع وأجور– مرتبطا بالنتائج الايجابية للتغيرات الاقتصادية.

**جـــ– آليات التكاليف والأسعار:** كما هو معلوم فإن السعر ينبغي أن يكون مقاسا على أساس التكاليف، إلا أنه في واقع الحال غالبا ما نلاحظ غياب النظام المحاسبي التكاليفي في معظم مشروعات الاستثمار العام، وحتى إذا وجد شيء من ذلك فإن السعر لا يراعي موضوعية التكاليف اللازمة اجتماعيا بل التكاليف الفعلية، وعموما فإن مستوى الأداء الاقتصادي الجيد هو الذي تتطابق فيه التكاليف الفعلية مع التكاليف اللازمة اجتماعيا، وإذا ما علمنا أن التكاليف الفعلية كما هي عليه غالبا ما تتحمل ّإضافات واسعة في الأعباء غير الضرورية بسبب الهدر وسوء الإدارة، عندها يكون واضحا لماذا خط التكاليف الفعلية يتجاوز التكاليف اللازمة من دون أي مبرر اقتصادي أو اجتماعي.

**3.مشكلات تتعلق بالحوافز**

إن موضوع الأجور والتكاليف المعيشية يكاد يكون فقد كل العناصر التي تجعل ارتباطهما المتبادل قويا، وذلك بفعل توسع حجم الفجوة بينهما، فالعناصر المؤثرة في التكاليف المعيشية تجعل عبئها يسير باتجاه تصاعدي سريع، في الوقت الذي يغيب فيه التأثير الإيجابي في زيادة الأجور، وحتى إذا حصلت هذه الزيادة فهي لا تستجيب إلى التكاليف المعيشية المتزايدة، وقد ظلت المؤشرات المؤثرة في زيادة الأجور محدودة حصرا بالشهادة العلمية باعتبارها المحدد الرئيسي للأجور بصرف النظر عن تكاليف المعيشة.

**4.مشكلات تتعلق بعملية الرقابة**

إن شكل الرقابة على الصعيد المؤسسي لا يضمن استخداما أكفأ للوسائل التقنية والفنية المتاحة، وهي في الغالب تتعلق بالجان المالي وليس الاقتصادي، فالمنجز من مشروعات الدولة ظل قياسه يعتمد على أساس الحجم المستقطع من الاعتمادات المخصصة له ليس على أساس ما تم انجازه فعلا من تلك المشروعات، حيث أن هذا الأسلوب البدائي للرقابة فتح مجالا واسعا لدائرة الهدر والتبذير لفرص انجاز مثل هذه المشروعات.

**الخلاصة:**

تطرقنا من خلال هذا الفصل لمفهوم الاستثمار باعتباره العنصر الرئيسي في النظام الاقتصادي، لأن الغرض من الاستثمار تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف من دولة إلى دولة حسب النظام الاقتصادي السائد، حيث أن هناك مجموعة من أدوات الاستثمار التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال عدة تصنيفات للاستثمار، بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية، وعليه ما يستخلص من هذا الفصل أن الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على حد سواء على المدى الطويل،فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة والنامية، فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية، وندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية الاقتصادية وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج رغم الإشكاليات التي تعترض التنمية وهي كيفية تمويل هذه التنمية.

# الفصل الثالث: أثر البرامج التنموية العمومية على الأداء الاقتصادي الجزائري وسبل تفعيلها مستقبلا

**تمهيد:**

تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرنامجين الضخمين اللذين أقرا خلال الفترة 2001-2009 وهما برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 وكذا الشروع في تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014،والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة، ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مباشر، إذ أنه وفي إطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الحكومي الأنسب لتحليل الوقائع، فإن أثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو، وبالتالي فإن سلوك المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

## المبحث الأول: برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)

في ظل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول شرعت الجزائر منذ بداية سنة 2001 في تجربة تنموية جديدة بتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة مختلفة عن سابقاتها تعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي وذلك من خلال تنشيط الطلب الكلي، وهي عبارة عن سياسة مالية توسعية ذات توجه كينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، قصد تحفيز الإنتاج ودعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة ورفع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي امتصاص البطالة، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية متتالية خلال الفترة (2001- 2014)، وممولة حصريا من طرف ميزانية الدولة من خلال استخدام العائدات النفطية.

### المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة (2001-2004)

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب07 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق الحكومي[1].

#### أولا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة (2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 يتمحور حول التوجه لدعم الأنشطة الخاصة بالبنى التحتية والأشغال العمومية أو ما يسمى بالهياكل القاعدية ، وكذا الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية، ويمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع محاور رئيسية كل محور يخص قطاع رئيسي معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من مجموعة من القطاعات الفرعية كما يوضح الجدول التالي:

**الشكل رقم (05): الاعتمادات القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)**

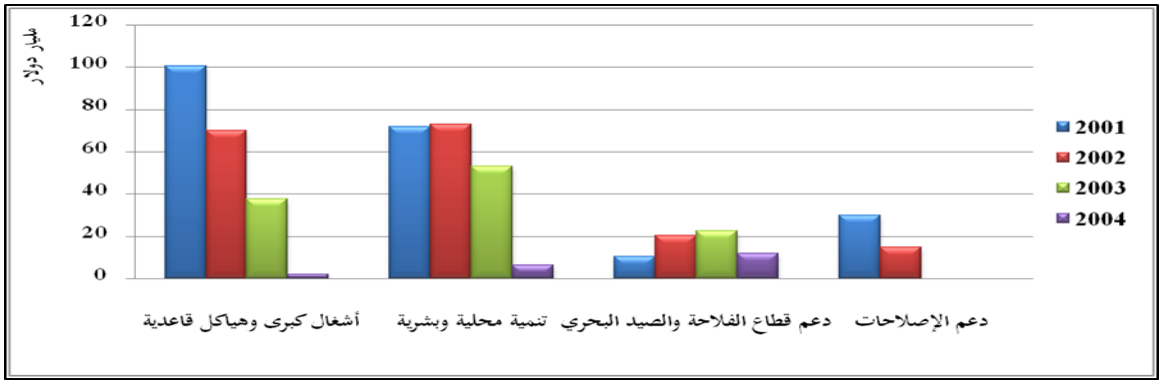


[1] – حططاش عبد الحكيم، **مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص 04.

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقرر من طرف رئيس الجمهورية:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm

من بيانات الشكل نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية يمثلان أهم المحاور التي خصصت لها أغلفة مالية هامة، حيث استحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على النصيب الأكبر من التمويل بمبلغ هو الأكبر يقدر بـــ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، يليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.9%، ثم يأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4% ثم دعم مسار الإنتاج و دعم الاصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6%.

**الشكل رقم (06): توزيع الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)**

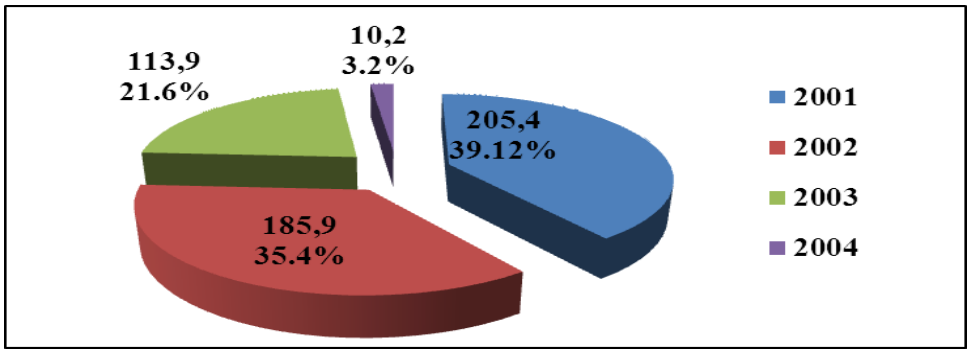


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقرر من طرف رئيس الجمهورية:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm.

نلاحظ من التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أن المبالغ المرصودة له تتركز في السنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.9 مليار دج على التوالي أي ما نسبته 39.12%، 35.4%، 21.6%، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـــ 10,2 مليار دج أي نسبة 3,2% من حجم المبلغ المخصص للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على رغبة الدولة في استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، وتسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة.

**ثانيا: مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001– 2004)**

يمكن إبرازها في ما يلي:

**1.دعم القطاعات الإنتاجية:**

بحسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004)، تمثلت القطاعات الإنتاجية في:

**أ– الفلاحة:** في سنة 2001 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، وتم تخصيص 55.9 مليار دج لهذا القطاع، بهدف إعادة تنشيط الطلب، ودعم الأنشطة المولدة للقيمة المضافة وفرص العمل وإعادة تأهيل البنى التحتية[1].

**ب– قطاع الصيد والموارد المائية:** خصص لهذا القطاع قيمة 9.5 مليار د ج من إجمالي قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتم توجيهها بالخصوص إلى زيادة عدد سفن وقوارب الصيد وصيانتها وتوفير الشروط الملائمة لعمل الصيادين وتسويق منتجاتهم بالإضافة إلى دعم ومساعدة المؤسسات التي تعمل في القطاع وتقديم التسهيلات الضريبية لها وتطوير الإطار التشريعي بما يسهم في زيادة الإنتاج ، وهذا بالتوازي مع تعزيز الموارد المالية للصندوق الوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات ( FNAPAA) وتسهيل منح القروض المتعلقة بأنشطة الصيد البحري، وفتح فروع لهذه القروض لدى صندوق التعاون الفلاحي ( CNMA) الذي يملك شبكة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات، ومعالجة ديون الصيادين المستفيدين من برنامج الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA) وبرنامج الشراكة الأوروبية (CEE) والتي تقدر بحوالي 02 مليار دج[2].

**2.التنمية المحلية والبشرية:**

يمكن إبرازها في ما يلي[3]:

---

[1]– أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح** مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص 04.

[2]– المرجع نفسه، ص 52.

[3]– مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص ص 11– 12.

**أ- التنمية المحلية:** إن البرنامج المقترح والمقدر بـ 113.9 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، وبذلك نجد أن هذا البرنامج يعمل على:

- إنجاز مخططات البلديات الموجهة في أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للمرافق، الاستجابة للحاجيات بمشاريع هادفة لتحقيق التنمية المستدامة، على مستوى الجماعات الإقليمية.

- التحكم في المساحات (الطرق الولائية والمشتركة) والماء (التطهير) والمحيط، فضلا عن تعزيز البنية التحتية للاتصالات، والمساعدة على استقرار أو عودة السكان لاسيما المناطق التي مسها الإرهاب.

**ب- التنمية البشرية:** خصت بغلاف مالي قدر بـ 90.3 مليار دج، وتم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان.

**3.تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:**

وهذا من خلال الاهتمام بالمشاريع والأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية، حيث قدر غلافها بـ 210.5 مليار دج، علما أن هذا البرنامج يتكون من ثلاثة أجنحة كبرى: التجهيزات الهيكلية للإقليم، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران[1]، ومن أجل إنجاز البرنامج وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية واتخاذ جملة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (01): السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)**

**الوحدة (مليار دينار)**

| القطاعات / السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| عصرنة إدارة الضرائب | 0.2 | 2.5 | 7.5 | 9.8 | 20 |
| صندوق المساهمة والشراكة | 5.5 | 7 | 5 | 5 | 22.5 |
| تهيئة المناطق الصناعية | 0.3 | 0.8 | 0.5 | 0.4 | 2 |
| صندوق ترقية المنافسة الصناعية | 0.3 | 1 | 0.7 | / | 2 |
| نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل | 0.03 | 0.05 | / | / | 0.08 |
| المجموع | 6.33 | 11.35 | 13.7 | 15.2 | 46.58 |

**المصدر**: زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي بخنشلة، العدد السابع، جوان 2010، ص 203.

[1]- المرجع نفسه، ص 12.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص الموارد المالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي[1].

### ثالثا: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

هدفت الدولة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق تحسين المستوى المعيشي، وبلوغ معدل نمو بين 05% و06% سنويا على مدى أربع سنوات ، بالإضافة إلى تـــخفيض محسوس لنسبة البطالة و المحافظة على التوازنات المالية[2].

## المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (PCSC) للفترة (2004-2009)

في إطار مواصلة نفس وتيرة الإنفاق التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار الفترة ( 2001-2004)، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل النفطية المتوقع تحصيلها، أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري [3]، والشكل التالي يوضح أهم العوامل التي سمحت بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو

**الشكل رقم (07): تطور المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)**

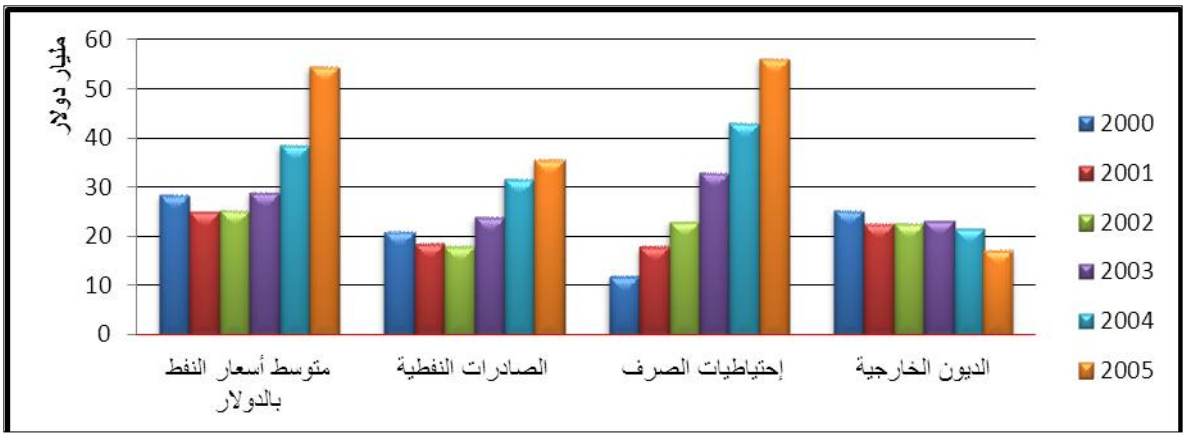


[1]- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي بخنشلة، العدد السابع، جوان 2010، ص 204.

[2]- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقرر من طرف رئيس الجمهورية: http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm.

[3]- إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 219.

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011، ص 59.

نلاحظ ارتفاع متوسط سعر النفط طيلة الفترة ( 2000-2005)، مما أدى إلى تأثر قيمة الصادرات النفطية إيجابيا حيث انتقلت من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى ما يعادل 45.59 مليار دولار سنة 2005، الأمر الذي انعكس إيجابا على الإيرادات النفطية ما سمح بدوره بانتقال قيمة احتياطيات الصرف الأجنبي من 11.90 مليار دولار إلى 56.18 مليار دولار، وهذا ما ساعد الدولة الجزائرية على التخفيض من عبء المديونية التي انخفضت من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 17 مليار دولار سنة 2005، مما زاد من سهولة القيام بالمشاريع التنموية.

## أولا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2005-2009)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المتعلق بالفترة ( 2005-2009)، في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار، لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام، و اعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له[1]، وتعتبر سياسة دعم النمو آلة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية[2]، فقد خصص لهذا البرنامج مبالغ مالية معتبرة قدرت بحوالي 4203 مليار دينار وزعت على خمس أبواب رئيسية، كل باب يتضمن مجموعة من المحاور، وتتمثل هذه الأبواب الرئيسية في[3]:

**الباب الأول:** تحسين ظروف معيشة السكان، وخصص لهذا المحور 1908.5 مليار دج.

**الباب الثاني:** تطوير المنشآت الأساسية وخصص له قيمة 1703.5 مليار دج.

---

[1]- بن دعاس زهير، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر ( 2001-2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص 17.

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 61.

[3]- المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المقرر من طرف رئيس الجمهورية:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm.

**الباب الثالث:** دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا المحور 337.2 مليار دج.

**الباب الرابع:** تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9 مليار دج.

**الباب الخامس:** تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وخصص له حوالي 50 مليار دج.

**الشكل رقم(08): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)**

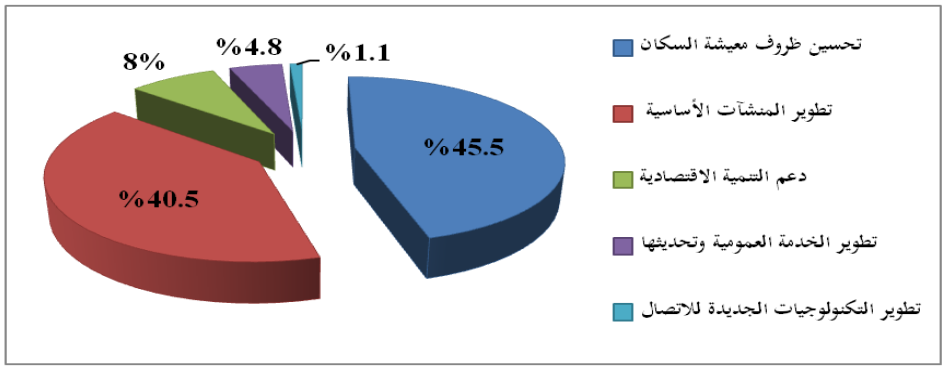


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن الدولة أعطت أهمية خاصة لبرامج تحسين معيشة السكان (السكن، الصحة، التعليم ...الخ) وتطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل، الأشغال العمومية...الخ) التي حضيت بالنصيب الأكبر حيث خصص لها مبالغ مالية معتبرة قدرت بـــ 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45.5%، 1703.1 مليار دج ما نسبته 40.5% على التوالي، وذلك لضرورة الإسراع في تصحيح النقائص الملحوظة في عدد من الميادين ، ثم تأتي برامج التنمية الاقتصادية بمبلغ منخفض مقارنة بالبرامج السابقة يقدر بـــ 337.2 مليار دج أي ما نسبته 08% ويليه جانب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بقيمة 203.9 مليار دج أي ما نسبته 4.8% من القيمة الإجمالية ، في حين أن قطاع تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال فقد حضي بمبلغ ضئيل جدا من القيمة الإجمالية قدر بـــ 50 مليار دولار أي بنسبة تمثل 1.1%.

هذا في ما يخص توزيع الغلاف المالي الأصلي المتعلق بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قدر بـــ 4202.7 مليار دج، أما فيما يخص الإضافات فتمثلت في المخصصات المالية المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـــ 1071 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، بالإضافة إلى برنامجين خاصين تم إقرارهما فيما بعد أحدهما متعلق بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، والثاني متعلق بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (02): البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) والمخصصات المضافة له**

**الوحدة (مليار دج)**

| الإضافات / السنوات | مخطط دعم الإنعاش | البرنامج التكميلي لدعم النمو | برنامج الجنوب | برنامج الهضاب العليا | تحويلات حسابات الخزينة | المجموع العام | قروض ميزانية الدفع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2004** | 1071 | - | - | - | - | 1071 | - |
| **2005** | - | 1273 | - | - | 277 | 1500 | 862 |
| **2006** | - | 3341 | 250 | 277 | 304 | 4172 | 1979 |
| **2007** | - | 260 | 182 | 391 | 244 | 1077 | 2238 |
| **2008** | - | 260 | - | - | 205 | 465 | 2299 |
| **2009** | - | 260 | - | - | 160 | 420 | 1327 |
| **المجموع** | 1071 | 5394 | 432 | 668 | 1140 | 8705 | 8705 |

**Source:** La Banque mondiale, **A la recherche d'un investissement public de qualité**, Une Revue dépenses publiques, volume 1, rapport N° 36270, 15 aout 2007, P 02.

**ثانيا: مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)**

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

**1.تحسين ظروف معيشة السكان:** يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، وقد كان النصيب الأكبر لقطاع السكن بمبلغ 555 مليار دج، ويليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ قدره 200 مليار دج، كما حضي قطاع الصحة العمومية

بمبلغ 85 مليار دج، ومن أجل تنمية البلديات خصصت الدولة مبلغ 200 مليار دج بالإضافة إلا برامج أخرى (تضامنية، دينية...الخ) وهذا إن دل على أمر فهو يدل على الأولوية التي منحها البرنامج للمورد البشري[1].

**2.تطوير المنشآت الأساسية:** احتل المرتبة الثانية من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث وزعت قيمة هذا المحور المقدرة بـــ 1703.1 مليار دج على أربعة قطاعات فرعية كان لقطاع النقل الأولوية ضمن برنامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 700 مليار دج، ولا يقل قطاع الأشغال أهمية عن سابقه حيث خصص له مبلغ 600 مليار دج، أما قطاع الموارد المائية فقد خص بمبلغ 393 مليار دج، وأخيرا تهيئة الإقليم بمبلغ 10.15 مليار دج[2].

**3.دعم التنمية الاقتصادية:** يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية مقسمة إلى خمسة قطاعات رئيسية وهي[3]:

**أ- الفلاحة والتنمية الريفية:** خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- بودخدج كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر(2001–2009)–**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 206.

**ب– الصناعة:** خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

**جـــ– ترقية الاستثمار:** خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

**د– الصيد البحري:** خصص له ما قيمته 61 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

**هـــ– السياحة:** خصص لها ما قيمته 2.1 مليار دج بهدف إنشاء 21 منطقة توسع سياحي.

**و– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، خصصت الدولة لها ما قيمة 04 مليار دج.

**4.تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** أي تحسينها وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، وقد خصص لها 10204 مليار دج موزعة على قطاعات البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، العدالة، الداخلية، التجارة، والمالية [1].

بالإضافة إلى برنامجين الأول يهدف إلى تنمية مناطق الجنوب والثاني تنمية الهضاب العليا وهما كالتالي [2]:

**أ– برنامج تنمية جنوب الجزائر:** رفع التمويل للفترة ( 2006– 2009) من 250 إلى 377 مليار دج، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر، ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية، منها 110 مليار دج لبناء المنازل و 08 مليار دج لتزويدها بمياه الشرب.

**ب– برنامج تنمية الهضاب العليا:** تم إقراره سنة 2007، وقد تضمن أيضا العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية، والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق، وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال توفير

[1] – المرجع نفسه، ص ص 206– 207.

[2] – معطى الله خير الدين، **البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر خلال الفترة (2001–2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص ص 13– 14.

المرافق الضرورية، توسيع شبكة الطرقات وشبكة المياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز الطبيعي، ومحاولة استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها.

**ثالثا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005–2009)**

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في المرحلة الأولى، وهدفه تحقيق ما يلي[1]:

**1.تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أنّ تحديثها وتوسيعها ضرورة ملّحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

**2.تحسين مستوى معيشة الإفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

**3.تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذا أنّ تطويرها المتواصل يجنّب مشكلة الندرة التي تتميّز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

**4.رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

**رابعا: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005–2009)**

يمكن إبراز هذه الخصائص فيما يلي[2]:

**1.تحسين إطار الاستثمار:**

من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**2.تسوية مسألة العقار:**

[1]– حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية –دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970–2012)**–، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 261.

[2]– زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 206– 207.

فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله وتثمينه على المدى القصير، أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما.

**3.مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:**

على أساس أ ن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين.

**4.عصرنة المنظومة المالية:**

في سياق المسار الشامل للإصلاحات سيتم العمل على استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا، والعمل أيضا العمل على تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات.

**المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي) (PCCE) للفترة (2010–2014)**

قدمت الحكومة في سنة 2010 البرنامج الثالث لسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل محيط دولي سجل وجود الأزمة المالية والاقتصادية، وفي حين أن العديد من الدول وضعت قيود مالية صارمة فإن الجزائر أعلنت عن برنامجها الخماسي الثاني ( 2010–2014) الذي يمثل مواصلة لمخططي الإنعاش السابقين ( 2001–2009) من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شرع فيها منذ عشر سنوات.

**أولا: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010–2014)**

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، يهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2001[1]، وقد استهل هذا البرنامج أشغاله بالبرامج التنموية العمومية وقد تطلب تخصيص مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار.

وقد شمل البرنامج الخماسي شقين مهمين هما[2]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بحوالي 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11543 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

[1]– مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]– سفارة الجزائر بالرياض: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf.

كما يلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الجارية وهي تلك المتبقية من برنامج دعم النمو الأول وما ارتبط به من برامج تكميلية وترجع الأسباب إلى[1]:

- عدم الانتهاء من عدد مهم من المشاريع التي بقيت قيد الدراسة وقيد الانجاز مثل قطاع السكن حيث بقيت 500000 من السكنات قيد الدراسة أو قيد الإنجاز على مستوى مؤسسات الانجاز إلى غاية 2009/12/03.
- عمليات التوسعة والزيادة في الاستثمارات العمومية الخاصة بالبرامج التكميلية خلال فترة البرنامج الخماسي الأول ومنها:

– البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب بقيمة 377 مليار دج صودق عليه في جانفي 2006.

– البرنامج التكميلي الخاص بولايات الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج صودق عليه في فيفري.

– برنامج تكميلي للقضاء على السكن غير الملائم وتعويضه (270000 سكن) بمبلغ 800 مليار دج بمجموع 1870 مليار دج.

– أما البرنامج الجديد الذي خصص له 156 مليار دولار فتقتضيه احتياجات البلاد للتنمية خاصة في مجال الطرق وخطوط السكك الحديدية وفي مجال النشاط القاعدي الجديد للتربية والتعليم العالي والسكن، وقد تم توزيع الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج على النحو التالي:

**الشكل رقم (09): توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القطاعية لبرنامج توطيد النمو للفترة (2010–2014)**

الوحدة (مليار دولار)

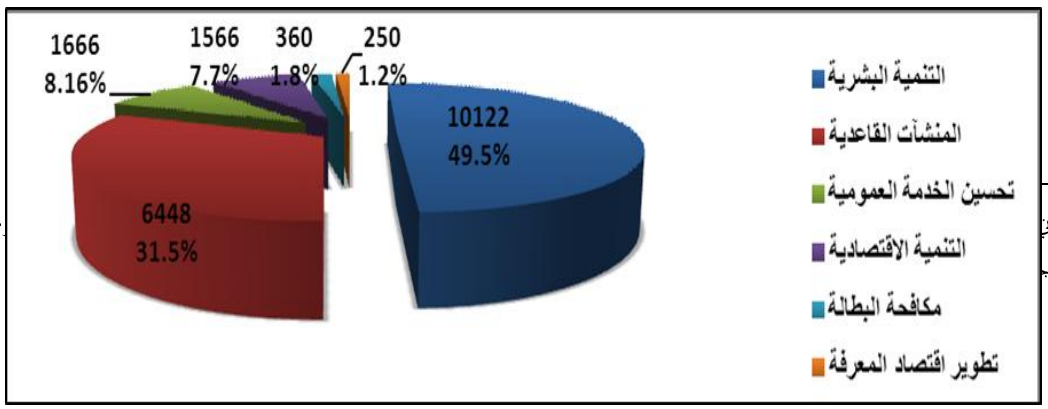


[1] – بالرقي تيجاني
م الاقتصادية
وعلوم التسيير، ج

ا

ا

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع سفارة الجزائر بالرياض:
http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

نلاحظ من خلال الشكل أن الحكومة واصلت جهودها في سبيل دعم قطاع التنمية البشرية التي تعتبر الهدف الرئيسي لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في البلاد حيث نال هذا القطاع القسط الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج الخماسي بمبلغ قدر بـــ 10122 مليار دج أي بنسبة 49.5% لرغبة الدولة الجادة بالاهتمام بمختلف احتياجات أفراد المجتمع، ثم يليه قطاع المنشآت القاعدية بمبلغ 6448 مليار دج بنسبة قدرت بـــ 31.5% بهدف دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية، أما فيما يخص تحسين الخدمة العمومية فقد خصص لها ما يقدر بـــ 1666 مليار دج بنسبة 8.16%، وبهدف تطوير الإنتاج الفلاحي والصناعي حضي قطاع التنمية الاقتصادية بمبلغ 1566 مليار دج، أي بنسبة 7.7%، كما اهتم هذا البرنامج بمكافحة البطالة وعلى هذا الأساس خصص لهذا القطاع 360 مليار دج بنسبة 1.8%، وفي الأخير حضي قطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال أو ما يعرف بتطوير الاقتصاد المعرفي مبلغ 250 مليار دج أي ما نسبته 1.2% من القيمة الإجمالية للبرنامج.

**ثانيا: مكونات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010–2014)**

لقد ارتكز برنامج توطيد النمو على محاور إستراتيجية من أهمها[1]:

**1.التنمية البشرية:**

تم برمجة إنجاز منشآت للتربية الوطنية في مختلف الأطوار، وأخرى للتكفل الطبي، مع تقدير إنجاز حوالي مليوني وحدة سكنية وتوصيل البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء، وكذا الاهتمام بقطاعات الشبيبة والرياضة وعليه كان من البديهي أن تكون ميزانيتها ثقيلة مقارنة بالاعتمادات الإجمالية للبرنامج، إذ بلغت نسبتها 49.5% موزعة كما يلي:

- 852 مليار دج موجهة لإنشاء أزيد من 5000 ابتدائية، إكمالية وثانوية، و 868 مليار دج للتعليم العالي، و178 مليار دج للتكوين والتعليم المهنيين.

- 619 مليار دج مخصصة لانجاز 172 مستشفى، 45 مركبا صحيا متخصصا و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

[1]– سفارة الجزائر بالرياض، مرجع سبق ذكره.

- أزيد من 3700 مليار دج مخصصة لبناء مليوني سكن، ومن أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري على أمل تسليم نصف مليون منها قبل نهاية البرنامج الخماسي وأن يستكمل العدد الباقي بين 2015 و2017.
- أزيد من 350 مليار دج لقطاع الطاقة، وأكثر من 2000 مليار دج مخصصه لبناء 35 سدا، 25 عملية تحويل للمياه، و34 محطة لتحلية المياه.

**2.تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية:**

تم تدعيم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6448 مليار دج أي بنسبة 31.5% لتوسيع وتحديث الطرقات، زيادة قدرة استيعاب الموانئ، وتهيئة الإقليم والبيئة وهذا من خلال المساهمات التالية:

- رصد أكثر من 3100 مليار دج موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات ( 2500 كلم)، إعادة تأهيلها ( 12000كلم) وازدواجيتها، وزيادة القدرة الاستيعابية لما يقارب 50 ميناء، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات، بالإضافة إلى تخصيص أكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي.
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، و 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل، بالإضافة إلى غلاف مالي فاق 895 مليار دج لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.

**3.دعم تنمية الاقتصاد الوطني ومكافحة البطالة:**

في إطار دعم التنمية الاقتصادية فقد رصد غلاف مالي معتبر قدر بـــ 1566 مليار دج بنسبة 7.7% بهدف دعم وتطوير التنمية الفلاحية والريفية، والتنمية الصناعية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال المساهمات التالية[1]:

- تخصيص أكثر من 10000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية.
- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج.
- دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية.
- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب للعمل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، ودعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل، بالإضافة إلى فتح فروع للتوظيف الوطني، وهذا من أجل تحقيق هدف إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

[1]– باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

**4.تطوير اقتصاد المعرفة:**

عمدت الدولة إلى تخصيص 250 مليار دج بهدف تطوير مجال البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم وعصرنة المرافق والإدارات العمومية.

**ثالثا: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)**

يهدف هذا البرنامج إلى[1]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق وتعزيز المنشآت الأساسية فيها.
- النهوض بقطاع الخدمات العمومية باعتبارها المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم الجماعات المحلية (البلديات والولايات) مما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية، ودعم الأمن والحماية المدنية.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- تحسين مستوى التكفل الطبي النوعي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- ترقية المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة ورفعها إلى مستوى المقاييس الدولية.

**رابعا: خصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)**

نظرا لأهمية البرنامج الخماسي للفترة ( 2010-2014)، والذي خصص له غلاف مالي معتبر وجب وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية وهذا من خلال[2]:

- عدم تنفيذ أي مشروع مالم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية ومالم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 08 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية، كما أن كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفقات العمومية وكذا احترام الإجراءات اللازمة في مجال النفقات العمومية.

---

[1]- سفارة الجزائر بالرياض، مرجع سبق ذكره.

[2]- بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية** مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان "**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص ص 17- 18.

- ترقية القدرات المتعلقة بأدوات الدراسة ومؤسسات الإنجاز وتطوير إجراءات مكافحة الفساد.

## المبحث الثاني: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي

إذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة البرامج التنموية العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، التشغيل والتنمية الشاملة، فقد طرحت –ولا زالت تطرح– عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف بعد مرور أكثر من ستة عشر سنة على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة ومدى قدرة الاقتصاد الوطني لاسيما الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري[1].

وإذا كان بعض الاقتصاديين يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية خاصة على المستوى الكلي في ظل البرامج التنموية والإنعاشية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية وعاد النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة نسبيا من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات الكلية الداخلية والخارجية، حيث

أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات والصدمات الخارجية، إلا أن البعض الآخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج والاستثمارات العمومية بنفس المنظار، ذلك أن التوازن الداخلي والخارجي في رأيه ما هو سوى حالات ظرفية وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية لم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية الموضوعية للإقلاع وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة[2]، ويستند تقييم الأداء الاقتصادي على مجموعة المؤشرات التي تعكس تلك الأوضاع الاقتصادية والمالية جراء اعتماد سياسات وخطط وبرامج اقتصادية، وتتمثل تلك المؤشرات في: الناتج المحلي الإجمالي –المعبر عن النمو الاقتصادي–، التضخم، البطالة، مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض في الميزانية) بالإضافة إلى مؤشر التوازن الخارجي (العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري)[3].

### المطلب الأول: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي للفترة (2001– 2016)

إن سياسة الإنعاش تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي: إن رفع الإنفاق

---

[1]– محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر، 2012، ص 147.

[2]– عمار عماري، محمادي وليد، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان "**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص ص 10– 11.

[3]– بول آ.ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، **الاقتصاد**، دار الأهلية للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص 418.

الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، مع العلم أن تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي، والقطاعات المحتمل تأثرها إيجابيا بهذه السياسة تتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي[1].

ومن بين الدراسات التي تطرقت إلى الوضع الاقتصادي التنموي للجزائر، نجد الدراسة التي قدمها " Ivan Martin" سنة 2003 في إطار تقييمه للسياسات الحكومية الاقتصادية للجزائر، حيث أوضح فيها بأن هذا البلد لم يقدر على تحويل عائدات النفط في فترة الرفاه، لأن الناتج المحلي الخام منذ سنة 1998، وهو ينمو ببطء رغم الأرقام الايجابية لعائدات النفط والغاز، ومن وجهة نظر الدراسة، فالسياسة الاقتصادية والإستراتيجية التنموية للبلد المعتمدة ابتداءا من سنة 2000 قد ارتكزت على ثلاثة محاور مهمة: محاربة الفساد والاحتيال وفق معايير الشفافية، استخدام الموارد العامة لتنفيذ برامج الحكومة الهادفة لبلوغ الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات من خلال تراكم احتياطات الصرف من العملة الأجنبية وتدابير السياسة العامة تتعلق خصوصا بالإصلاحات المالية والهيكلية[2]، ويتطلب توضيح مدى تأثير برامج الإنعاش دراسة لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة وهو ما الجدول التالي:

**جدول رقم (03): تطور حجم الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو في الجزائر للفترة (2000-2016)**

**الوحدة (مليار دج)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي الخام (مليار دج) | 4123,51 | 4227,11 | 4522,77 | 5252,32 | 6149,11 | 7561,98 | 8501,63 | 9352,88 | 11043,70 |
| معدل النمو % | 3.8 | 3.0 | 5.6 | 7.2 | 4.3 | 5.9 | 1.7 | 3.4 | 2.4 |
| معدل النمو خارج قطاع المحروقات | 3.8 | 6.2 | 6.5 | 6.6 | 5.0 | 6.0 | 5.4 | 7.0 | 6.7 |
| معدل النمو في قطاع المحروقات | 4.9 | -1.6 | 3.7 | 8.8 | 3.3 | 5.8 | -2.5 | -0.9 | -3.2 |
| **السنوات** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | |
| الناتج الداخلي الخام (مليار دج) | 9968,02 | 11991,60 | 14588,50 | 16208,70 | 16650,20 | 17242,50 | 16591,90 | 17081836 | |
| معدل النمو % | 1.6 | 3.6 | 2.9 | 3.4 | 2.8 | 3.8 | 3.8 | 3.5 | |
| معدل النمو | 9.6 | 6.3 | 6.2 | 7.2 | 7.3 | 5.7 | 5.0 | 2.9 | |

[1]- بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة ( 2000- 2010)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد التاسع، 2013، ص 48.

[2]- مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 13.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خارج قطاع المحروقات | | | | | | | | | |
| معدل النمو في قطاع المحروقات | -0.8 | -2.2 | -3.3 | -3.4 | -6.0 | -0.6 | 0.4 | - | |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على:

- ONS, **Les comptes nationaux trimestriels au quatrième trimestre 2016**, Avril 2017 http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna4t16.pdf, Date de consultation 23/04/2017

– معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من تقارير بنك الجزائر للسنوات2004، 2008، 2013، 2015:

– معطيات السنوات (من 2000 حتى 2004) تقرير بنك الجزائر 2004، ص 162.

– معطيات السنوات (من 2005 حتى 2008) تقرير بنك الجزائر 2008، ص 189.

– معطيات السنوات (من 2009 حتى 2010) تقرير بنك الجزائر 2013، ص 214.

– معطيات السنوات (من 2011 حتى 2014) تقرير بنك الجزائر 2015، ص 154.

– مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، **التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية**، أفريل 2017.
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تحسن تدريجي في معدل النمو الاقتصادي –المعبر عنه بمعدل التغير في الناتج الداخلي الإجمالي– خلال الفترة (2000–2009)، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي معدلا استثنائيا سنة 2003 لأنه انتقل من 3.8% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003، حيث يندرج هذا المعدل في حدود توقعات الحكومة عند تقديمها للبرنامج، ويمكن ربط هذا التحسن في النمو الاقتصادي بارتفاع أسعار المحروقات (البترول والغاز)، حيث تبين البيانات أن الفترة ( 2001–2003) سجلت معدلات نمو اقتصادي متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات فقد بلغ 8.8% سنة 2003، إلا أن هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي لم يصمد طويلا لأنه شهد تراجع حاد سنة 2006 ليبلغ 1.7%، وعاد الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع جدا ليبلغ 3.4% و2.4%، سنتي 2007 و2008 على التوالي، ليتراجع مجددا سنة 2009 بمعدل قدره 1.6%، ويرجع سبب هذا التذبذب في معدل النمو الاقتصادي إلى التقلبات في أسعار المحروقات، حيث سجلت معدلات نمو سالبة وصلت إلى -0.8% سنة 2009 كأدنى قيمة لها خلال هذه الفترة، نتيجة انخفاض الطلب على البترول والغاز في الأسواق العالمية، انخفاض حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2007 على الاقتصاديات النفطية، ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في تحقيق معدلات نمو اقتصادي خلال الفترة (2001–2009) لوحظ على العموم تحسن مستمر لكنه متواضع جدا مقارنة بالإمكانيات التي وفرتها الدولة والحاجيات الملحة والمتزايدة للسكان، حيث بلغ ذروته سنة 2009 بنسبة9.6% ويفسر هذا بالأثر الإيجابي للبرنامجين وخاصة البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال المبالغ المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بشكل رئيسي بحكم أن ذلك ساهم بشكل مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني سمحت بتوليد زيادة في الناتج الداخلي.

أما في ما يخص أثر البرنامج الخماسي (2010-2014) فلم يشهد تطور النمو الاقتصادي أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي، فعلى الرغم من تسجيل تحسن في مستوى النمو الاقتصادي المحقق لكنه ضعيف وغير مستدام، فنجد أن معدل النمو تراوح ما بين 2.8% و3.8% خلال نفس الفترة، وما يمكن ملاحظته أيضا أن مستوى النمو الاقتصادي بقي على نفس الوتيرة خلال سنتي 2015، 2016 فقد بلغ 3.8%، 3.5% على التوالي، ويبقى هذا الأثر مرتبط بمستوى أداء قطاع المحروقات ، والشكل الموالي يبين مدى مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام خلال فترة تنفيذ البرامج:

**الشكل رقم (10): نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000– 2015)**

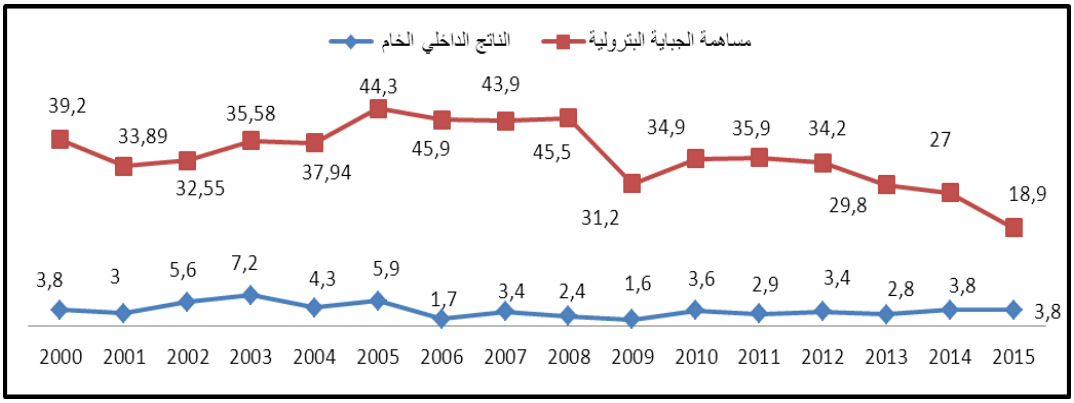


**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء:

- معطيات الجدول السابق
- على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2013، 2015:
- معطيات السنوات (من 2000 حتى 2004) تقرير بنك الجزائر 2004، ص 162.
- معطيات السنوات (من 2005 حتى 2008) تقرير بنك الجزائر 2008، ص 189.
- معطيات السنوات (من 2009 حتى 2010) تقرير بنك الجزائر 2013، ص 214.
- معطيات السنوات (من 2011 حتى 2015) تقرير بنك الجزائر 2015، ص 154.

يتضح من خلال الشكل أن نسبة التغير السنوي في الناتج الداخلي الخام –النمو الاقتصادي– تحاكي نسبة التغير السنوي في الجباية البترولية، وهو ما يبرهن بصورة قطعية على الارتباط المطلق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وهذا ما يؤسس لسيادة القطاع الواحد (المرض الهولندي)، وهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع

المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر.

وعليه فإن النمو الاقتصادي في الجزائر نمو ظرفي، غير مستدام ومرتبط بتحسن أداء قطاع المحروقات، فكلما بقيت أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، و الأرقام السابقة تبين معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، فهي محدودة وهشة ولا تدل على استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال والمتزايد، واحتواء الإختلالات التوازنية، فنسبة النمو لا تزيد عن 05% سنويا وهي غير كافية وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي في مختلف القطاعات[1].

## المطلب الثاني: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدلي البطالة والتضخم للفترة (2000– 2016)

سيتم من خلال هذا المطلب إبراز أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدلي البطالة والتضخم:

### أولا: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدل البطالة للفترة (2000– 2016)

تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية، ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالا أوسع وارتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية[2].

تؤكد الدراسات أن هناك ارتباط بين ارتفاع معدلات الإنفاق العام الذي ينتج عنه إحداث نمو اقتصادي وانخفاض نسب البطالة، إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون أوكن ( Okun1962)، الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي "Arthur Okun"* الذي حاول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسب الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع معدلات البطالة، ونجح أوكن في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي، إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة 01% فإن ذلك يكون راجعا إلى ارتفاع الناتج المحلي

[1]– صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكيزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة (2001–2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 11/12 مارس 2013، ص 22.

[2]– مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر للفترة (2000–2011)**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر، 2012، ص 191.

الإجمالي الحقيقي بنسبة 03% والعكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة[1].

إن سوق العمل في الجزائر مثل أي سوق، يخضع بدوره لقوى العرض والطلب، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر للارتقاء بالطلب على العمل إلى المستوى الذي يستوعب الطاقات البشرية العاطلة، إلا أن الاختلال بين قوى العرض والطلب على العمل أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة، لكن البرامج التنموية العمومية حاولت احتواء المشكلة المتعلقة بنقص التشغيل للعامل البشري من خلال توخي رؤية واضحة المعالم لتقليص الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي رفع معدلات التشغيل بما يضمن رفع مستوى معيشة الأفراد [2]، والجدول التالي يبين مستوى انخفاض معدلات البطالة على مدى فترة إطلاق البرامج التنموية:

**جدول رقم (04): اتجاه البطالة في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000–2016)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 28.89 | 27.3 | 25.7 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 |
| **السنوات** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016 سبتمبر** |
| معدل البطالة | 11.3 | 10.2 | 10 | 10 | 11 | 9.8 | 10.6 | 11.2 | 10.5 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على:

– المعطيات الخاصة بمعدل البطالة للسنوات (من 2000 حتى 2005 )، حوصلة إحصائية 1992 – 2011، التشغيل، ص 69، من موقع الديوان الوطني للإحصاء(ONS):

تاريخ الاطلاع 23 / 04 / 2017 . http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf -

- ONS, (Années 2006-2016 ) **ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2016**, Décembre 2016, P 12.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915-2.pdf, Date de consultation 23/04/2017.

[1] – طالب سمية، لبيق محمد البشير، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990–2012)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 112.

[2] – بوهزة محمد، براج صباح، **أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001–2009)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 11/12 مارس 2013، ص 16.

توضح بيانات الجدول تحسنا ملحوظا في سوق العمل خلال الفترة ( 2001-2004)، وما تبعه من انخفاض معدلات البطالة، حيث تراجع هذا المعدل من 27.5% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، وهذا ما يفسر نجاح نسبي لسياسة الإنفاق التوسعي التي اتبعتها الجزائر في هذه الفترة، والتي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وهو ما انعكس بدوره على حجم العمالة، أما الفترة الموالية والتي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فقد شهدت انخفاض كبير لمعدل البطالة بحيث تراجع من 15.3% سنة 2005 ليصل إلى ما يقارب 10.8% سنة 2009، وقد جاء هذا البرنامج ليتمم النقائص التي نتجت عن البرنامج السابق، فتمحور حول النهوض بالتنمية المحلية وبقطاع التشغيل وإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل ودمجها في الاقتصاد، في حين يرجع السبب الرئيسي لانخفاض حجم البطالة خلال هذه الفترة إلى ارتفاع العوائد البترولية التي وجهت إلى الاستثمار العام.

كذلك برنامج توطيد النمو للفترة ( 2010-2014) جاء مكمل للسياسات التنموية التوسعية التي تبنتها الجزائر في إطار استكمال المشاريع السابقة، فكان له الأثر الإيجابي على معدل البطالة ليس بتخفيضها ولكن بالحفاظ على استقرارها في حدود 10% و11% لنفس الفترة، وامتد هذا الاستقرار إلى سنة 2016 ليبلغ معدل البطالة 10.5% كنتيجة حتمية لتشبع سوق العمل وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة.

من خلال عرض واقع التشغيل من خلال البرامج التنموية يتضح أن للسياسة الإنفاقية الجزائرية أثر قوي على مستوى التشغيل لكن في الفترة القصيرة، لأن طبيعة المناصب المستحدثة تفرض ذلك، فنجد أن برامج الإنفاق الحكومي استحدثت مناصب يغلب عليها الطابع الخدمي وكثير منها في القطاع العمومي غير المنتج، الأمر الذي لا يساعد على خلق فرص عمل مستقبلية بالقدر الكافي ومنه الأثر المستقبلي سوف يكون ضئيل جدا في خلق فرص العمل[1].

**ثانيا: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدل التضخم للفترة (2000- 2016)**

[1]- بن عيسى كمال الدين، **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر من 2001 إلى 2014**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص 22.

هناك علاقة ارتباط كبيرة بين تغيرات معدل التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وقد شهدت الدول التي انتقلت نحو اقتصاد السوق ومن بينها الجزائر، تقلبات شديدة في معدلات التضخم، ناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تدار إداريا، ولجوء الحكومة إلى إجراءات تخفيض سعر صرف العملة المحلية، الأمر الذي أدى إلى تدهور القوة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، لتكون المحصلة النهائية تراجع حركة الاستثمار، وخلق مشاكل هيكلية مثل مشكلة البطالة واتساع دائرة الفقر، وتراجع معدلا النمو للاقتصاد الرسمي لصالح تطور الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي، الأمر الذي قاد الدولة الجزائرية إلى الاسترشاد بسياسة مالية ونقدية صارمة على مدى الفترة (1994-1996) ما أدى إلى تراجع معدلات التضخم إلى حوالي 15% سنة 1996، وإلى 06% سنة 1997، وقد استمر الانخفاض ليستقر سنة 2007 عند 3.5%، الأمر الذي مهد لاستقرار البيئة الاقتصادية الكلية لصالح تراجع معدلات التضخم، بغض النظر عن وضعية التشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة، إلا أنها عادت لتشهد ارتفاعا مستمرا بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي[1]، ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال مرحلة تطبيق البرنامج الإنفاقي من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (05): أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدلات التضخم للفترة (2000-2016)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | 0.3 | 4.2 | 1.4 | 4.3 | 4.0 | 1.4 | 2.3 | 3.7 | 4.9 |
| **السنوات** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | |
| معدل التضخم | 5.7 | 3.9 | 4.5 | 8.89 | 3.25 | 2.92 | 4.78 | 6.4 | |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على:

– المعطيات الخاصة بمعدل البطالة للسنوات (من 2000 حتى 2011)، حوصلة إحصائية 1992-2011، تطور الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك، ص 102، من موقع الديوان الوطني للإحصاء (ONS):

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_Arabe. pdf. Date de consultation 23/04/2017.
-Ministère de finance, Taux d'inflation, Date de consultation le 23/04/2017.
http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في تذبذب مستمر، لكنه لم يسجل أي قيمة سالبة وهذا يعني أن الأسعار في تزايد مستمر، فعلى الرغم من أن معدل التضخم المحقق سنة 2000 قارب 0.3% وذلك نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، لكن ابتداء من سنة 2001 عاد الارتفاع من جديد حيث بلغ 4.2%، ومرد ذلك هو الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية الناجمة عن تحسن أسعار

[1]- بوهزة محمد، براج صاح، مرجع سبق ذكره، ص 19.

البترول ما أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 24.9%[1]، بالإضافة إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، ليتراجع سنة 2002 بمعدل قدره 1.4%، ويرتفع مجددا إلى 4.3% سنة 2003، ثم 04% سنة 2004، بسبب السياسة التوسعية التي كانت ذات طابع اجتماعي -زيادة حجم الواردات، دعم أسعار السلع وزيادة الأجور- أكثر منه استثماري.

في حين أن معدل التضخم سجل أدنى قيمة له خلال فترة ( 2005-2009)، سنة 2005 حيث بلغ 1.4% ليستمر هذا المعدل في الارتفاع تدريجيا إلى أن وصل إلى 5.7% سنة 2009 مقارنة بالسنوات السابقة وهذا مرده تزايد النفقات العمومية في إطار تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو، بالإضافة إلى زيادة القروض الممنوحة التي وصلت إلى 2615.5 مليار دج سنة 2008 ما صعب على البنك المركزي من مهمة التحكم في الرصيد النقدي[2]، أما في المرحلة الموالية من فترة تطبيق البرامج ( 2010-2014) فقد شهدت انخفاضا في البداية قدر بـــ 3.4%، 4.9% سنتي 2010، 2012 على التوالي، ليصل إلى أقصى معدل سنة 2012 بلغ 8.8% نتيجة الاستمرار في الدعم من خلال البرنامج الخماسي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إلا أن هذا المعدل انخفض بشكل ملحوظ سنة 2013، 2014 إلى 3.35%، 2.92% على التوالي، أما فيما بعد فقد ارتفع معدل التضخم إلى 4.78% سنة 2015، و6.4% سنة 2016.

من خلال ما سبق نلاحظ أن سياسة الإنعاش الاقتصادي نجحت نسبيا في التحكم في معدلات التضخم، ما يدل على أن هناك أثر إيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خاصة في الفترات الأولى، لكن هذا الأثر ضئيل، حيث أن سبب التضخم كان نتيجة الضغط المتزايد على أسعار الواردات والتي تشكل خطورة بالغة على قوى الإنتاج المحلي هذا بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي المتزايد والتضخم المكبوت بفعل الدعم غير المسبق لأسعار السلع الأساسية المترافق مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك[3]، وعليه يمكن القول أن برامج الإنفاق العام أدت إلى تحسن نسبي لكنه ضعيف وقصير المدى وهذا ما تفسره معدلات التضخم سنتي 2015 و2016، لأن طبيعة النفقات المبرمجة كانت

ذات طابع استهلاكي على حساب الطابع الإنتاجي وبالتالي ضعف الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانهيار القدرة الشرائية بمجرد التخلي عن هذه البرامج.

[1]- بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2]- عمار عماري، محامدي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3]- بن دعاس زهير، كتاف شافية، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر (2001 إلى 2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص 25.

## المطلب الثالث: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على مؤشرات التوازن الخارجي للفترة (2000–2016)

من أجل تقييم فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة سيتم تحليل التطور في رصيد ميزان المدفوعات ودراسة المديونية باعتبارها مؤشر لاستقلالية القرارات الاقتصادية.

### أولا: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدل رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2000–2016)

في الحالة العامة تهدف برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة إلى تحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري، حيث أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي، الخاص أو الأجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة مباشرة من أجل التحفيز على الاستثمار وبالتالي دفع عجلة التنمية، تساهم بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدلات التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكبها زيادة في الأجور مما يترتب عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الواردات مما يؤدي إلى العودة إلى التوازن في الميزان التجاري [1]، لكن الإشكال المطروح أمام الاقتصاد الجزائري هو كون الصادرات النفطية تمثل نسبة 96% وهيكل الصادرات خارج النفط يتكون من السلع نصف التامة بنسبة 2.44%، التجهيزات الصناعية 0.24%، المواد الخام 0.21%، وبعض المواد الغذائية 0.15%، هذه الأرقام لا تمثل إسهاما في التجارة الدولية، ولا تعكس أداء متميز للمؤسسات الجزائرية [2]، والجدول التالي يوضح واقع الميزان التجاري في الجزائر خلال السنوات (2000–2016):

**الشكل رقم (10): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000 – 2016)**

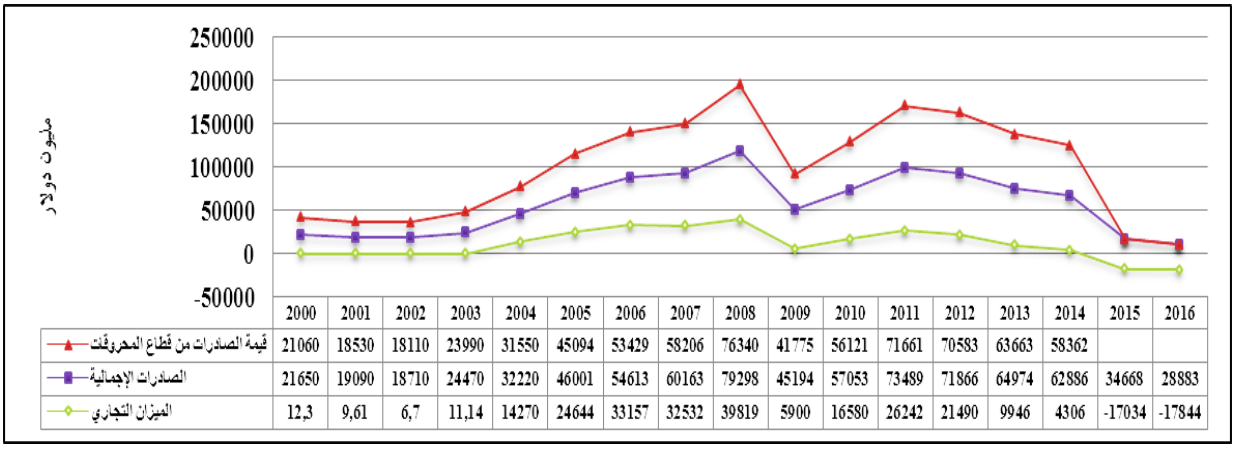


| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الصادرات من قطاع المحروقات | 21060 | 18530 | 18110 | 23990 | 31550 | 45094 | 53429 | 58206 | 76340 | 41775 | 56121 | 71661 | 70583 | 63663 | 58362 | | |
| الصادرات الإجمالية | 21650 | 19090 | 18710 | 24470 | 32220 | 46001 | 54613 | 60163 | 79298 | 45194 | 57053 | 73489 | 71866 | 64974 | 62886 | 34668 | 28883 |
| الميزان التجاري | 12,3 | 9,61 | 6,7 | 11,14 | 14270 | 24644 | 33157 | 32532 | 39819 | 5900 | 16580 | 26242 | 21490 | 9946 | 4306 | -17034 | -17844 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على:

[1] – بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد،، تلمسان، 2015، ص 176.

[2] – عمار عماري، محمادي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

– معطيات السنوات (من 2000 حتى 2004) تقرير بنك الجزائر 2004، ص 176.

– المديرية العامة للجمارك:

– معطيات السنوات (من 2005 حتى 2014):

**-EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE PERIODE**: Années (2005-2015).
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf. Date de consultation 23/04/2017

– معطيات السنوات (من 2015 حتى 2016):

-Direction Générale des Douanes, **STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE** (Période: Année 2016) Date de consultation 23/04/2017
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.pdf.

يتبين من الشكل العلاقة الطردية والطبيعية بين رصيد الميزان التجاري وقيمة الصادرات من المحروقات، حيث تبين معطيات الشكل أن رصيد الميزان التجاري سجل حالة فائض سنة 2000 بمبلغ 12300 مليون دولار، ليعود الانخفاض خلال سنتي 2001، 2002 ليبلغ 6700 مليون دولار، لكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث شهد رصيد الميزان التجاري وضعية مستقرة منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 فبلغ 39819 مليون دولار كأعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة وذلك كنتيجة منطقية لارتفاع صادرات المحروقات فقد ارتفعت من 21060 مليون دولار سنة 2000 إلى 76340 مليون دولار من إجمالي قيمة الصادرات ، ولكن بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول تراجع هذا الفائض سنة 2009 ليبلغ 5900 مليون دولار وهذا كان نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات، حيث بلغت 41775 مليون دولار، ثم بدأ في التحسن تدريجيا منذ سنة 2010 فحقق الميزان التجاري فائض قدر بـــ 21490 مليون دولار خلال سنة 2012.

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري تراجعا كبيرا خلال سنتي 2013، 2014 إذ وصل إلى 4306 مليون دولار سنة 2014 تمثل أدنى قيمة يسجلها منذ سنة 2000، وهذا بسبب تراجع سعر البترول إذ وصل إلى 100.2 دولار أمريكي للبرميل مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى 58362 مليون دولار، ونتيجة الزيادة الكبيرة لتكلفة الواردات التي وصلت إلى أكثر من 59.99 مليون دولار خلال نفس السنة [1]، ولقد انعكس هذا الوضع على رصيد الميزان التجاري لسنتي 2015، 2016 ليسجل عجز قدر بـــ 17034 مليون دولار سنة 2015، ليتفاقم أكثر سنة 2016 بـــ 17844 مليون دولار.

[1] – برنة عبد العزيز، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ( 1999–2014)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 121.

إجمالا، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سنة 2015 عجزا قدره 27.54 مليار دولار باعتبار شبه التوازن الذي سجله حساب رأس المال، أما سنة 2016 فقد سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 26.03 مليار دولار[1].

مما سبق يمكن القول أن الفوائض المسجلة في الميزان التجاري للفترة المدروسة تحاكي في اتجاهها وقيمتها حركة أسعار المحروقات، ذلك أن هيكل الصادرات في الجزائر يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة تقدر بحوالي 97% وعليه فإن التخصص التقليدي للاقتصاد الجزائري في المجال التصديري جعل منه اقتصادا مفتوحا يتفاعل مع المحيط الخارجي بكل معطياته وتعقيداته، أي أنه أصبح رهينا بالتطورات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

**ثانيا: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على حجم الدين الخارجي للفترة (2000– 2016)**

مع بداية سنة 2000 سجلت أسعار البترول تحسنا ملحوظا إذ بلغت 28.5 دولار للبرميل الواحد مما مكن الصادرات من المحروقات من بلوغ 21.7 مليار دولار وهو مستوى لم تعرفه الجزائر منذ فترة طويلة، كما واصلت هذه الأسعار في الارتفاع لتصل إلى 73 دولار سنة 2006، وحصول الجزائر على عائدات من العملة الأجنبية بنحو 60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل حوالي 98% من صادراتها، مما مكن الجزائر من تشكيل احتياطات بالعملة الأجنبية ومكنها من تسديد ديونها وكذا التسديد المسبق للجزء الآخر بكل راحة، وحسب تقرير لصندوق النقد الدولي، يتوقع هذا الأخير بأن تصل احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي إلى 205.2 مليار دولار مع نهاية عام 2012، في هذا الإطار يؤكد بأن ديون الجزائر تجاه الخارج لا تشكل سوى 2.4% من الناتج الداخلي الخام لنفس السنة، ويتوقع أن لا تتعدى 2.8% وهي نسبة ضعيفة جدا وليس لها أي آثار مقارنة بتلك النسبة التي تجاوزت 55% سنة 1999 أي 28 مليار دولار[2]، والجدول الموالي يبين تطور ظاهرة المديونية خلال سنوات البرامج التنموية العمومية:

**الشكل رقم (12): تطور اتجاه كل من حجم الدين الخارجي وحجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**

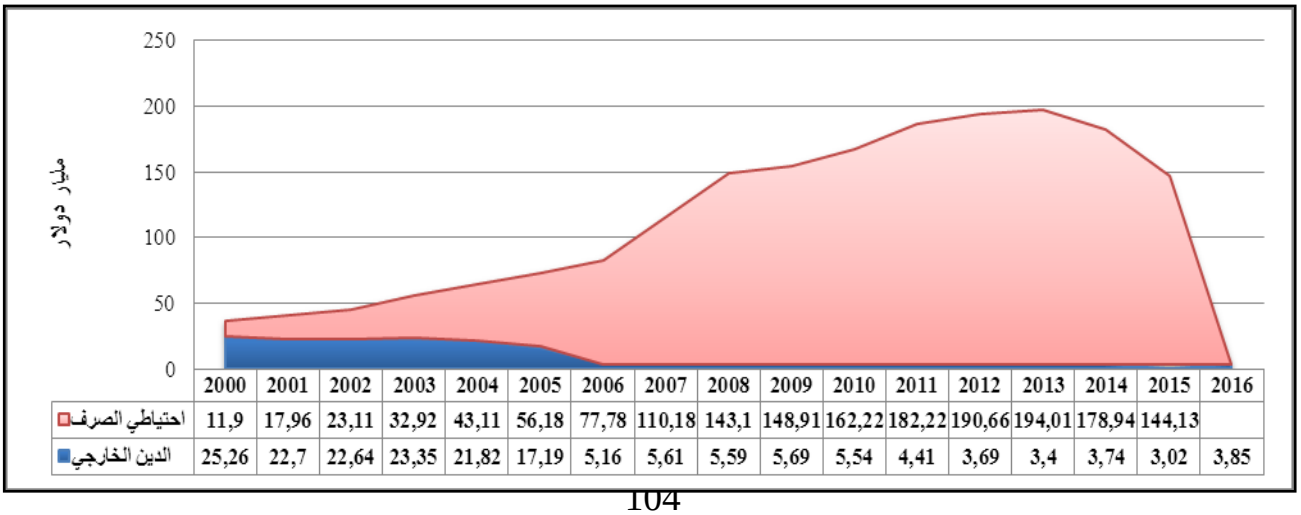


| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| احتياطي الصرف | 11,9 | 17,96 | 23,11 | 32,92 | 43,11 | 56,18 | 77,78 | 110,18 | 143,1 | 148,91 | 162,22 | 182,22 | 190,66 | 194,01 | 178,94 | 144,13 | |
| الدين الخارجي | 25,26 | 22,7 | 22,64 | 23,35 | 21,82 | 17,19 | 5,16 | 5,61 | 5,59 | 5,69 | 5,54 | 4,41 | 3,69 | 3,4 | 3,74 | 3,02 | 3,85 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر للسنوات2004، 2008، 2013، 2015:

– معطيات السنوات (من 2000 حتى 2004) تقرير بنك الجزائر 2004، ص ص 176، 179.

– معطيات السنوات (من 2004 حتى 2008) تقرير بنك الجزائر 2008، ص ص 203، 207.

– معطيات السنوات (من 2009 حتى 2010) تقرير بنك الجزائر 2013، ص ص 228، 232.

– معطيات السنوات (من 2011 حتى 2015) تقرير بنك الجزائر 2015، ص ص 168، 172.

– النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، مارس2017:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37a.pdf.

تبين معطيات الشكل أن هناك علاقة عكسية بين حجم احتياطي الصرف وحجم الدين الخارجي لكنها علاقة إيجابية، حيث كلما زادت احتياطيات الصرف الأجنبي أدى ذلك إلى انخفاض المديونية الخارجية للجزائر، حيث شكلت هذه الأخيرة العبء الأكبر على الاقتصاد الجزائري، إذ تأكد أن خدمات المديونية تمتص الجزء الأكبر من عوائد صادرات النفط، فقد عرفت الديون الجزائرية ارتفاع بين سنتي 2002، 2003، ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو بنسبة 20% الأمر الذي ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـــ 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003، لذا قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة للديون التي وصل أجل استحقاقها[1]، ونتيجة لذلك عرفت المديونية انخفاضا من 21.821 مليار دولار سنة 2004، إلى 5.612 مليار دولار سنة 2006، وبقيت قيمة الديون مستقرة بين في حدود 5.6% و5.8% إلى غاية سنة 2010، لتعرف انخفاضا طفيفا وتصل إلى 4.410 مليار دولار سنة 2014، و3.694 مليار دولار سنة 2013، لتسجل وضعية مستقرة خلال الفترة 2013، 2016 في حدود 3.2% و3.8% فبالنظر إلى هذا المستوى من الاحتياطيات الرسمية للصرف الأجنبي في نهاية ديسمبر 2016 الذي بقي معتبرا على الرغم من انخفاضه القوي، وإلى المستوى الضعيف جدا للدين الخارجي الذي بلغ 3.85 مليار دولار، ما يمثل 2.45% من إجمالي الناتج الداخلي، تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا[2].

[1]– أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016، ص 245.

[2]– مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 09.

## المبحث الثالث: رؤية إستشرافية لمؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر

إن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية لم يعد محتملا بل أصبح حقيقة منذ بداية شهر سبتمبر 2014، حيث تراجع سعر النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار للبرميل في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية على مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول، وما ستلقي بضلالها على القطاعات الأخرى باعتبارها المساهمة في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو...الخ[1].

### المطلب الأول: البرامج التنموية العمومية المعتمدة ما بعد سنة 2015

ففي ظل التحديات التي تواجهها الدولة عكفت هذه الأخيرة على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الخماسي الجديد للفترة ( 2014-2019)، لكن هذا البرنامج لم يفعل، لتقوم الحكومة بوضع برنامج جديد للفترة (2016-2030) تهدف من خلاله إلى تدارك الانخفاض في أسعار المحروقات من خلال تنويع القطاعات المنتجة.

#### أولا: البرنامج الخماسي خلال الفترة (2015-2019)

رصدت الدولة للمخطط الخماسي للفترة ( 2015-2019) نحو 21000 مليار دج أي ما يقارب 262 مليار دولار أي 52.4 مليار دولار سنويا، وذلك من أجل تحقيق نسبة سنوية للنمو الاقتصادي قدرها 07%[2]، قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، وفي هذا الإطار ستواصل الحكومة الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية، وذلك مع السهر على ديمومة المخططات السابقة للتنمية وعلى ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشآت المستلمة، أما فيما يخص التنويع الاقتصادي فلا يمكن أن يتحقق دون منظومة مصرفية ومالية عصرية وفعالة قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني ودون تحسين مناخ الأعمال، وهكذا فإن الحكومة ستتخذ كل التدابير المناسبة الكفيلة بالعمل على تجسيد البرامج التي تمت مباشرتها من أجل تعزيز وتحديث وتحسين معدل التغطية الجغرافية للقطاع المالي عموما، وشبكات المنظومة المصرفية والمالية خصوصا[3].

---

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[2]- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/fr/presse/1087.

[3]- بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014:

http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans- actions/planaction2014ar.pdf.

إن هذا للبرنامج الإنفاقي للفترة ( 2015-2019) قد بني على مؤشرات اقتصادية مرتبطة أساسا بالإيرادات النفطية للفترة القصيرة، أما فيما يخص الاقتصاد الوطني ككل حدد وفقا لتعاطي الحكومة مع الوفرة المالية المتزامنة مع فترة تنفيذ البرنامج ومدى استغلالها في بناء اقتصاد متنوع، إلا أن هذا البرنامج لم يشرع في تنفيذه بسب الأزمة النفطية التي واجهتها الجزائر مع بداية سنة 2015.

**ثانيا: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو للفترة (2016- 2030)**

إن الاقتصاد الجزائري يتميز بقدراته التنافسية المرتبطة بحجم موارده الاقتصادية وثرواته الطاقوية، ولكن التطورات الاقتصادية المتسارعة تجعلها ظرفية ومرحلية، لأن العالم يتجه لثورة صناعية ثالثة تقوم على استدامة الموارد وتطوير الطاقات المتجددة، الأمر الذي يتطلب مراجعة جوهرية للبرامج الاستثمارية لتنمية الاستخدامات الأولية للطاقات غير المتجددة والالتفات إلى التنويع الاقتصادي، لهذا اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وقد استعرضت ذلك في الوثيقة المرجعية التي وافق عليها مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 تهدف فيه لإعادة النظر في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، وإثراء البرامج والمخططات المسطرة بشكل يعجّل نجاعة المنظومة الاقتصادية، بعيدا عن الإختلالات والنقائص، ومن الملفات التي تأكد طرحها تبني نموذج اقتصادي جديد ينهي التبعية النفطية، يضاف إليها القيام بتشريح دقيق ونظرة معمقة على سير ومدى تطبيق التوصيات وتجسيد الملفات المتفق عليها خاصة الملف الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو، الذي يعوّل عليه في امتصاص البيروقراطية وتسريع وتيرة نمو أداء الآلة الإنتاجية، التي تواجه حتمية الانخراط السريع والفعّال في خلق الثروة والمساهمة الحقيقية في تدفق القيمة المضافة، وتعزيز المداخيل الوطنية خارج قطاع المحروقات، ومنح تسهيلات جديدة للاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار خارج قطاع المحروقات ، وبالتالي فهذا النموذج يستند جزئيا على رؤية متجددة للسياسة المالية مع مسار (2016-2019) وكذلك من منظور التنوع والتحول الاقتصادي في آفاق سنة 2030[1].

**1.مراحل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:**

من أجل بلوغ رؤية طويلة الأجل، فإن الجزائر تؤكد طموحها أن تصبح قوة ناشئة نتيجة لهذا التحول الهيكلي خلال العقد المقبل، لهذا قد تم تحديد ثلاث مراحل النمو[2]:

**أ- المرحلة الأولى خلال الفترة (2016-2019)**: خصصتها الحكومة لما أسمته بالإقلاع لسياستها الجديدة حيث سوف يتم وضع علامة على حدوث تغيير في حصة مساهمة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة للوصول إلى المستوى المستهدف.

[1]- نشرة أخبار الثامنة، **الحكومة تكشف عن نموذج النمو الاقتصادي الجديد –خطة عمل تمتد إلى 2030–**، بتاريخ 2017/04/10.

[2]- Ministère de finance, **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE(Synthèse),** Juillet 2016, P P 01- 03. http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf.

**ب– المرحلة الثانية خلال الفترة (2020–2025)**: وهي مرحلة انتقالية تقوم خلالها السلطات العمومية بتصحيح الخيارات، حيث تسمح هذه المرحلة على التحقق من الإمكانات المتاحة لتطوير الاقتصاد الوطني.

**جـــ– المرحلة الثالثة خلال الفترة (2026–2030)**: تهدف إلى الاستقرار والثبات وتوحيد الرؤى إلى غاية 2030، لكي يستطيع الاقتصاد الوطني اللحاق بالركب الاقتصادي العالمي وتستطيع مختلف المتغيرات الاقتصادية بلوغ قيمها التوازنية، ليحقق الاقتصاد الوطني خلالها استدراكا شاملا لجميع السياسات المنتهجة سابقا.

### 2.أهداف النموذج الاقتصادي الجديد:

من أجل النجاح في التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري، قامت الحكومة بوضع العديد من الأهداف، قسمت إلى شقين، ففي الشق الموازناتي، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية بحلول آفاق 2019[1]:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- تخفيض كبير للعجز في الميزانية في نفس الوقت.
- تعبئة موارد إضافية لازمة وضرورية من السوق المالية الداخلية.

وفي شقه الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي، حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية خلال الفترة (2020–2030):

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يبلغ 6.5% سنويا خلال الفترة (2020–2030).
- قيمة الناتج المحلي الإجمالي لنصيب الفرد الواحد من الدخل يجب أن تتضاعف بنسبة 2.3%.
- حسب هذا النموذج فإن أهداف الحكومة قطاعيا تتمركز حول قطاع الصناعة التحويلية الذي يراد من خلاله مضاعفة حصة مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة من 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي المسجلة سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في آفاق 2030.
- قطاع الفلاحة احتل حيزا كبيرا من الخطة الحكومية الجديدة، حيث يرتقب أن يحقق القطاع الفلاحي نموا قدر بـــ 6.5%خلال ذات الفترة من خلال تحديث المجال لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق تنويع الصادرات المحتمل.
- سوق الخدمات هو الآخر وضع من أولويات أهداف الحكومة لبلوغ نمو سنوي بلغ 7.4%، أما بخصوص الاستثمار فقد أعطيت الأولوية للإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص.
- تراجع سنوي لقطاع البناء قدر بـــ -1.7%.
- يعول النموذج الاقتصادي الجديد على الانتقال الطاقوي والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات بعيدا، من خلال تراجع النمو الاستهلاكي إلى نصف المعدل السنوي ليتقلص من 06% سنة 2015 إلى 03% في آفاق 2030، وإعطاء سعر عادل للطاقة (تستهلك أقل وأفضل) واستخراج فقط الطابق السفلي الذي هو ضروري للتنمية.

[1]- Ibid, P P 02- 11.

- نصت وثيقة الحكومة الجزائرية أيضا على ضرورة مباشرة الإصلاحات الجبائية وتخليصها من العوائق الإدارية، وتحسين عمليات تحصيل الضرائب على اختلافها، وجعل الميزانية في خدمة النمو، مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية قوية من خلال تحسين مناخ المؤسسات وترقية المنتوج المحلي ومحاربة الفساد والبيروقراطية، ومواصلة ترشيد الإنفاق العام وتنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.
- تعتزم الحكومة من خلال النموذج الجديد الرفع من إيرادات الضرائب العادية خارج المحروقات بـــ 11% سنويا.

- تصحيح الأوضاع المالية للجزائر من خلال تقليص عجز الميزانية إلى 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان استقرار الإنفاق العام للميزانية في حدود 7000 مليون دج، مع بلوغ فائض في ميزان المدفوعات بـــ 2.2 مليار دولار بحلول آفاق 2019، ما يقلل من احتمال تفاقم الدين الداخلي والخارجي للبلاد.

ومقابل هذه الأهداف تشير ورقة طريق الحكومة المستقبلية إلى العديد من الملفات يجب على القائمين على تسيير شؤون الاقتصاد أخذها بعين الاعتبار.

### 3.المبادئ الإستراتيجية للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو:

من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، يحدد النموذج بناء على ثلاثة مبادئ إستراتيجية[1]:

**أ- دينامية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو ، أما الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ نسبة 10% من القيمة المضافة في حدود سنة 2030، وبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما يقابله معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5% و7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع الصناعات الرقمية (صناعات الذكاء) الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

**ب- تعزيز نظام الاستثمار :** تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاعات خارج المحروقات وذلك بتطوي إنتاجية رأس المال المستثمر ، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (PPP)، وهذا يتطلب:

[1]- Ibid, P P 11- 13.

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

ويمكن أن تواجه إستراتيجية الاستثمار هذه التحديات التالية:

- إعادة توزيع الاستثمارات الحكومية للشركات الخاصة لتقليل العبء على الخزينة العامة وتقليص الديون.
- تحسن في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للحد من تراكم رأس المال المادي لصالح الإنتاج، الابتكار والاستثمار في عوامل النجاح الرئيسية.

**جـــ- الملاءة الخارجية:** الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسيفي المرحلة القادمة في ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات ، وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا قدر

بـ 6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بقطاع المحروقات الذي سيكون نموه لا يتجاوز 03% خلال السنوات الأولى للتحول على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات من خلال إنشاء سياسة مستدامة للكفاءة والفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقوي قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات غير النفطية من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية، مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنو ات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

وأكدت الوثيقة على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030، التعرض للتحديات التالية:

-تطور الدين العام.

-الملاءة الخارجية.

-درجة التغير في الهيكل الإنتاجي وذلك بإعادة توزيع الاستثمارات على القطاعات باستثناء قطاع المحروقات لبدء عملية التنويع الاقتصادي.

-الانتقال الطاقوي الذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي.

**المطلب الثاني: تقييم الدور التنموي للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري**

إن التجربة الجزائرية في مجال التخطيط هامة جدا حيث شهدت المرحلة الاشتراكية تطبيق خمس خطط تنموية خلال الفترة (1967-1989) وعلى اختلاف مع الفترة الحالية لأن تلك الخطط كانت تشمل القطاعات الإنتاجية وقطاع البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي، إلا أن البرامج العامة الجديدة خاصة بالاستثمارات غير الإنتاجية فهي في مجال القاعدة الهيكلية والخدمات العامة، ومن خلال المتابعة التقييمية للمرحلتين يتأكد عدم الاستفادة من خبرة التجربة السابقة في تثمين الإنجازات وعدم تكرار أخطائها، ويمكن تتبع ذلك من خلال الملاحظات الجوهرية على مخططات البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة (2001-2014).

**أولا: الملاحظات الجوهرية على البرامج التنموية العمومية للفترة (2001-2014)**

يمكن إيجاز الملاحظات الجوهرية الخاصة بالبرامج التنموية التي اتبعتها الجزائر للفترة ( 2001-2014) فيما يلي[1]:

**1.الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية:**

إن الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية الأولية من برامج دعم الإنعاش إلى البرنامجين الخماسيين بمجموع تجاوز 350 مليار دولار خلال الفترة (2001-2010) تضاف لها المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب التي بلغت 377 مليار دج والبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا بمبلغ 693 مليار دج والبرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم الذي بلغ 800 مليار دج، فتصبح إجمالي مخصصات تلك البرامج حوالي 375 مليار دولار أي ما يقارب 28000 مليار دج، بالإضافة إلى المبالغ المتبقية للبرنامجين المنتهيين والمتوقعة للبرنامج الخماسي الثاني والتي لا تقل عن 150 مليار دولار مما يرفع حجم الاستثمارات العامة إلى 500 مليار دولار بنهاية سنة

2014، أدى إلى تجاوز قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات في التحكم والتسيير العقلاني لتلك الاستثمارات وإداراتها بكفاءة، وبقدرة ما يدل ذلك التزايد على تنامي الجهود الاستثمارية التنموية وتزايد آثارها

[1]- صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19- 20.

الإيجابية فإنه يبرز من جهة أخرى ضعف الكفاءة التحكمية للأجهزة الرسمية في تسيير تلك المخصصات، كما أن تلك الأحجام قد فاقت الطاقة الاستيعابية الاستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية.

**2.ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة:**

إن محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة، وتقدير تكاليفها الحقيقية، ذلك أن العدد الكبير من المشاريع ضمن برامج متعددة، وضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التقاول للشروع في عملية الإنجاز والقيد بالمدة الزمنية، أدى إلى المبالغة في تقدير قيمتها وتجاوزها أحيانا للمتوسطات العالمية والإقليمية المماثلة، إلا أن تفسير ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة بالمحدودة وأحيانا قلة الخبرة لا يكفي، بل يستدعي الأمر البحث عن الأسباب الأخرى.

**3.ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية:**

انتهاء الفترة الزمنية المحددة للبرنامج، وما رافقها من إعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات أو الأخطاء في الدراسات الأولية، وتمديد آجال الصفقات، فقد بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط (2001-2004) حوالي 1216 مليار دج أي ما يعادل 12 مليار دولار، وحوالي 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار بالنسبة للبرنامج التكميلي للفترة (2005-2009).

**4.تعدد البرامج الاستثمارية العامة:**

إن الإعلان عن مشاريع تكميلية جهوية خلال الفترة ( 2001-2014) كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب العليا والسكن غير الملائم، البرامج التكميلية المحلية بالإضافة إلى الاستثمارات الإنتاجية الخاصة بالشركة الوطنية سوناطراك بفروعها والتي قد تتجاوز 70 مليار دولار، هذا الوضع جعل هناك صعوبة في معرفة المخصصات الاستثمارية العامة الحقيقية خلال فترات البرامج المخططة، وصعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.

**5.عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة:**

يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، وربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية والتقيد بمعايير الجودة والإتقان.

**ثانيا: آفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم على المديين المتوسط والطويل**

حتى يتمكن البلد من بعث نموه الاقتصادي من خلال النموذج الاقتصادي الجديد للفترة ( 2016-2030)، فإنّ الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية[1]:

**1.الحلول الإستراتيجية المقترحة على المدى القصير والمتوسط لمواجهة تقلبات أسعار البترول:**

فيما يلي سيتم إلقاء الضوء على النفقات التي يمكن الحد أو التقليل منها ومن ثم الجهود الواجب بذلها للحلول دون استفحال عجز الميزانية ومن ثم تآكل احتياطيات الدولة من العملة الصعبة، ومن بين هذه النفقات يمكن ذكر ما يلي[2]:

**أ- إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة:** يمكن الرفع والتنويع من الإيرادات العامة حيث أن هناك 50000 مستورد في الجزائر خلال 10 سنوات سابقة يقومون باستيراد منتجات مصنعة بمقدار 30 إلى 40 مليار دولار، رقم أعمال هؤلاء المستوردين يتعدى أحيانا 350 مليار دولار مع تحقيق هامش ربح صافي يتعدى 30 مليار دولار من دون خلق فعلي للثروة، يمكن للدولة أن تستفيد من بيع العملة الصعبة بالأسعار المحددة إداريا من خلال إدراج رسوم عند بيع العملة الصعبة، وإصلاح النظام الجبائي لاسيما الرفع من حجم الضرائب المحصلة على المنتجات المصنعة المستوردة لغرض إعادة بيعها.

**ب- إعادة النظر في تركيبة النفقات العامة:** على الرغم من أن نفقات التجهيز لا يمكن مراجعتها لأنها ترتبط بمعدلات النمو وكذا مساهمتها المباشرة في خلق القيمة المضافة، إلى أنه يمكن إعادة النظر في نفقات التسيير التي تحتوي على فصول خاصة ببعض الوزارات، التي يمكن إعادة دراستها في الوقت الحاضر واقتصاد ما يمكن اقتصاده ومن بين هذه الوزارات يمكن ذكر:

- قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على انجاز ما متوسطه 200000 سكن سنويا، أكثر من نصف هذا العدد مدعم كليا وفق ما يسمى بالسكن الاجتماعي، ما تبقى أغلبيته عبارة عن سكنات منجزة في إطار صيغ متنوعة مدعمة تدعيما جزئيا، والجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي توفر سكنات للطبقات المتدنية بشكل مجاني، وتبقى المبالغ الموجهة لبناء السكنات الاجتماعية وتدعيم بناء السكنات بالصيغ الأخرى تتعدى 10 مليار دولار سنويا، التي يمكن اقتصاد منها أكثر من النصف في حالة إصلاح القوانين والتشريعات المرتبطة بالسكن ولاسيما المرتبطة بالتأجير والاستئجار نظرا للعدد الهائل من السكنات الموزعة والمغلقة من طرف المستفيدين.
- تشير الأرقام المرتبطة بالتظاهرات الدولية التي تسهر على رعايتها وزارة الثقافة خلال السنوات السابقة مايلي: 100 مليون يورو لتمويل التظاهرات الأفريقية، ما يعادل 54 مليون يورو من أجل تمويل تظاهرة الجزائر العاصمة

[1]- صالحي نجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 17- 24.

[2]- نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد الخامس، جوان 2016، ص ص61- 65.

عاصمة الثقافة الإسلامية، وما يعادل 100 مليون يورو لتمويل تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، وأكثر من ذلك الغلاف المالي لتمويل قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015، واقتصاد مثل هذه المبالغ كفيل بتمويل مشاريع منتجة على المدى الطويل تعود بالمنفعة على المجتمع.

**جـــــ– وضع حد لاستيراد السلع الكمالية، المنتجة محليا والمقلدة:** إن العيب ليس في الاستيراد في حد ذاته بل في السلع التي يتم استيرادها والتي لا تلبي في بعض الأحيان أي حاجة حقيقية للمواطن، بل عبارة عن إجراء انتهازي للقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن من أجل النصب عليه بسلع قد يكون في بعض الأحيان عمرها أيام أو أشهر من الاستعمال عوض سنوات، كما قد تكون مضرة بالصحة أو خطرة، حيث تم تسجيل سنة 2013 حوالي 55 مليار دولار من الواردات، وما يؤخذ على الاستيراد في الجزائر والذي يمكن العمل على تغييره في القريب العاجل ما يلي:

- وضع شروط لاستيراد السلع والمواد من الدول التي تربطها اتفاقيات مع الجزائر، والتي لا يمكن تطبيق رسوم جمركية للرفع من تكاليف استيرادها ومن ثم تخفيض قدرتها التنافسية مع المنتجات الوطنية.
- مراقبة كل الحاويات التي مصدرها دول تتساهل مع السلع المقلدة، الخطرة أو تلك التي تمس بصحة المواطنين.
- وضع شروط مثبطة لاستيراد مواد وسلع منتجة محليا من أجل حماية المنتجات الوطنية.
- وضع عقود تقضي باستيراد السلع على المدى القصير والمتوسط ثم إنتاجها بعد ذلك في السوق الوطني من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مثل ما تم تطبيقه على سوق الأدوية.

**2.الحلول الإستراتيجية المقترحة على المدى الطويل لتنويع إيرادات خزينة الدولة:**

حتى يتمكن البلد من بعث نموه الاقتصادي، من خلال النموذج الاقتصادي الجديد للنمو للفترة ( 2016-2030) وتجنب ممارسة السياسات الخاطئة وغير ناجعة على المدى الطويل مثل ما حدث للبرامج السابقة، فإنّ الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية[1]:

**أ– تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي:** من الضروري إيلاء أولوية عالية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف، وفي هذا الصدد سوف تلعب السياسة الضريبية دورا مهماً على وجه الخصوص، فإلى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، ولذلك سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة وهذا ما سيتبع في النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ، بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الاستهلاك المحلي ذات قاعدة عريضة، والحد من الإعفاءات الضريبية، وتدعيم الإدارات المعنية بالإيرادات، ومن الضروري في الوقت

[1]– صالحي نجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 17– 24.

ذاته تخفيض الإنفاق غير المنتج (مثل الإنفاق العسكري والدعم الحكومي والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة) وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء، ممّا يؤدي إلى تحسين نوعية النفقات العامة وتدعيم الترابط الاجتماعي، وينبغي أن تدعم إعادة توزيع الموارد هذه، تعزيز نظم إدارة المصروفات، خاصة بغرض مراقبة تقديم الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي عن كثب، ورغم ذلك ينبغي بصفة عامة الحد بشدة من قيام الحكومة بالاقتراض من القطاع المصرفي إن لم يكن إلغاؤه، حتى يمكن توفير مجال أوسع للبنوك لتمويل القطاع الخاص وتسهيل الإدارة النقدية.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة، وتحقيقا لهذا الغرض قد يكون من المرغوب فيه الاعتماد بصورة متزايدة على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة، مع التأكد من تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق، وفيما يتعلق بدور سياسة سعر الصرف، فقد أدى التحول تجاه زيادة مرونة سعر الصرف إلى تصحيح أوجه سوء التكافؤ الأساسية بين العملات، ورغم ذلك فإنّ البلد مطالب بأن يُدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة، تسهيلا لاندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار وتشجيع تنويع الصادرات والنمو.

**ب– تحرير التجارة الخارجية:** لقد تأكد دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لزيادة حجم التجارة البينية، فبالنسبة للدول النامية فإنّ الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري أصبح بالنسبة لحكوماتها حتمية وليس خيارا بعد اندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق، حيث أن الانغلاق وعدم الانفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني بالنسبة للدول النامية تهميشا وحرمانها من رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا المجال، اتخذت الجزائر عدة إجراءات، وذلك بالترخيص والتسهيل للقطاع الخاص القيام بعمليات الاستيراد والتصدي، في حين كانت الليونة على القيود الجمركية جد واسعة، إلاّ أنّ القيود غير الجمركية ما تزال قائمة هذا من جانب ومن جانب آخر، كان قرار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جد سريع نظرا لطابع الاقتصاد الوطني والذي ما زال نموه يخضع بشكل كبير إلى الأسواق البترولية والظروف المناخية، كما أنّ التفكيك شبه الكلي للحماية الجمركية وغير الجمركية على الاقتصاد الوطني، سوف يفسح المجال للمنافسة الأجنبية من تقليل توسع النسيج الصناعي

الموجود، وكمثال لذلك فقد شرعت الدولة في تفكيك الصناعات الغذائية، النسيجية، الصيدلانية، ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المنافسة القوية فهي بحاجة إلى تنويع وزيادة حجم منتجاتها لاسيما المصنعة وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية والتحكم في تكاليفها حتى تصبح قادرة على المنافسة، وفي هذا الإطار يصبح من الضروري على الجزائر أن تواصل الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وخاصة إصلاح القطاع المالي والمؤسسات العمومية. **جـــــ– التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية:** يتعيّن على الدولة أن تخلص نفسها تحديدا من الإطار التنظيمي

التقييدي، إذا ما كانت تريد أن تحقق ما تصبو إليه من إمكانات في الاقتصاد العالمي، ولكي يحدث هذا يجب أن يركز العمل الحكومي على:

- **تحقيق استقرار وضع الاقتصاد الكلي:** يعتبر هذا أمرا أساسيا إذا أرادت الدولة أن تكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد المعولم، ويتطلب هذا ضرورة احتواء معدلات التضخم المرتفعة، والإنفاق غير المنتج، واختلال الموازنات المالية والعجز الضخم في موازين المدفوعات، وعندئذ فقط يمكن للدولة أن تخصص موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية الكافية، وتدعيم قواعد التنمية طويلة الأجل (مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبيئة)، ومكافحة الفقر والتهميش.
- **إصلاح الإطار التنظيمي:** يجب أن تسترشد الإصلاحات في هذا المجال بالرغبة في تحرير الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع المنشآت الحرة ومن ثمّ فإنّ الدولة يجب أن تشجع المنافسة الصحية بين منشآت الأعمال مع القضاء على الريع والربح المتراكم الاقتصادي ويقتضي الأمر وضع إطار يسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار، ويؤدي مثل هذا الإطار إلى تشجيع المنافسة بين منشآت الأعمال وإلى تقليص التشوهات اللصيقة في أي نظام للرقابة وتحديد الأسعار إداريا، وعلى الجبهة الخارجية فإن الأمر يقتضي أن تقوم الدولة بتحرير عمليات التجارة ومعاملات الصرف الأجنبي لجذب الاستثمار الأجنبي.

**د- دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي:** لقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة وغير المباشرة إحدى القضايا الهامة المطروحة، ففي ظل تقليص الاستثمارات العامة، وتناقص التدفقات الإنمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية، فإنه من الطبيعي أن تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري.

إن الاستثمارات العمومية شرط ضروري، إلا أنه غير كافٍ بمفرده لتحقيق التنمية الاقتصادية في المديين المتوسّط والبعيد والتي تبقى رهناً بمدى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل ، ولذلك كان من اللازم إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الاستثمار العمومي في إطار إستراتجية محددة للتنويع الاقتصادي، كما أنه من الضروري أن تعمل الحكومة على خلق البيئة القانونية الملائمة لتشجيع المبادرة الفردية، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ، وهذه شروط لاتزال في مجملها غير متوفرة وتكفي هزالة الميزانية المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تتجاوز 0.7% من مبلغ البرنامج، لتبيان مدى عدم مركزية القطاع الخاص في دائرة اهتمامات الحكومة[1].

[1]- الحسن عاشي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط عن الموقع: http://carnegie-mec.org/2010/08/05/ar-pub-41344.

**ه- التعجيل بالإصلاحات الهيكلي**: مع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والاستثمار وذلك بإيلاء اهتمام خاص للمجالات التالية [1]:

- **التنمية البشرية وبناء القدرات**: تماشيا مع أهداف التنمية الدولية سوف يكون من المهم تعزيز برامج التعليم حيث أنّ التقدم في التعليم والتدريب ينبغي أن يكون أوسع وأعمق بما يساعد البلد على سد الفجوة الرقمية، والاستفادة الكاملة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على الإنترنت، وتحسين قدرته على التنافس في الأسواق الدولية.
- **تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية**: من خلال قيام البلد باستثمارات جديدة في الطرق الموانئ والمياه النقية والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعتبر الاستثمار في مرافق النقل ذا أهمية كذلك، ويمكن النهوض بالقطاع الزراعي من خلال قرارات شجاعة وإرادة حقيقة من خلال إيجاد حلول للصعوبات التالية:

-حل مشكلة ملكية الأرض التي مازالت محل نزاع بين العائلات بعد الاستقلال وبعد الثورة الزراعية قبل وضع أي إصلاح في هذا القطاع.

-إصلاح القطاع البنكي عموما والبنوك الممولة للقطاع الزراعي خصوصا.

-تشجيع استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، والاستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لإنتاج المنطقة.

-إعادة النظر في مدة الأراضي الممنوحة للاستغلال في إطار عقود الامتياز عبر تقليص هذه المدة ومراقبة استغلالها أو تحويلها لمن يخدمها.

-وضع الأطر القانونية والإمكانيات المادية للمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات والبحث في القطاع الزراعي.

-وضع خريطة وطنية تنظم وتحفز الفلاحين على التخصص في إنتاج المزروعات أثبتت التجارب على نجاحها في مناطق معينة.

- **احتواء الاقتصاد الرسمي ومحاربة الغش الضريبي**: تشير الإحصائيات أن الاقتصاد غير الرسمي يستحوذ على 65%، من الكتلة النقدية ووضع الميكانيزمات الكفيلة باحتواء هذه الظاهرة وفق أطر قانونية ورسمية بإمكانه ضخ رؤوس أموال خاصة في الاقتصاد الرسمي، وتشير الإحصائيات أن هناك أكثر من 8000 مليار دج أي حوالي 80 مليار دولار إلى غاية سنة 2012 لم تجبى من طرف مصلحة الضرائب، أما الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فقد حدد هذا المبلغ بـــ 5000 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار، وجباية هذه المبالغ الضخمة ومحاربة

[1]- نصر الدين عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65- 68.

التهرب والغش الضريبيان يستدعي إعادة هيكلة النظام الضريبي في الجزائر من خلال وضع أسس التصريح الشخصي للضريبة الذي أصبح يطبق في أغلب دول العالم، والذي يحمل المسؤولية على المصرح وتبعات التصريح الكاذب من جهة أخرى لا يستدعي نفقات عمومية كبيرة مثل هذا الإجراء.

**و- إصلاح سياسة الإنفاق العام:** تتضمن مجموعة معينة من الإجراءات الخاصة بإصلاح سياسة الإنفاق العام، وتنقسم هذه الإصلاحات حسب الأجل وتبعا لأهمية الإنفاق[1]:

- **ترشيد الإنفاق الحكومي وتقليصه:** من خلال:

**-في الأجل القصير:** يتضمن تقليص نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي وتغيير بنيته من خلال تقليص أو إزالة الإعانات المقدمة للمشروعات وإخضاعها لتقييمات ومعايير اقتصادية ومالية، والتخلص الجزئي من الدعم الاقتصادي.

**-في الأجل المتوسط:** تكون الحاجة لإجراء تغييرات نوعية تتطلب صيانة وتعزيز البنى الارتكازية والمجالات الإستراتيجية، وتقليص التوظيف الحكومي وتحسين كفاءته والقضاء على الرشوة والفساد الإداري.

**-في الأجل الطويل:** يفترض أن تكون ملامح الاقتصاد أكثر وضوحا، أين سيعتمد الإنفاق على قدرة الحكومة على توليد إيرادات تغطي النفقات والوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد قدم ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1998 والذي تم تحديثه سنة 2007 ضمن مساهمات صندوق النقد الدولي في مجال الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي مجموعة من المبادئ والممارسات للمساعدة على تقديم الحكومات صورة واضحة عن هيكلها ومواردها، ويستند الميثاق إلى المبادئ الأربعة التالية[2]:

**-وضوح الأدوار والمسؤوليات:** يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وبين قطاعات الاقتصاد الخاصة، مع ضرورة توخي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.

**-علانية عمليات الموازنة:** ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة، ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

---

[1]- أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 267- 268.

[2]- بلعاطل عياش، نوي سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة ( 2001-2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص 17.

-**إتاحة المعلومات للإطلاع العام:** ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة.

-**ضمانات موضوعية:** بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الدّاخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية.

إن نجاعة الاستثمار العمومي والحد من سوء التدبير لا يمكن أن يتحقق إلا بتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة، وتعزيز الدور الرقابي للبرلمان عبر فحصه لقوانين التصفية وتمكينه من تشكيل لجان لتقصّي الحقائق على أثر فضائح التلاعب بالمال العام، هذا إضافة إلى تعزيز استقلال القضاء وتمكينه من القيام بدوره كاملاً في التحقيق ومتابعة المتورّطين [1].

◈ **العمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية للإنفاق العام:** يكون ذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وعملية توزيعها تبعا للأولويات، فرفع الكفاءة يتضح عندما يعكس هيكل الإنفاق في الموازنة العامة أولويات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر تركيبة الإنفاق العام المحدد الرئيسي لكفاءة الإنفاق العام، ويمكن تنمية مصادر الإيرادات العامة وفق المخطط الموالي:

**الشكل رقم (12): آليات تنمية مصادر الإيرادات العامة**

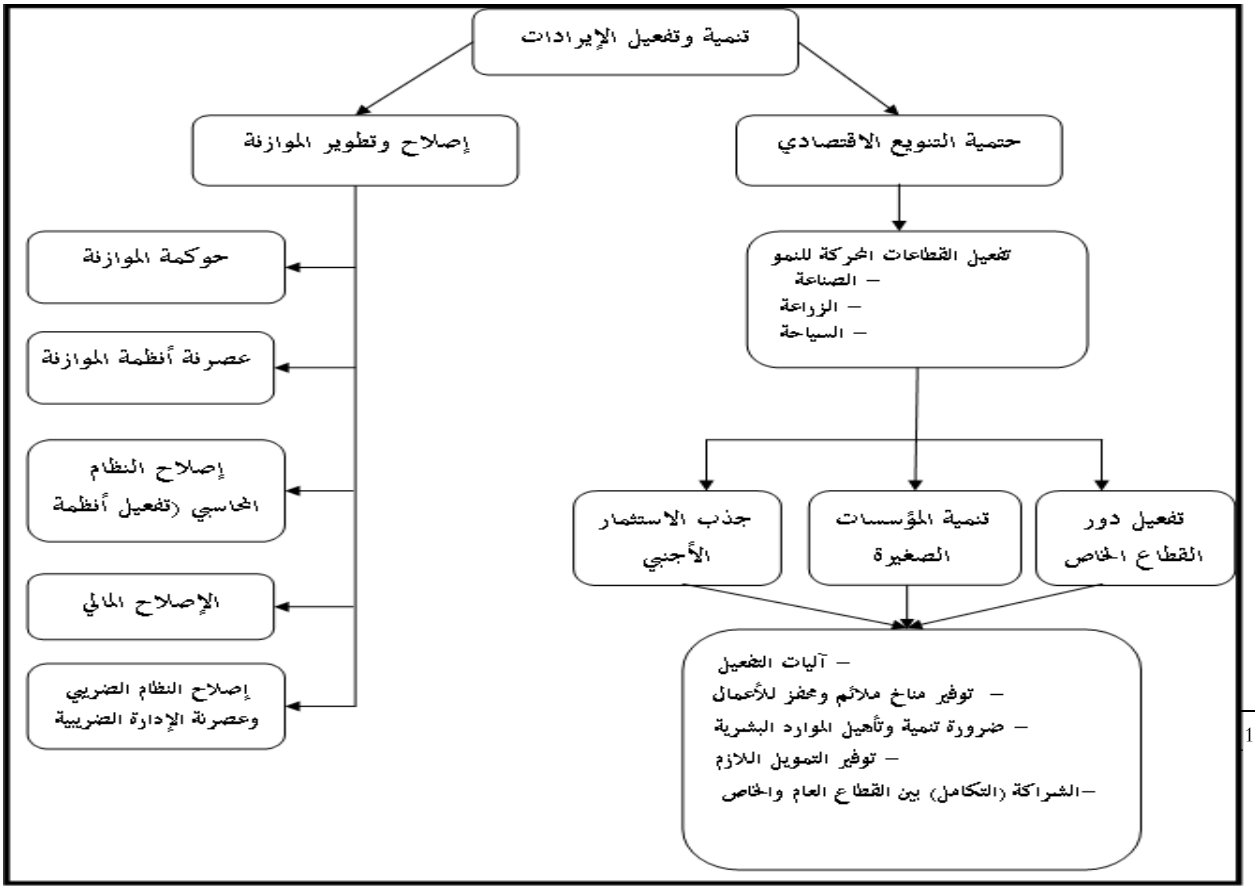

**المصدر**: أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة دوكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2016، ص 268.

وعليه إن لم تؤخذ هذه الاعتبارات بشكل جدي، فإن حظوظ الإقلاع الاقتصادي ضئيلة جداً، على رغم ضخامة الموارد المرصودة للبرامج التنموية، فالأموال وحدها لا يمكن أن تغطي على ضبابية الرؤيا وسوء التدبير وضعف المؤسسات وعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي.

**المطلب الثالث: توقعات الأداء الاقتصادي في الجزائر لما بعد سنة 2016**

من المتوقع أن تظل أسعار النفط منخفضة ومحاطة بدرجة عالية من عدم اليقين، وبالتالي فإن مواصلة تصحيح أوضاع المالية العامة ستظل مطلبا حيويا وسوف يترتب على هذا التصحيح المالي بقاء النشاط غير النفطي متواضعا في معظم البلدان، كذلك ينبغي أن تواصل البلدان التركيز على تنفيذ خططها للتنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية الداعمة بغية تعزيز صلابة الاقتصاد[1]، وعلى ضوء ذلك بنيت عدة توقعات حول الاقتصاد الجزائري تمثلت في[2]:

**أولا: توقعات النمو الاقتصادي**

في إطار اتفاق خفض كميات إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام 2017 تعهدت الجزائر بخفض كميات الإنتاج بواقع 50 ألف برميل يوميا بما يمثل 4.6% من إجمالي إنتاجها المرجعي (مستوى الإنتاج المسجل في أكتوبر 2016)، من المتوقع أن يسهم الالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق في دعم الصادرات والإيرادات الهيدروكربونية التي تأثرت خلال السنوات الماضية جراء تراجع الأسعار العالمية وهو ما أثر بشكل كبير على أوضاع السيولة المحلية وعلى قيمة العملة المحلية ومستويات النشاط الاقتصادي، وتركز الحكومة في المرحلة الحالية على حفز مستويات التنويع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبني عدة إصلاحات لتحسين جاذبية مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال وإصلاحات أخرى هادفة إلى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في هذا الإطار، تمكنت بعض القطاعات غير الهيدروكربونية من تحقيق نشاط ملموس في الجزائر من بينها صناعتي السيارات والأدوية، فمن المتوقع أن يتأثر النمو جزئيا خلال عام 2017 بجهود الانضباط المالي وبالخفض المتوقع لمستويات إنتاج النفط، إلا أن النشاط سوف يجد دعما بفعل النمو معتدل الوتيرة للقطاعات غير النفطية لكنه يبقى مقيدا بسياسة التقشف، في المقابل من المتوقع تحسن أكبر للنشاط الاقتصادي خلال عام 2018 في ظل تحسن الإيرادات النفطية وظهور بوادر إيجابية للإصلاحات التي تتبناها الحكومة

[1]– صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان**، ماي 2017، ص 02.

[2]– صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، أبوظبي، أفريل 2017:
http://www.amf.org.ae/sites/default/files/Arab%20Economic%20Outlook%20April_2017_0.pdf.

لتحسين بيئة الأعمال ودخول عدد من مشروعات الغاز الطبيعي مرحلة الإنتاج، وعليه من المتوقع تحقيق الاقتصاد الجزائري نمو بحدود 2.5% العام الجاري و03% العام المقبل.

**ثانيا: التطورات النقدية والمصرفية**

استمر تأثر مستويات السيولة المحلية بتراجع الأسعار العالمية للنفط وهو ما استدعى من بنك الجزائر العودة إلى تقديم تسهيلات إعادة التمويل للمرة الأولى منذ عام 2004 كما قام البنك بخفض سعر الخصم من 04% إلى 03% في شهر أكتوبر الماضي بما يعكس الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية رغم ظهور الضغوط التضخمية وضعف قيمة العملة المحلية في ظل حرص المصرف المركزي على حفز الائتمان الموجه للقطاع الخاص للإسراع بعملية زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، فمن المتوقع خلال عامي 2017 و2018 استمرار السياسة النقدية التيسيرية بهدف حفز الائتمان وتنشيط الأداء الاقتصادي، وسيساهم التعافي النسبي لأسعار النفط خلال الفترة في تخفيف الضغوط على الاحتياطات الأجنبية ودعم مستويات السيولة المحلية.

**ثالثا: التطورات المالية**

رغم تراجع قيمة الإيرادات النفطية في ظل تراجع الأسعار العالمية للنفط، لا تزال الإيرادات النفطية المساهم الأكبر في إجمالي الإيرادات حيث ساهمت في السنوات الخمس الأخيرة بنحو 60% من إجمالي الإيرادات، في ظل عدم الاتجاه إلى تقييد النفقات العامة بشكل ملموس خلال العام الماضي، من المتوقع أن تشهد الأعوام المقبلة تركيزا أكبر على خفض مستويات الإنفاق الحكومي، في هذا الإطار يعد مشروع موازنة العام الحالي بداية نهج مسار مالي جديد تنتهجه الحكومة خلال الفترة (2017-2019) يتسم بترشيد النفقات والعمل على زيادة الموارد غير النفطية لدعم النمو الاقتصادي، ومن أهم سمات هذا النهج وضع سقف لمستوى الإنفاق الحكومي بما لا يتعدى 07 مليار دج، مع العمل على تحقيق زيادة سنوية في مستوى الإيرادات الضريبية لا تقل عن 11%، وبلغ تقدير مستوى الإيرادات العامة في قانون المالية لعام 2017 نحو 5635 مليار دج جزائري تتضمن إيرادات نفطية بواقع 2200 مليار دج وإيرادات غير نفطية بواقع 3435 مليار دج، فيما قدرت المصروفات بنحو 6883 مليار دج وتمثل المصروفات الجارية نحو 67% من هذا المبلغ، فيما سجلت المصروفات الرأسمالية تراجع كبيرا في موازنة عام 2017 بواقع 28% وهو ما يتوقع أن يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط بذلك من المتوقع أن يبلغ العجز 1248 مليار دج، ويشار إلى أن تقديرات قانون الموازنة تضمنت زيادة في قيمة الإيرادات غير النفطية بما يقدر بنحو 21%، وهو ما يتوقع حدوثه على ضوء الإجراءات والإصلاحات المالية المتضمنة في القانون ومن بينها رفع ضريبة القيمة المضافة من 17% إلى 19% بالنسبة للمعدل العادي ومن 07% إلى 09% بالنسبة للمعدل المنخفض ما يسمح بوصول حصيلة الضريبة إلى 110 مليار دج، وفي مجال العقارات ستخضع الإيرادات الناتجة عن بيع العقارات لضريبة على الدخل

العام بمعدل ثابت يبلغ 05% في حين ستعفى من هذه الضريبة الأرباح المتأتية من بيع مبنى مملوك لمدة تفوق 10 سنوات، كما يتضمن القانون رفع ضريبة الاستهلاك المحلي إلى 30% على السلع الكمالية والفاخرة، علاوة على ذلك يتضمن القانون إصلاحات فيما يتعلق ببنود دعم منتجات الطاقة المستوردة أو المنتجة محليا، الأمر الذي سيسمح للخزينة العمومية بتحقيق وفر يقدر بنحو 10.7 مليار دج.

وعموما فإنه من المتوقع أن يسجل عجز الموازنة العامة تراجع ما دون 05% في سنة 2017 و01% بحلول سنة 2019 في حال أبقت الحكومة على قيود صارمة على مستوى الإنفاق، ومن المتوقع أن يتم تمويل هذا العجز بإصدار سندات جديدة بالنظر إلى أنه تم استتراف مدخرات المالية العامة وبالتالي زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 14.6% في سنة 2018 وأكثر من 20% في سنة 2019[1].

**رابعا: اتجاهات تطور الأسعار المحلية (التضخم) ومعدل التوظيف**

بلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 6.4% جاء ذلك كمحصلة للضغوط التضخمية التي شهدتها المجموعات السلعية الخاصة بالملابس، النقل، الصحة، السكن، الأثاث، والمواد الغذائية، يُعزى ذلك للضغوط التضخمية الناشئة عن تخفيض مستويات الدعم بالنسبة لمنتجات الطاقة، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 7.5% وبالنسبة لعام 2018 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو7.9%و 4.3% سنة 2019[2].

وبما أن نمو التوظيف في القطاع العام سيكون محدودا أكثر في المستقبل، فسوف يتطلب الأمر إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص لاستيعاب سبعة ملايين يتوقع دخولهم سوق العمل بحلول عام 2020[3].

**خامسا: القطاع الخارجي**

يتوقع أن يتحسن العجز في الميزان التجاري خلال عام 2017 بنسبة 10.8% ليبلغ نحو16.5 مليار دولار يمثل حوالي 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز قدره 18.5 مليار دولار يمثل حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 يرجع ذلك إلى توقع ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنحو 13.3% لتبلغ حوالي 34 مليار دولار خلال عام 2017، كنتيجة للتحسن المتوقع في أسعار النفط، كما يتوقع ارتفاع الواردات بنسبة 4.1% لتبلغ حوالي 50.5 مليار دولار خلال عام 2017، ونظرا للارتفاع المتوقع في مدفوعات دخل الاستثمار من المتوقع أن يرتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل بنسبة 6.4% ليصل إلى 8.3 مليار دولار خلال عام 2017، فيما يتعلق بميزان التحويلات، فيتوقع ارتفاع الفائض من صافي التحويلات بنسبة 3.4% ليبلغ حوالي 03 مليار دولار خلال عام 2017، وفي ضوء التطورات المذكورة، يتوقع أن ينكمش العجز في الميزان الجاري بنحو 6.8% ليبلغ حوالي 21.8

[1]– البنك الدولي، **أحدث تطورات الجزائر:**
http://pubdocs.worldbank.org/en/107941492371586362/Algeria-MEM2017-ARA.pdf.

[2]– صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

[3]– صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

مليار دولار تمثل نحو 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 مقارنة مع عجز قدره 23.4 مليار دولار يمثل حوالي 13.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2016، أما على صعيد التوقعات لعام 2018، من المتوقع أن يستمر التحسن في عجز ميزان المعاملات الجارية مع تواصل تحسن أسعار النفط العالمية، حيث يتوقع أن يبلغ العجز الجاري نحو 20.6 مليار دولار

تمثل حوالي 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي[1]، ومن المترقب أن ينخفض عجز الحساب الجاري تدريجيا إلى ما دون 10% بحلول سنة 2019[2].

يمكن استخلاص التوقعات الاقتصادية لما بعد سنة 2016 لمختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (06): توقعات مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي حتى سنة 2019**

| توقعات المؤشرات الاقتصادية | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%) | 3.8 | 3.9 | 1.5 | 0.6 | 1.5 |
| نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات (%) | 5.0 | 2.9 | 1.3 | 0.3 | / |
| الاستهلاك الخاص | 3.3 | 3.9 | 3.5 | 3.5 | 3.4 |
| الصادرات من السلع والخدمات | 0.5 | 3.6 | 2.0 | 2.5 | 2.6 |
| الواردات من السلع والخدمات | 3.3 - | 3.7- | 1.6 | 1.0 | 1.0 |
| نمو إجمالي الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج | 4.5 | 3.8 | 1.5 | 0.6 | 1.5 |
| الزراعة | 7.6 | 3.9 | 3.8 | 3.8 | 3.9 |
| الخدمات | 4.1 | 4.1 | 3.2 | 3.1 | 3.2 |
| الصناعة | 3.1 | 3.2 | 2.2 - | 5.0 - | 2.8 - |
| معدل التضخم (%) | 4.8 | 6.4 | 4.8 | 4.3 | 4.0 |
| الإيرادات الكلية (مليار دولار) | 30.8 | 29.5 | 34.3 | 30.9 | / |
| إيرادات المحروقات (مليار دولار) | 14.3 | 10.4 | 14.7 | 14.7 | / |
| النفقات الكلية (مليار دولار) | 46.6 | 43.5 | 37.3 | 33.5 | / |
| رصيد الموازنة الكلي (مليار دولار) (– تشير إلى العجز) | 15.8 - | 14.0- | 3.0 - | 2.7 - | / |
| إجمالي الدين الحكومي (مليار دولار) | 9.2 | 12.6 | 12.3 | 14.6 | 20.4 |
| رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي) | 16.6 - | 16.9- | 11.9 - | 9.7 - | 9.5 - |

[1] – صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

[2] – البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) | 0.4 - | 0.9 | 1.1 | 1.3 | / |
| إجمالي الاحتياطيات (بعدد شهور الواردات) (مليار دولار) | 28.4 | 22.5 | 19.5 | 16.7 | / |
| الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي) (مليار دولار) | 1.8 | 2.5 | 2.5 | 2.7 | 20.4 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 201 / 17 بتاريخ 1 جوان 2017:

http://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/06/01/pr17201-imf-executive-board-concludes-2017-article-iv-consultation-with-algeria.

– البنك الدولي، **أحدث تطورات الجزائر**:

http://pubdocs.worldbank.org/en/107941492371586362/Algeria-MEM2017-ARA.pdf.

**خلاصة:**

يبدو جليا أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تتجه ولا تزال تتجه نحو تكريس سياسة اقتصادية توسعية، وذلك لأنها ترتكز بشكل واضح على الطلب الكلي وليس العرض الكلي، خصوصا بعد الاستمرار بالتوسع في الإنفاق الحكومي، ويمكن القول مبدئيا أنها انعكست في خلق نمو اقتصادي شه مطرد خلال الفترة الأخيرة، حيث أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، ولا شك أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أن أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول خارج المحروقات، غير أن ذلك يقابله الغياب التام للجهاز الإنتاجي المحلي، مما يعزز من تزايد حجم الاستيراد، لذلك يجب على صناع القرار الاهتمام أكثر بموضوع إعداد السياسة الاقتصادية وتنفيذها والعمل على توجيهها وفق ما يمليه المنطق الاقتصادي وليس على أساس ما تمليه الحسابات غير الاقتصادية.

**خلاصة:**

يبدو جليا أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تتجه ولا تزال تتجه نحو تكريس سياسة اقتصادية توسعية، وذلك لأنه ترتكز بشكل واضح على الطلب الكلي وليس العرض الكلي، خصوصا بعد الاستمرار بالتوسع في الإنفاق الحكومي، ويمكن القول مبدئيا أنها انعكست في خلق نمو اقتصادي شه مطرد خلال الفترة الأخيرة، حيث أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، ولا شك أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أن أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول خارج المحروقات، غير أن ذلك يقابله الغياب التام للجهاز الإنتاجي المحلي، مما يعزز من تزايد حجم الاستيراد، لذلك يجب على صناع القرار الاهتمام أكثر بموضوع إعداد السياسة الاقتصادية وتنفيذها والعمل على توجيهها وفق ما يمليه المنطق الاقتصادي وليس على أساس ما تمليه الحسابات غير الاقتصادية.

## الخاتمة العامة

يعد الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة هدف كل دولة لما لها من أهمية كبيرة في التأثير على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلد، حيث أصبحت اليوم تمثل الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف عديدة ذات أثر عميق على الأداء الاقتصادي والاجتماعي، لكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يحتاج إلى اقتصاد متنوع وقوي يرتكز على عدة قطاعات منتجة، وهذا الشرط لا يتوفر إلا في الدول المتقدمة، بينما في الدول النامية فإن اقتصادياتها يغلب عليها التبعية إلى قطاع واحد.

لذلك فإن الجزائر وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بالدول المتقدمة والوصول إلى تحقيق معدلات نمو مستدامة، اعتمدت سياسة إنفاقية توسعية منذ عام 2001 وحتى الوقت الحاضر، والتي استهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي وبالتالي خلق الشروط الموضوعية للتنمية الاقتصادية وتدعيمها ومن ثم توطيدها، محاولة منها تنويع اقتصادها للحد من التبعية للمحروقات.

وفي هذا السياق ومن خلال التشخيص العام الذي شمل حالة الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري خلال فترة تنفيذ البرامج وبعدها، واستنادا لأهمية الأهداف التي أوكلت للبرامج التنموية العمومية على مدى ستة عشر سنة، أصبح من الضروري الوقوف على تقييم النتائج المحققة، لاسيما فيما يتعلق بآثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

**اختبار الفرضيات**

– **الفرضية الأولى:** أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى القائلة أن "الإنفاق الحكومي يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية بالإيجاب وبشكل متباين، غير أن تأثيره ظرفي وغير مستدام" على أساس أن معظم أو أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري كانت إيجابية على مدى الفترة الزمنية ( 2001–2014)، فقد برزت أهمية الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال التحسن في معدل النمو، بالإضافة إلى تأثيره الفعال في تخفيض معدلات البطالة من خلال خلق فرص العمل الناتجة عن منح الأفراد والمؤسسات الدعم لرفع طاقتها الإنتاجية، كما أن زيادة الموارد المالية أدت إلى تحسن الوضعية الخارجية للدولة، غير أن ارتباط السياسة الإنفاقية بشكل شبه كلي بما تدره المداخيل النفطية جعل من هذه المؤشرات الإيجابية ظرفية وتنخفض كلما انخفضت أسعار النفط.

– **الفرضية الثانية:** بينت الدراسة أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية التي انتهجتها الجزائر على مدى الفترة الزمنية (2001–2014) قد ساهمت بشكل كبير في إعادة الانتعاش للنشاط الاقتصادي للبلاد قياسا بالفترة التي سبقتها، ولكن بتحليل الأداء الاقتصادي في ظل الوفرة المالية وبالنظر إلى حجم المبالغ المالية الضخمة التي تم تخصيصها لهذه البرامج فإن الأثر لم يكن عند المستوى المتوقع، حيث كان متواضعا على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– **الفرضية الثالثة:** يعد الإنفاق الاستثماري الخيار الاستراتيجي للدولة الجزائرية ، ذلك أنه يؤدي دورا مهما وحيويا في الإستراتيجيات التنموية، فهو يساهم في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال انجاز المشروعات الإنتاجية التي تؤدي إلى حدوث زيادة مباشرة في النمو الاقتصادي، وزيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي، كما يساعد الإنفاق الاستثماري أيضا على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى تقليص التبعية للخارج، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

**نتائج البحث:**

بالإضافة إلى النتائج السابقة أسفرت الدراسة على نتائج أخرى يمكن ذكرها في ما يلي:

1. إن تأثير سياسة الإنفاق العام ضمن برامج التنمية على العديد من المتغيرات الاقتصادية كان تأثيرا ضعيفا وغير مستدام، إذ أن العديد من المعدلات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية تتحدد أساسا وبشكل مباشر بمستوى أداء قطاع المحروقات وما يدره من عوائد مالية.

2. البرامج التنموية التي تم تخطيطها وتنفيذها في الجزائر على مدى الفترة الزمنية ( 2001-2014) لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التي تم تسطيرها وفي مقدمتها التنويع في الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، فمازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة، وبالتالي فإن أي سياسة إنفاقية متبعة ستكون بالضرورة خاضعة لتقلبات أسعار المحروقات أي بشكل عام لم تؤسس إلى قيام تنويع اقتصادي حقيقي، وتم تحقيق القليل من الأهداف المرجوة من هذه البرامج في حدود ضيقة جدا.

3. سياسة الإنفاق العام في الجزائر تعتمد على النفط الذي يمثل دعامة وحيدة توصف بالهشاشة ودعم الاستقرار الاقتصادي لأسباب عديدة ومعروفة، والخطر في النفط يمثل القاطرة الوحيدة الحقيقية لجر باقي القطاعات الأخرى، ما يجعل تلك القطاعات تظل رهينة للنفط تنمية وتمويلا.

4. إن حجم الاستثمارات المتتالي في الجزائر طرح مشكلات عديدة متعلقة بمدى القدرة على استيعابها من حيث التنفيذ والتقييم، أين عرفت معظم هذه البرامج خاصة الفترة ( 2005-2009) تأخر في الإنجاز مما أثر سلبا على تجسيد المشاريع الجديدة، مما يوضح عجز الأجهزة والهيئات في تقدير المشاريع وضبطها، ليتضح أن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية باعتبار الأهداف المتوخاة منها هي تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، ويرجع ذلك إلى غياب إستراتيجية واضحة وشاملة تعمل على إزالة مختلف الإختلالات وتوجيه الموارد بأكثر كفاءة وفعالية نحو القطاعات المنتجة للثروة.

5. إن السعي نحو تحقيق أهداف كبرى قائمة على أداء اقتصادي قوي ممثل هو الآخر في جملة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية وعلى نحو مستدام، يتطلب من الدولة إتباع إستراتيجية طويلة المدى تتجاوز الاعتماد على النفط كمصدر تمويلي وحيد وتؤسس بالتزامن مع ذلك خلق اقتصاد تنوعي حقيقي.

6. غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوز تكاليفها ماقد خصص لها في ميزانيتها الأولية.

7. إن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية سياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب.
8. إن اعتماد الجزائر على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي.
9. التأثير الإيجابي لكلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والمخطط الخماسي للتنمية على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولتها الحكومة لقطاع البناء والأشغال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل، الاتصالات والتجارة.

**التوصيات :**

بعد النقائص والاختلالات المسجلة من خلال برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة ( 2001-2014) نقترح في هذا الإطار جملة من التوصيات في سبيل تفعيل أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي كما يلي:

1. وضع إستراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
2. ضمان فعالية الإنفاق الحكومي باعتباره الميزة البارزة في الاقتصاد الجزائري، والدافع المحوري للنمو الاقتصادي في ظل ضعف القطاع الخاص من خلال الدراسات الدقيقة للمشاريع الضخمة تجنبا لانخفاض إنتاجية هذه المشاريع مقارنة بزيادة التكلفة.
3. استغلال الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الجزائر بشكل كفء مما يسهم في تفعيل مصادر الدخل غير النفطية من خلال إحداث تغييرات جوهرية، شرط توفر الإرادة السياسية القوية التي من شأنها تنويع مكونات الناتج القومي الإجمالي وتقليل خطر ترجع أسعار النفط بإيجاد وسائل للتحوط من شأنها جعل الموازنة العامة أكثر استقرارا بتعدد مواردها مع المحافظة على الزخم الذي حققته الإيرادات النفطية بتوجيهها للاستثمارات الكبرى المولدة للثروة.
4. ترشيد الإنفاق الحكومي وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات.
5. تبني الحكم الراشد والعمل على إرساء مبادئه نتيجة تطور آليات الفساد وذلك عن طريق تحديث الإدارة الجبائية وحوكمة الميزانية والرقابة المستمرة والفعالة، باعتماد الشفافية والمساءلة وإقرار المشاركة في صناعة القرارات والقوانين الاقتصادية.
6. ضرورة تبني سياسات وإجراءا تمكنها من ترقية المصادر المتجددة للطاقة إلى مستويات تتلاءم والإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، أي العمل على تأهيل الخيارات الطاقوية البديلة نحو نموذج مستدام.
7. السعي المستمر لتحسين بيئة الأعمال لتوفير بيئة استثمارية ملائمة مثلى من أجل زيادة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الاستقرار التشريعي ومراعاة الشفافية والوضوح.

8.العمل على الاستفادة من التجارب والخبرات الأجنبية في مجال إدارة المال، بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق آليات ذات فعالية عالية.

**آفاق البحث:**

لقد ارتبط الموضوع بدراسة "مدى فعالية البرامج التنموية وانعكاسها على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، وبالنظر لتشعب واتساع عناصر هذا الموضوع، فقد ظهرت لنا من خلال بحثنا هذا العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بكل من الاستثمار والأداء الاقتصادي بشكل عام والجديرة بمواصلة البحث فيها، خاصة وأن هذا المجال لازال خصبا للبحث وواعد لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر دراسات حول الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص وأثره على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأيضا حول النموذج الاقتصادي الجديد المزمع تبنيه من قبل الدولة الجزائرية.

## قائمة المراجع

### الكتب باللغة العربية:


1) إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، أساليب، معوقات)**، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.

2) أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

3) أحمد رمضان نعمة الله، **تخطيط المشروعات الاستثمارية- دراسات الجدوى الاقتصادية-** ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

4) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

5) إدريس عزام، **مشكلات إدارة التنمية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

6) إسماعيل الدباغ، إلهام خضر شبر، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل** ، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

7) إياد عبد الفتاح السنور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة- التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي-**، دار صفاء للنشر والتوزيع،

8) بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

9) بول آ.ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، ترجمة: هشام عبد الله، **الاقتصاد**، دار الأهلية للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006.

10) ثامر علوان المصلح، **تقييم قرارات الاستثمار**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

11) جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

12) حامد عبد المجيد دراز، محمد حامد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، ألكس لتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، 2007.

13) حسن إبراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.

14) حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

15) حسين بني هاني، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي- مفهومها، أنواعها، أهميتها-**، دار الكندي، الطبعة الأولى، بدون بلد، 2004.

16) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية الاقتصادية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية، البشرية** ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009.

17) حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

18) حمد عيسى خلفان ، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار الجنادرية، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

19) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

20) دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009.

21) زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 1998.

22) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي -نظرة عامة على بعض القضايا-**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999.

23) سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

24) سمير محمد عبدالعزيز، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2005.

25) سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.

26) ———— ، **الوجيز في المالية العامة –النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة–** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

27) السيد محمد الجوهري، **دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009.

28) شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

29) شوقي أحمد دنيا، **النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام** ، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، 1996، العدد الرابع عشر.

30) ضرار العتيبي، نضال الحواري، **إدارة المشروعات الإنمائية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2007.

31) طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

32) طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997.

33) الطبعة الثانية، عمان، 2015.

34) عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

35) ———— ، **النظرية الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي–**، دار زهراء الشرق، القاهرة، 2007.

36) ———— ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003.

37) عبدالسلام أبو قحف، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2003.

38) عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2016.

39) عبد القادر محمد عطية، **دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

40) عبد الله عبد الكريم، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، دار الثقافة العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

41) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

42) عبير شعبان عبدة، سحر عبد الرؤوف القفاس، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها (مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

43) عصام عمر منذور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية– المنهج والنظرية–**، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2011.

44) عقيل جاسم عبد الله، **تقييم المشروعات –إطار نظري وتطبيقي–**، دار المجدلاوي، الطبعة الثانية، عمان، 1999.

45) علي الكنعان، **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، دار المعارف، دمشق، بدون سنة.

46) عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1997.

47) فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

48) فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

49) قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

50) كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات –تحليل نظري وتطبيقي–**، دار المناهج، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

51) كمال جميل الربضي، **الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

52) لطفي علي، **أصول المالية العامة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.

53) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

54) محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة –النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة–** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر 2012.

55) محمد الصيرفي، **اقتصاديات المشروعات**، مؤسسات حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005.

56) محمد حربي عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي –مفاهيم وتجارب–**، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.

57) محمد شاكر عصفور، **أصول الموازن العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

58) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

59) ———— ، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999.

60) ———— ، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية –مفهومها، نظرياتها، سياساتها–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

61) محمد عبد الفتاح العشماوي، **دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج عملية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

62) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

63) ———— ، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999.

64) محمد عدنان بن الضيف ، **مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

65) محمد عريقات حربي ، **مبادئ الاقتصاد –تحليل كلي–**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

66) محمد فركوس ، **الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

67) محمد مطر، **إدارة الاستثمارات –الإطار النظري والتطبيقات العلمية–** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان، 2013.

68) ———— ، **الأسس النظرية والعلمية لبناء وإدارة المحافظ الاستثمارية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

69) محمد يونس أحمد نعمة الله، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.

70) مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات–** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

71) المرسي السيد حجازي، **اقتصاديات المشروعات العامة– النظرية والتطبيق–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

72) مروان شموط ، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

73) مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي– مبادئ وتطبيقات–**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، 2014.

74) منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، ليبيا، 1991.

75) منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

76) موسى شقيري نوري ، صالح طاهر الزرقان، وسيم محمد الحداد، مهند فايز الدويكات ، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

77) نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية –الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية–**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

78) ــــــــــــــــ، **الإدارة المالية العامة**، مركز أحمد ياسين، الطبعة الرابعة، عمان، 2003.

79) نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** ، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

80) هشام طراد خوجة، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

81) هويشار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003.

82) واثق علي الموسوي، **الاستقرار الاقتصادي –الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة، السوق–**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عمان ،2016.

83) وليد بشيشي، **دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري–**، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

84) وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

85) يحيى عبد الغني أبو الفتوح، **الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة** ، الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية، 2014.

86) يسري أبو العلى، محمد الصغير بعلي، **المالية العامة –النفقات العامة، الإيرادات العام، الميزانية العامة، ملحق قوانين المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

**الرسائل والأطروحات:**

1) إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2011)–**، أطروحة دوكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

2) بومدين بن نوار ، **النفقات العامة على التعليم –دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر خلال الفترة (1980–2008)–** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

3) حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية –دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة ( 1970–2012)**–، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

4) الزين منصوري، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة )، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006.

5) حميدة أوكيل ، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016.

6) شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.

7) عبد العزيز برنة، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ( 1999–2014)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016.

8) كريم بودخدج ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر(2001–2009)**–، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010.

9) كريم بودخدج ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر(2001–2009)**–، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010.

10) محمد الطيب ذهب، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر–دراسة حالة الجزائر للفترة (2001–2014)**–، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد عمومي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.

11) محمد بن عزة ، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد،، تلمسان، 2015.

12) نصر الدين نمري ، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

**المجلات:**

1) أحمد سلامي، **العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة ( 1970–2013)**–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع عشر، جوان2015.

2) بالرقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001–2001)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد الثالث عشر، 2013.

3) سمية طالب ، محمد البشير لبيق، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990–2012)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر2016.

4) عبد الرزاق مولاي لخضر ، **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر للفترة ( 2000–2011)**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العشر، 2012.

5) كريم زرمان ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ( 2001–2009)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي بخنشلة، العدد السابع، جوان2010.

6) محمد بن عزة ، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية –دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي var–**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد التاسع، ديسمبر 2015.

7) محمد محمود داغر، علي محمد علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا –منهج السببية–**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الواحد والخمسون، صيف 2010.

8) محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر، 2012.

9) منور أوسرير، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة ، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع.

10) نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة ( 2000– 2010)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد التاسع، 2013.

11) نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد الخامس، جوان 2016.

**المؤتمرات والملتقيات:**

1) أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

2) أنيسة عثماني، لامية بوحصان، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

3) خير الدين معطى الله، **البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر خلال الفترة (2001–2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

4) رفيق شرياق، **ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**، بحث مقدم ضمن المؤتمر الوطني بعنوان **"الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية–أدرار، يومي 19 و20 أفريل 2016.

5) زهير بن دعاس، شافية كتاف، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر ( 2001–2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

6) صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكيترية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة ( 2001-2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

7) عبد الحكيم حططاش، **مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

8) عبد الرزاق مدوري، **عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

9) عبد الكريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة ( 2001-2012)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

10) عمار عماري، وليد محمادي، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية** ، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

11) عياش بلعاطل، سميحة نوي، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

12) كمال الدين بن عيسى، **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر من 2001 إلى 2014**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

13) مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية** ، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

14) محمد بوهزة، صباح براج، **أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009)**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تحت عنوان **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

15) مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة الجزائري، **التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية**، أفريل 2017.

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf

**التقـــــــــــــارير والنشرات:**

1) البنك الدولي، **أحدث تطورات الجزائر:**

http://pubdocs.worldbank.org/en/107941492371586362/Algeria-MEM2017-ARA.pdf

2) النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، مارس 2017:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37a.pdf

3) المديرية العامة للجمارك:

-**EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE PERIODE**: Années 2005-2015.

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.

-Direction Générale des Douanes, **STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE** (Période : Année 2016).

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.pdf

4) تقارير بنك الجزائر لسنوات (2004، 2008، 2010، 2013، 2015).

5) صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 201 / 17 بتاريخ 1 جوان 2017:

http://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/06/01/pr17201-imf-executive-board-concludes-2017-article-iv-consultation-with-algeria

6) صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان**، ماي **2017**.

7) صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، أبوظبي، أفريل 2017:

http://www.amf.org.ae/sites/default/files/Arab%20Economic%20Outlook%20April_2017_0.pdf

8) نشرة أخبار الثامنة ، **الحكومة تكشف عن نموذج النمو الاقتصادي الجديد –خطة عمل تمتد إلى 2030–**، بتاريخ 2017/04/10.

**المواقع الإلكترونية:**

1) الحسن عاشي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط عن الموقع:

http://carnegie-mec.org/2010/08/05/ar-pub-41344

2) المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المقرر من طرف رئيس الجمهورية:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm.

3) الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/fr/presse/1087.

4) بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي2014:

http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-actions/planaction2014ar.pdf

5) مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقرر من طرف رئيس الجمهورية:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm.

6) سفارة الجزائر بالرياض:
http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf.

7) موقع الديوان الوطني للإحصاء (ONS):
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_Arabe.pdf

– موقع الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، حوصلة إحصائية 1992 – 2011، التشغيل:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

- ONS, (Années 2006-2016) **ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2016**, Décembre 2016.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915-2.pdf.

-ONS, **Les comptes nationaux trimestriels au quatrième trimestre 2016**, Avril 2017.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna4t16.pdf

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1) David Hall, **Why We Need Public Spending**, University Of Greenwich, Public Services International, October 2010.
2) **Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux**, Quatrième Édition, 2008.
3) Kamel Hamdi, **Analyse des projets et leur financement**, Imprimerie ES-SALEM, Alger 2000.
4) Michel P. Todaro, Stephen C.Smith, **Economic Development**, Library Of Congress Cataloging**,** Eleventh Edition, USA , 2012.
5) Ministère de finance, **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE(Synthèse),** Juillet 2016
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/uplbe15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf
6) Ministère de finance, Taux d'inflation:
http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html

**الملخص:**

عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى تصميم إستراتيجية بعيدة المدى من خلال تقصي سياسة اتفاقية توسعية ضمن برامج تنموية عمومية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

بناء على هذا السيا ق كان من الضروري الوقوف على تقييم النتائج المحققة، لاسيما فيما يتعلق بإحداثيات المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصادي الجزائري، والتي يمكن تلخيصها في (النمو، التشغيل، ميزان المدفوعات ومعدل التضخم)، إذ تمثل المحاور الكبرى للأداء الاقتصادي، وفي الوقت ذاته مؤشرات تنافسية البلد لجذب رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار.

**الكلمات المفتاحية:** البرامج التنموية العمومية، الاستثمار، الأداء الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الإنفاق الحكومي.

**Abstract :**

With the period of higher oil prices in the international markets, Algeria designed long-term strategic through fact-expenditure policy, which aims to send a dynamic investment to reviving macroeconomic indicators, and work to raise efficiency of Algerian economy, Thus achieving the desired economic development.

Based on this context it was necessary to stand on the assessment results, particularly the coordinates of major variables of Algerian economic, which can be summarized in (growth, balance of payments, inflation unemployment rate), which represent the axes of economic policy, and at the same time represent the competitive indicator's of country to attract international capital.

**Key words:** public development programs, investment, economic performance, economic development, government expenditure.

# المقدمة العامة

# الخاتمة العامة

# قائمة المراجع

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والإنفاق العام

# الفصل الثاني:

# الإطار المفاهيمي للاستثمار ودوره القيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية

# الفصل الثالث:

# أثر البرامج التنموية العمومية على الأداء الاقتصادي الجزائري وسبل تفعيلها مستقبلا